# الفصل الخامس

---

# تأثير النفط
# وصراع المصالح النفطية

obeikan.com

obeikan.com

لقد أكدنا فيما سبق وسوف نؤكده فيما بعد ،أن الصراعات والأزمات والحروب تتعدد أسبابها منذ القدم كما تتنوع دوافعها ، ويبقى العامل الاقتصادي، أي الحصول على الموارد الحيوية السبب الرئيسي والهدف الأسمى من وراء نشوب أي خلاف أو حرب عندما تعجز السياسة أو الدبلوماسية عن تحقيقه. ومن هذه الأهداف الاقتصاديةسعت بعض الدول لفتح أسواق تجارية جديدة أو محاولتها السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها. لقد كان النفط هدفاً لأهم المعارك التي دارت رحاها في الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء ودول المحور. فالقتال المرير الذي دار بين الطرفين في شمال إفريقيا ، كان هدفه الرئيسي الوصول إلى نفط الشرق الأوسط. كما أن الهجوم الذي شنه هتلر على الاتحاد السوفياتي آنذاك كانت غايته السيطرة على حقول باكو والقوقاز.[1] ولو استطاع الوصول إلى تلك المناطق النفطية لكانت نتيجة الحرب غير التي عرفناها اليوم. واليابان لم تهاجم الولايات المتحدة في معركة "بيرل هاربر" (PEARL HARBOR) إلا من أجل حمايتها الشديدة لنفط أندونيسيا. فالنفط، على حد محمد حسنين هيكل، هو وحده كان أعظم ماريشالات تلك الحرب ومصممي استراتيجيتها.[2] ويقول محمد حسنين هيكل: " تظهر حقائق الحرب العالمية الثانية أن المعارك التي دارت في أوروبا لتحقيق النصر النهائي ضد النازية اعتمدت بحجم ٩١% على بترول أمريكي زحفت به الدبابات وانطلقت المدافع، وحلقت الطائرات وتحركت الأساطيل"[3]. وكان تشرتشل أول من عرف قيمة هذه المادة الحيوية الضرورية لأي تحرك لقوة ما ، حيث أعلن في مجلس العموم في سنة ١٩١٩ ، أي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنّه: " ليس ثمة شك في أن الحلفاء لم يستطيعوا الإبحار إلى شاطئ النصر إلا على الأمواج المتلاحقة "[4].

---

1 - كان احتلال رومانيا هو الهدف الأول من الاستيلاء على مواردها النفطية في مقدمة الحرب.

2 - محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج، أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧٢.

3 - محمد حسنين هيكل – نفس المرجع، ص ٧٣.

4 - انظر: جان جاك سرفان شريبير: " التحدي العالمي "، ترجمة فكتور سحاب وإبراهيم العريس المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣.

# المبحث الأول

## الصراع على مصادر النفط

قد يتساءل كل واحد منا، إذا كان النفط عاملاً من عوامل النصر أو الهزيمة في الحروب، فهو أيضاً أحد أسباب اندلاعها وهدف من أهدافها المباشرة وغير المباشرة.

كنا قد تكلمنا فيما سلف عن أهمية النفط كمحدد للعلاقات الدولية حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية في كل دولة على حدة وفي العالم أجمع تعكس الدور المركزي الذي تحتله الطاقة عموماً، والنفط بالخصوص في الاقتصاد الوطني لمختلف الدول سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذه المادة، وفي العلاقات الدولية على السواء.

ولم تكتف الشركات النفطية العظمى بالسيطرة على النفط في زمن الحرب والأزمات فقط، ولكن سعت ولا زالت تسعى إلى ضمان بقائه بأيديها من لحظة استخراجه إلى مرحلة عرضه في الأسواق، أو جلب كل الأنظار صوبه إذا كان بعيداً عنها ريثما تسيطر عليه في يوم ما سواء بالتي هي أحسن أو بالقوة.

وهكذا، بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت أهمية النفط كمادة حيوية ضرورية واستراتيجية تعتمد عليها حضارة القرن العشرين آنذاك، في دول العالم، وخاصة الصناعية منها، إلى التسابق للحصول على أكبر نصيب من هذه المادة النفيسة، لذلك شهد العالم حروباً ونزاعات إقليمية كان النفط من قريب أو بعيد سبباً لها أو هدفاً بحد ذاته.

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط كانت مسرحاً لمعظم هذه الحروب والمنازعات لاحتوائها على أضخم احتياطي نفطي في العالم. فحرب قناة السويس سنة ١٩٥٦، والحرب العربية – الإسرائيلية سنة ١٩٦٧، وحرب رمضان ١٣٩٣ ( أكتوبر ١٩٧٣)، وحرب الخليج الأولى ١٩٨٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١، والأحداث اللبنانية، وحرب جنوب السودان، وحرب التشاد، والصومال، والاضطرابات في فنزويلا ومحاولة

الإطاحة برئيسها هوغو شافيز، وحرب الشيشان والحرب في منطقة القوقاز، كلها حروب تعتبر النفط عنوانها الأهم وهدفها المقصود.[1]

## المطلب الأول: الأزمات الناتجة عن الثروة النفطية

يقول البروفيسور شمس الدين شيتور في مقال تحت عنوان: " الحروب النفطية عبر العالم ": إن النفط منذ اكتشافه إلى تطوره الصناعي أصبح موضوع أطماع عديدة. فللتذكير، على سبيل المثال، المعارك الشرسة التي كان يقودها مؤسس الشركة العظمى Standard Oil Of California الميليونير الشهير روكفيلر الذي بادر منذ البداية إلى إقصاء بطريقة أو أخرى الشركات النفطية المنافسة له ".[2]

إن كل المناطق المنتجة للنفط، يقول شيتور، عرفت على أرضها حروب عنيفة، أحياناً في الظل، وأحياناً أخرى متسترة، كثيراً ما تؤدي حتى إلى استهداف القتل لأشخاص يمنعون تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تحميها. يقال إن رجل الأعمال وصاحب شركة ENI الإيطالية تم تصفيته من طرف المخابرات الفرنسية نظراً لتعاونه مع جبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير الجزائرية. وهذا ما سنراه بالتفصيل عبر الأمثلة التالية في العالم :

### ١) الثورة الجزائرية وحرب النفط :

حسب جاك برجي J. Bergier، " إن حرب الجزائر هي حرب النفط. إن وقت الإلماح انتهى... هناك ٢٤٠٠٠ فرنسي سقطوا في الجزائر في حرب كانت لها رائحة النفط... إن الدفاع عن النفط هو في الحقيقة دفاع عن الحرية. إن الجزائريين يدافعون عن مصالحهم النفطية أحسن مما يفعله الفرنسيون لحماية رعاياهم، "[3]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر " مجلة الشعلة "، العدد ١٨، ٩ يناير، بيروت، ١٩٩٣.

2 - انظر: شمس الدين شيتور: تم ترجمتها من قبل الباحث :

**Pr. ChemsEddine Chitour : « Pétrole et Politique. Ou va le monde ? Ed. Les Belles Impressions », Alger, 2002, p 190.**

3 - ترجمة الباحث:

**J. Bergier : « La Guerre secrète du pétrole ». ed Denoel Paris, 1998, p 30**

يقول البروفيسور شيتور في هذا الصدد: " بعدما حاولت الحكومة الفرنسية عزل جزائر الشمال اقتصادياً وإدارياً عن جزائر الجنوب حيث تتواجد آبار النفط، أرادت من خلال ذلك في المفاوضات التي كانت جارية بين الطرفين تهديد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك بتقسيم الجزائر إلى منطقتين وتحتفظ هي الأخرى بصحرائها الغنية بالنفط قصد رعاية وضمان مصالحها ومصالح الشركات النفطية الفرنسية التي كانت تعمل في منطقة الجنوب. ولكن الحكومة المؤقتة الجزائرية رفضت رفضاً باتاً هذا الطرح للاستقلال المنقوص رافضة أي تجزئة للقطر الجزائري مهما كانت الظروف، مما عطل مفاوضات إيفيان EVIAN وغيرها[1].

وأمام هذا الرفض الصارم لجبهة التحرير الجزائرية لتقسيم الجزائر، اضطرت الحكومة الفرنسية أن تمدد الحرب لسنة كاملة (من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٢ ). وكان الرئيس هواري بومدين قد تكلم عن فترة إضافية لسنتين كاملتين للمعارك "، يقول شيتور[2].

ولكن، يضيف هذا الأخير، " في ٣٠ يونيو ١٩٥٨، تم التوقيع على اتفاقية بين فرنسا وتونس يسمح بموجبها نقل نفط الجزائر من منطقة إيجلي (Edjelé) الجنوبية عبر أنبوب يصل إلى ميناء السخيرة التونسي مما اعتبرته جبهة التحرير الجزائرية خيانة ضد جبهة مواجهة الاستعمار، وذلك أثناء مؤتمر عقد بطنجة بالمغرب الأقصى، وكان قادة الجبهة أشادوا بالمثل المعتبر لقادة المغرب وليبيا الذين رفضوا نقل نفط الجزائر وتصفيته في أراضيهم.

وفي مارس سنة ١٩٦٢، تم أخيراً التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian التي تم بموجبها الاعتراف بالجزائر كدولة مستقلة تدخل حيز التنفيذ في يوليو / تموز من نفس السنة. وقد قبلت الجزائر قانون النفط الفرنسي حيث يسمح للشركات البترولية الفرنسية بالحصول على جميع التسهيلات لضمان مصالحها في المنطقة. وهذا ما أسند للرئيس

---

1 - جريدة " المجاهد "، العدد ٨٣ (١٩ / ٠٧ / ١٩٦١ ).

2 ـ شمس الدين الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٢.

السابق الفرنسي بومبيدو(Pompidou) أثناء مفاوضات Evian حيث كان من الأعضاء البارزين في التفاوض على الصحراء الجزائرية مقابل التنازل للاستقلال التام.[1]

وهكذا بعد مضي سنتين من التوقيع على اتفاقية إيفيان Evian، وبعد نشأة الشركة الوطنية الجزائرية Sonatrach في ٣١ ديسمبر ١٩٦٣، ونظراً لتطور الأوضاع الدولية، أصرت الحكومة الجزائرية على مراجعة هذه الاتفاقيات التي تجاوزها الزمن. وهكذا، بعد استمرار مباحثات شاقة، استطاع الطرفان توقيع اتفاقية ASCOP في ٢٩ يوليو / تموز ١٩٦٥ والتي تتعلق بتسوية جميع القضايا التي تمس بالمحروقات والتنمية الصناعية. وبهذا الصدد، يقبل الطرف الجزائري تطبيق نظام ضريبي مناسب للشركات الفرنسية ضامناً في نفس الوقت إمدادات منتظمة للسوق البترولي الفرنسي. وفي المقابل، تقبل فرنسا مشاركتها في التنمية الاقتصادية الجزائرية على ثلاث نقاط : إنعاش عمليات البحث من أجل مضاعفة الاحتياطي النفطي، والمساهمة في تطوير النشاطات المتعلقة بتكرير النفط الخام والعمليات البتروكيميائية.[2]

### ٢) ليبيا والنفط :

يقول شيتور في شأن ليبيا: " علينا أن نتذكر محاكمة الليبيين الاثنين المتهمين في قضية لوكربي[3]. إنها في الحقيقة عبارة عن مسرحية، يجب أن نعلم أن ليبيا بلد يمثل ٣ ملايين نسمة ويحتوي على ثروات هائلة من النفط يقوده قائد غير مستقر في قراراته السياسية. إن الاستراتيجية الأمريكية واضحة كل الوضوح، وهكذا، فإن الولايات المتحدة، بعدما اتبعت العقيد معمر القذافي بتصرفاته المعادية لها، أقرت في يوم ما إعطاءه

---

1 - انظر: **Bernard di Crecenzo : « Crise de l'Energie ou Crise Politique. Ed. Sociales, Paris, 1974, p 118.**

**وانظر كذلك :**

**C.E. Chitour : « Les Guerres du pétrole ou le Droit de la force après le 11 septembre », ed. ENAG 2002, pp 59 – 85.**

**2 - Chevallier : « le Nouvel Enjeu Pétrolier – Ed. Calmann – leoy – Paris 1970.**

**C.E. Chitour : « Les guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », Op. Cit, pp 59– 89.**

**(ترجمة الباحث).**

**3 - هذان المواطنان اتهما من قبل المخابرات الأمريكية بأنها كانا وراء عملية تفجير طائرة البوينج التابعة لشركة الطيران Panam فوق مدينة Lokerbie باسكوتلاندا سنة ١٩٩٠.**

درساً مهماً وذلك في سنة ١٩٨٥ بقنبلة العاصمة طرابلس حيث مقر إقامته أين توفيت ابنته" [١].

والجدير بالذكر أن الزعيم الليبي كان لا يفضل الشركات النفطية الأمريكية إذ بادر بطردها من بلاده ١٥ سنة من قبل. فكانت قضية طائرة " لوكربي " الفرصة المواتية التي يجب استغلالها من طرف الأمريكيين وحلفائهم البريطانيين وهكذا، بهذه المسرحية المركبة بكل أجزائها، استطاعوا أن يشوهوا صورة القذافي في العالم. ويبدو حسب مقال كتبه بيار بين[٢]، أن الاتهام كان عبارة عن عملية مفبركة وكان القاضي الفرنسي Brugiéres قد أغرقها وأطفأ فعاليتها، على أسس أخبار ذات نية مبيتة صنعتها مخابرات السي أي أى CIA ".

وهكذا، قررت الأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي، وضع الجماهرية الليبية تحت الحظر الدولي الذي دام حوالي ثماني سنوات من ١٩٩٠ إلى غاية مايو ١٩٩٩ حيث قررت هذه الهيئة رفع العقوبات على ليبيا بعدما اضطر العقيد القذافي أن " يركع " لإملاءات الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة خوفاً من وضع نظامه في خطر وضحًّى بالعضوين الليبيين التابعين للمصالح السرية. وكان الحكم الذي نطقت به المحكمة أشد ضراوة إذ فتح الباب لاتجاهين: أطلق سراح الليبيين الاثنين وأخرجا ببراءة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تم تعويض الشركات الأمريكية متعددة الجنسية بثمن باهض[٣].

ثم إن السيناريو الآخر، كان لاشك قد يوضع بعد ذلك على الطاولة على الطريقة الأمريكية وهو سيناريو الطائرة الفرنسية التابعة لشركة UTA التي تحطمت في التشاد بالقرب من الحدود الليبية. وقد عرف نفس النهاية في الحكم، يقول شمس الدين شيتور، إلا أن الفرنسيين لم يحصلوا إلا على " الفتات " بعدما تناول الأمريكيون، حصة الأسد. مع العلم أن هناك مقالاً كتب عن القاضي الفرنسي Brugiéres المتخصص في

---

1 - شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٤.

2 - **Pierre Pean :«Les Preuves trafiquées du terrorisme libyen»; le Monde Diplomatique (mars 2001)**

3 - شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٤، ترجمة الباحث.

شؤون الأعمال الإرهابية، يذكر فيه كيف ركّب هذا الأخير هذا السيناريو المبني هو الآخر على أخبار مغرضة وشهادات مشكوكة.

ويختم شيتور قائلاً : " هذا ما يجعلنا داخل حزن وأوهام أمام الحقائق المرة بينما نعرف جيداً أنه تم تحطيم طائرتين Boeing في ظروف متشابهة، الأولى من طرف الإسرائيليين والثانية من طرف السوفيات، حيث لم يجر أبداً أي تحقيق في الموضوع ولم يتهم أحد في هذين البلدين بعدما تم قتل أشخاص أبرياء بصفة مقصودة ".[1]

وخلاصة القول يتجلى من خلال هذا كله أن النفط كان المحرك الرئيسي لدفع المصالح وتسويتها لأن رائحة النفط عند أصحاب المصالح الغربيين تدُلّ على رائحة النقود، وبالتالي على الغنى بشتى الطرق المتاحة لتدبير أهداف الوصول إلى هذه الثروة.

٣ ) **أنغولا والنفط**، المثال لرهان النفط بين الشركات متعددة الجنسيات:

إن أنغولا من الدول التي تعتبر " الألدورادو " النفطي في المستقبل، وكان هذا البلد قد عرف عدة اضطرابات وحروب بعد حصوله على الاستقلال دامت أكثر من عشرين سنة حيث سقط فيه ما لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ قتيل وأكثر من مليوني نازح. ومما أطال مدة الحرب الأهلية بين مناصري حزب MPLA تحت زعامة الرئيس دوس سانتوس وحزب UNITA تحت زعامة المعارض جوناس سافيمبي، هو حسب المحللين السياسيين ثروة النفط التي أعطت للبلاد صحة مالية معتبرة.

إن الولايات المتحدة وفرنسا اللذين يعتبران حزب MPLA الحاكم قريباً لمصالحهما ، يناصران النظام القائم من أجل ضمان أمنهما النفطي للعشريات المقبلة، علماً أن ٧% من الواردات الأمريكية للنفط تأتي من هذا البلد، وقد تتضاعف هذه الحصة مع زيادة إنتاج أنغولا بثلاثة أضعاف سنة ٢٠٠٥، وأن إنتاجها الحالي (٨٠٠,٠٠٠ برميل / يومياً) قد يتجاوز إنتاج الكويت في المستقبل، حسب المراقبين.[2]

وفي سنة ١٩٩٧، كانت الشركة الفرنسيةELF تراهن على استثمار ٥ مليارات دولار لمدة ٥ سنوات هناك. ونظراً لكون ELF انضمت إلى شركة TOTAL، فإن

---

1 - شمس الدين شيتور، نفس المرجع، ص ١٩٤، ترجمة الباحث.

2 - انظر شمس الدين شيتور، المرجع السابق، ص ١٩٦.، ترجمة الباحث.

المجمع TOTAL-ELF سيحصل على فوائده من الموارد النفطية التي ستضم الأرباح الأخرى التي كانت قد حصلت عليها شركة TOTAL من قبل.

وفي سنة ١٩٩٩، تم دفع حوالي مليار دولار للحكومة الأنغولية من طرف شركات عملاقة مثل، ELF، EXXON وBP-AMOCO كحق لاستغلال آبار النفط، وهذا المبلغ لا يأخذ بعين الاعتبار علاوة ٥ ملايين الممنوحة للرئيس دوس سانتوس في سنة ١٩٩٢، كل هذه المداخيل من الثروة النفطية سمحت للنظام بشراء الطائرات الحربية المتطورة، والدبابات، والعتاد العسكري المختلف. مما منحه كذلك عطف ورعاية الأعضاء الخمسة لمجلس الأمن للأمم المتحدة الذين بمقتضى هذا الرضى، سمح للشركات العظمى التابعة لهم سواء في ميدان النفط أو معادن الماس أو لصفقات شراء الأسلحة من أن تكون طرفاً شريكاً لهذا البلد الغني بثرواته.[1]

**٤ ) الكاميرون والنفط :**

ثم هناك الكاميرون دائماً بإفريقيا. كان مؤسسو الشركة الفرنسية ELF يضعون كل آمالهم في الحصول على ثروة معتبرة من النفط في الكاميرون. إن أول استخراج للنفط دشن من قبل الرئيس أحمدو أهيجو في سنة ١٩٧٢، بعد الإطاحة بالرئيس السابق إيرنيست أواندي الذي تمت تصفيته تحت وطأة شركة ELF والمخابرات الفرنسية – حسب بعض الأوساط الإعلامية – نظراً لاهتمام هذه الشركة باستغلال النفط لوحدها.

ومهما يكن من أمر، فإن الإنتاج الذي بدأ يتضاعف سنة بعد سنة، طرح فكرة مشروع إنجاز أنبوب من الكاميرون إلى التشاد برعاية من البنك العالمي وبدون مراعاة ولا احترام المقاييس العالمية ولا سيما الخاصة بالحفاظ على البيئة وحالة الأهالي، مما أدى إلى معارضة عامة حيث أسست جمعية مهيكلة تحت شعار: "لا حرية، لا وقود" ( No Freedom, No Fuel) والتي جمعت العديد من الكاميرونيين من النقابيين،

---

1 - شمس الدين شيتور : « les Guerres du pétrole ou le droit de la force… »
المرجع السابق، ص ١٦٠. ترجمة الباحث.

والفلاحين، وسادة العشائر الذين احتجوا على هذا المشروع بإعانة بعض المنظمات غير الحكومية[1].

**٥ ) التشاد والدور الجيوسياسي النفطي الفرنسي :**

" كلنا يعلم أن الحكومة الفرنسية تدعم النظام الحاكم في التشاد تحت رئاسة إدريس دبي الذي تولى الحكم في أواخر ١٩٩٠ بمساعدة الجيش الفرنسي ومصالح المخابرات الفرنسية، وذلك تحت رهانات بترولية جذابة. وكثيراً منا يعرف عن الرئيس إدريس دبي وسائله الوحشية والقمعية لكل معارضة مع وسائل الرعب، والتعذيب، والتصفيات البشرية لكل من يثور ضد نظامه "، يقول الأستاذ شيتور.

وبهذا المنظور، يرى الرئيس الحالي دبي أن كل الوسائل متاحة له من أجل السيطرة على نفط جنوب التشاد وذلك بعد إنجاز أنبوب طويل لاستغلال هذا النفط.[2] ولذا، رأت الشركات النفطية العظمى أنه من الأرخص إرشاء دكتاتوري مستبد للسلطة من التعامل بصفة نظامية مع الدولة التشادية، وذلك بمساعدة البنك العالمي للتوقيع على مشاريع استغلال النفط. وذلك ما جرى بالفعل مع شركات فرنسية وأمريكية أمثال Bouygues وBolloré وChevron وغيرها. بينما يفتخر النظام تحت قيادة إدريس دبي بآفاق الاتفاقيات التي أمضاها مع هذه الشركات التي ستجني له ملياري دولار سنوياً من الأرباح على مدى ٢٥ سنة. وحسب كثير من الملاحظين التشاديين، فإنهم يرون أن النظام يلعب مستقبله في استعماله ورقة " الذهب الأسود ". وتكريساً لحلم رواد التشاد منذ ٣٠ سنة في شأن النفط، فيعتقد أن إدريس دبي قد نجح نوعاً ما في إظهار هذا الحلم إلى الحقيقة، ولكن التشاديين ينتظرون بفارغ الصبر التغييرات الملموسة في هذا الشأن.[3]

**٦ ) السودان وحرب النفط:**

لعل الكثير من الناس لا يعلمون أن " كلمة السر " في حرب السودان هي " النفط " ولا شيء غيره. طبعاً يمكن تعداد أسباب وتطورات كثيرة تبدأ بتعاون الخرطوم مع

---

1 - شمس الدين شيتور: " المرجع السابق، ص ١٩٧.? Pétrole et politique – Ou va le monde ، ترجمة الباحث.

2 - هذا الأنبوب متنازع عليه في التشاد كما هو الشأن في الكامرون المجاور..

3 - شمس الدين شيتور، مرجع سابق، ص ١٩٧. ترجمة الباحث.

واشنطن في " مكافحة الإرهاب " وتمر بضغوط داخلية كبيرة تعرضت لها إدارة بوش، لكن كل هذا يصب في خانة واحدة هي النفط. من الممكن أن هذه الثروة الجديدة الكامنة في أرض السودان تضاف إلى " التوجه النفطي " للإدارة الأمريكية، بل إلى هاجسها في البحث عن مصادر جديدة للطاقة، أنتجت صيغة سحرية أنقذت نظام عمر البشير من " عقوبات " أمريكية كانت ستصلطها إدارة جورج بوش الابن على السودان مما قلب السياسة الأمريكية عندما كانت هناك رائحة النفط تغطي الأجواء السياسية وتأمل في النظرة الحقيقية للمصالح والفوائد المرجوة من هذا البلد.

ويمكن اعتبار ٣٠ أغسطس ١٩٩٩ تاريخاً حاسماً لبداية التحول إلى بلد مصدر للنفط حيث بدأ بتصدير أول شحنة من ٦٠٠ برميل إلى سنغافورة عبر أنبوب يمتد ١٦٠٠ كيلومتر تحت الأرض من حقول نفط هجليج في الجنوب إلى مرفأ الخرطوم. وكان الفضل في هذا التطور لكونسورسيوم تشكل في أكتوبر ١٩٩٦ يضم شركة النفط الوطنية الصينية وشركة " بتروناس " الماليزية و"سودابت" السودانية و"راكس " الكندية التي اضطرتها مشاكلها المالية وضغوط العقوبات الأمريكية على السودان إلى بيع حصتها عام ١٩٩٨ من شركة كندية أخرى هي " تاليسمان ". في أي حال، أمن هذا الكونسورسيوم المال الكافي لتطوير الحقول ومد الأنبوب، وقد بدأ العمل فيه في سنة ١٩٩٩ بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً ارتفعت بسرعة فائقة إلى ٢٠٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٢٣٠ ألف في ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٥٠ ألف في أواخر ٢٠٠٢ و٥٠٠,٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦.[1]

وأصبح النفط عاملاً جديداً وحاسماً في الحرب السودانية وفي وضع الرئيس البشير. واتضح أن الثروة كبيرة وأن الشركات المهتمة باستخراجها تتزايد وثبت أنها تتركز في الجنوب، وخصوصاً في منطقة أعالي النيل حيث خطوط المواجهة أو في مناطق موغلة أكثر جنوباً تخضع لسيطرة المقاتلين. اشتدت الحرب لكن الانعكاسات النفطية على الشمال كانت سريعة. فالخرطوم التي كانت حتى ١٩٩٩ تستورد كل حاجاتها من الطاقة من دول تعتبرها أمريكا مثل السودان " راعية للإرهاب " كإيران، والعراق، وسوريا، وليبيا، وجدت نفسها وقد أمسكت برأس مال اقتصادي وسياسي. بدأت تشعر

1- انظر: مقال سحر بعاصيري www.bintjbeil.com/articles/ar/020804_baasiri.html

بالمردود المالي وقد بلغ دخلها من النفط عام ٢٠٠١ نحو ٥٠٠ مليون دولار تضاعف بصفة عجيبة في سنوات قليلة. وبذلك بدأ الوضع الاقتصادي الداخلي يرتاح. وارتاحت الحكومة في حربها على الجنوبيين وزادت نفقاتها العسكرية. ولاحظ الباحث راندولف مارتن أن أموال النفط جعلت حرب السودان الحرب المثالية إذ وفرت الخرطوم أكثر من مليون دولار يومياً تكفي لدفع نفقات الحرب وشراء أصدقاء في الخارج "[1].

والواقع أن الثروة الجديدة بدأت تجذب شركات إضافية للتنقيب عن النفط من الخليج والسويد، والنمسا، وفرنسا، وبريطانيا وغيرها وأخيراً الهند زيادة عن الصين التي أثبتت علاقاتها الوطيدة مع الحكومة السودانية لكن أكثر ما فعلت كان مساهمتها الكبرى في فك العزلة السياسية التي فرضتها واشنطن على نظام عمر البشير في التسعينات من القرن الماضي. ففي الثمانينات لم تكن لواشنطن سياسة واضحة حيال الحرب السودانية. وفي التسعينات حُدّدت سياستها من ثلاثة منطلقات: " إن البشير وصل إلى السلطة عام ١٩٨٩بانقلاب أطاح بحكومة منتخبة وأقام نظاماً إسلامياً يطبق الشريعة،وأن هذا النظام أيد العراق في اجتياحه الكويت، ووفر ملجأ آمناً لزعيم تنظيم " القاعدة " أسامة بن لادن وعملياته " كما كانت تزعم الإدارة الأمريكية[2].

### ٦ – ١ ـ حرب الجنوب السوداني وتداعيتها :

بقيت سياسة إدارة كلينتون حيال السودان هي إبقاؤه على لائحة الدول " الراعية للإرهاب " فرضت عليه عقوبات مباشرة وعبر الأمم المتحدة والعمل على إسقاط نظامه الحالي، وفي المقابل توفير مساعدات إنسانية للجنوب السوداني. وفي إطار هذه السياسة كانت الغارة الأمريكية على مصنع الشفاء عام ١٩٩٨ وتقديم دعم مالي للدول المجاورة للسودان التي كانت تدعم قوات جون قارنق (John Garang) مثل إثيوبيا، وأوغندا، وإريتريا، وكينيا، كما كان تصويت الكونغرس عام ١٩٩٨ على مشروع قرار لفصل الجنوب عن الشمال بدعوى ممارسة الشماليين الرق على الجنوبيين. ولم يتغير توجه

---

1 - راندولف مارتن: مقال نشرته مجلة " فورين أفيرز " (Foreign Affairs)، مارس – أبريل ٢٠٠٢.

2 - مقال سحر بعاصيري، المرجع السابق، موقع إنترنيت.

سياسة إدارة كلينتون مع أن السودان كان طرد بن لادن من أراضيه بطلب أمريكي عام ١٩٩٦.

لكن الديناميكية الفعلية لتغيير السياسة الأمريكية حيال السودان بدأت تتشكل وتتحرك مع وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض على رأس " إدارة نفطية " بامتياز وتصاعد حملات مجموعات ضغط أمريكية تعمل في اتجاهين معاكسين: مجموعة هي عملياً تحالف اليمين المسيحي الأمريكي والسود وخصوصاً في الكونغرس تدعو إلى علاقات طبيعية مع الخرطوم لفتح آبار النفط أمام الشركات الأمريكية. ولاشك في أن طبيعة إدارة بوش وتوجهاتها ساهمت في تزايد ضغوط هذه المجموعات وما لم يكن مؤثراً أيام كلينتون صار كذلك مع بوش.[1] هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الولايات المتحدة مهما كانت السياسة التي تنتهجها لا يجب أن تضر بالمصالح الأمريكية ومجموعات الضغط المتكونة بالخصوص من الشركات متعددة الجنسيات.

**٦ – ٢ ـ مصالح الشركات النفطية والضغوطات المختلفة :**

المجموعة التي تضغط لعزل الخرطوم تضم أساساً منظمات وجمعيات مسيحية تعمل في الجنوب السوداني وتنطلق في دعوتها، كما تقول، من جملة مواقف إنسانية وأخلاقية وقد عبرت عنها بتقارير سنوية تحدد رؤيتها للحرب وتروي قصصاً عما تشاهده هناك، خاصة بعض المصادر التي تتحدث عن استخدام الخرطوم ميليشيات خاصة من "المرحلين "، لاسيما في منطقة دارفور التي أثارت الجدال وروجت أخبارها عبر العالم.

الأمر الثاني والأهم، دور الشركات النفطية في استمرار الحرب. فتلك المنظمات تتهم الشركات العاملة في السودان بالتواطؤ مع الحكومة لاتباع سياسة الأرض المحروقة حيث حقول النفط في الجنوب. وتقول إن القوات الحكومية تنفذ سياسة واضحة بمهاجمة هذه المناطق وخصوصاً في أعالي النيل وبحر الغزال والإغارة عليها بالطائرات وقتل سكانها أو تهجيرهم لضمان وصول شركات التنقيب عن النفط إليها. وقد نشرت صحف غربية عدة تحقيقات طويلة لمراسلين لها في الجنوب السوداني تتضمن وصفاً لمشاهد حية عن نزوح وشهادات لسكان عن غارات صاروا يعرفون هدفها. وبالنسبة إلى منتقدي الشركات النفطية، فإن استمرار هذه الشركات في العمل مع الحكومة

[1] - المرجع السابق، موقع الإنترنيت.

السودانية يمثل عملياً تمويلاً لحربها على الجنوبيين وغطاء لهذه السياسات. ومع أن نشاط الشركات الغربية كان محدوداً، فإن شركة " تاليسمان "الكندية باتت تمثل الشر كله. ومنطق هؤلاء أن على الإدارة الأمريكية أن تفرض عقوبات على " تاليسمان " (وغيرها إذا وجدت حالات مثلها) تتمثل في إخراجها من سوق الأسهم في نيويورك لأن واجب الولايات المتحدة أن تمنع هذه الشركات من تحقيق أرباح في أسواقها.[1]

أما مجموعة الضغط التي تمثل مصالح شركات النفط الأمريكية، فتدافع عن عمل زميلتها الكندية وغيرها من منطلق أن التنقيب عن النفط لم يغير مسار الحرب أو الأسلوب الذي تتبعه الخرطوم فيها، وأنه إذا كان أدى إلى شيء فإلى تحسين ظروف المعيشة في مناطق التنقيب والمساهمة في بناء عيادات ومراكز مساعدة إضافية إلى مساعدة السودان في الاستفادة من ثرواته. وترى أن إخراج "تاليسمان " من بورصة نيويورك سيشكل سابقة تضر بهذه السوق. ومع تلاحق المعلومات عن حجم الثروة السودانية، لا ترى الشركات الأمريكية سبباً للبقاء خارج السوق الجديدة وتركها للصين وماليزيا وغيرها.[2]

**٦ – ٣ ـ منطقة دارفور وأزمتها :**

لم يكن يخفي على أحد ما يُروّج له وسائل الإعلام من أخبار عن منطقة دارفور المحاذية لتشاد عن تمرد لبعض القبائل هناك ومآسي تلك الشعوب العشائرية والتناحر المستمر بين الموالين للسلطة والمعارضين المتمردين عليها. ولا يمكن فهم سبب المسار الراهن والاضطرابات المتواجدة في تلك المنطقة العربية – الإفريقية إلا بالنظر في " كلمة السر " التي قد تفسر كل هذه النزاعات والمواجهات اللامتناهية، وهي الثروات النفطية والمصادر الأخرى.

والجدير بالذكر أن هذه المنطقة المتنازع عليها تبلغ مساحتها ما يساوي مساحة فرنسا، ويبلغ تعداد سكانها ٦ ملايين نسمة، ونسبة المسلمين منهم تبلغ ٩٩% . ودارفور يسكنها قبائل من أصول عربية تعمل في الزراعة، وقبائل من أصول إفريقية تعمل في الرعي. وكان يحدث النزاع بين الزراع والرعاة على المرعى والكلأ وتتنازع القبائل

---

1- المرجع السابق.

2 - المرجع السابق.

بعضها مع بعض الأمر الذي تستطيع أي حكومة أن تقضى عليه، لولا أن السودان اكتشف فيه مؤخرا كميات هائلة من النفط، واليورانيوم في شمال دارفور.[1]

وحسب ما أوردته بعض المعلومات الصادرة عن مجلة " نفساني " تقول أن " السودان اكتشف فيها مؤخراً كميات هائلة من النفط، ومثلها من اليورانيوم في شمال دارفور، فلو استقر السودان المسلم لحل الأمن والرخاء والسخاء بالمنطقة كلها، ولأصبحت السودان ملجأ للمسلمين والعرب أجمعين، ولهذا، لم يرد أعداء الإسلام لهذه المنطقة أن تنعم بالاستقرار، أن لا تعتمد على نفسها. فماذا يفعلون ؟ يشعلون النزاعات في أنحاء البلاد ليصلوا بالأمر إلى تقسيم هذه الأرض إلى أربع دويلات ... دولة في الغرب (تسمى دارفور)، ودولة في الشرق، ودولة في الجنوب، ودولة في الشمال "، تقول المجلة.[2]

ويضيف نفس المصدر أن نسبة المسلمين في الجنوب حوالي ١٦% ، ونسبة النصارى ١٧%، أي أن الفارق ١% فقط، والباقي من السكان وثنيون... فأي تقرير مصير ينادون به ' السر في هذا أنهم يأملون في نجاح حركات التنصير في ضم ٥% من السكان على النصرانية خلال الخمس سنوات القادمة، وعلى هذا الأساس سترتفع نسبتهم إلى ٢٣%... في حين لم تتحرك جامعة الدول العربية، ولا منظمة المؤتمر الإسلامي "، تختم نفس المجلة.

يمكن القول إن الصين هي التي تسيطر حالياً على صناعة النفط في السودان. وعلى الرغم من انسحاب شركات النفط الغربية، بعد خلافها مع الحكومة المركزية، فإنها فشلت في حملات سحب الاستثمارات من أجل إضعاف الحكومة أو دفعها لتغيير استراتيجيتها المناهضة للغرب، وبهذا تركت المجال مفتوحاً أمام الشركات الآسيوية. وعليه فإن الصراع في دارفور يمثل نقطة تحول حاسمة بالنسبة للصين، بصفتها القوة العالمية النامية بامتياز، لا سيما في إفريقيا.

يذكر أن المؤسسة العامة للنفط والغاز الطبيعي التي تهيمن عليها الحكومة الهندية شرعت هي الأخرى مؤخراً في إنتاج النفط في السودان بالتعاون مع بعض الشركات الحكومية الصينية. وهي تعمل الآن في بناء خط للأنابيب في السودان بعد أن دخلت في

---

1 - مجلة نفساني : ( www.nafsani.cc/vb/phowthread.^hp?t=38716(10/06/2008

2 - المنطقة التي كان يسيطر عليها جون قارنق، وتم اتفاق السلام معه في سنة ٢٠٠٥.

مفاوضات تهدف لبناء مصفاة للنفط أيضاً. وقال وزير الطاقة والتعدين في السودان عمر محمد خير في لقاء صحفي: " لقد جاء الآسيويون إلى السودان في وقت حرج ولقد بدأنا في إرساء علاقات استراتيجية جيدة معهم ".[1]

الاضطرابات الدامية في دارفور، وتجدد الحرب بين الشمال والجنوب، وتدخل الجيران الإقليميين في الشؤون الداخلية، كل هذا يمثل فعلاً أسوأ تهديد لاستقرار السودان، علماً أن كل الرهان الحقيقي، يدور حول سيطرة الخرطوم على الثروة النفطية، على خلفية المنافسة الشديدة بين الصين والغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وقد حذر الخبراء من السيناريو التالي: " إذا كانت المواجهة حتمية بين الطرفين المتنازعين، في هذه الحالة يجب أن تستأنف الحرب بين الشمال والجنوب، وستكون البداية من أبيي (Abyei)، وهي مدينة تقع في وسط السودان في منطقة " تلامس " العرب المسلمين في الشمال، والسود في الجنوب، من الإحيائيين أو المسيحيين ".[2]

وكان التحدي الكبير في هذه المنطقة من السودان، يتمثل في وجود حقل هجلج (Heglig)، الذي ينتج لوحده ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام، أي نصف إنتاج البلد.

وتشير كافة التقديرات إلى أن السودان يمتلك احتياطيات كبيرة من النفط، وهو ما أكدته وزارة الدولة للصناعة والاستثمار، وأن الاحتياطي المؤكد للسودان من النفط رشح منذ سنة ٢٠٠٦ للارتفاع على ملياري برميل خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ويستغل الحقل من طرف " كونسورسيوم الشركات النفطية (Consortium) التي تسيطر عليها الصين، وقد جلب الحقل منذ بدء تشغيله، ١,٨ مليار دولار، دفع بالكامل إلى حكومة الخرطوم، رغم احتياجات السلطات المحلية في جنوب السودان.[3]

---

1 - **www.geocities.com/nassershmali (28/05/2008).**

2 - في الوقت الذي بدأت فيه جماعات دارفور بالتمرد عام ٢٠٠٣ فإن حكومة الجنوب أخذت تتهم الحكومة المركزية بأنها لم تف بوعودها خاصة حصتها في نفط أبيي التي وصلت عائداتها حوالي ٥٢٩ مليون دولار و٥٠٠,٠٠٠ برميل / يومياً.

3 - مجلة العصر = **www.alasr.ws/index.cfm? Method = home, com & contentld = 10098 (10/06/2008).** حرب جديدة من أجل النفط في السودان ؟

منذ أن اكتشفت الشركة الأمريكية " شيفرون " النفط في أوائل ١٩٨٠، لعب النفط دوراً حاسماً في التفاعلات الداخلية للنزاع السوداني، وعندما أدرك أهمية المخزون النفطي في السودان، غير الرئيس الأسبق جعفر النميري، حدود الولايات الجنوبية من أجل ضمان حصول الشمال في المستقبل على أرباح هذه المواد.

والجدير بالذكر أن اتفاقية السلام الموقعة عام ٢٠٠٥ بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي أقرت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وضعت حداً للأعمال العدائية بعد التوقيع على اتفاق لتقاسم السلطة، من ضمن النقاط الأساسية التي تم الاتفاق عليها، بعدما استغرق القتال بين الطرفين لمدة عقدين كاملين.

### ٦ – ٤ـ تسوية نزاع الجنوب والتوترات المحتملة في المستقبل :

وتنص الاتفاقية على إنشاء إدارة مستقلة في الجنوب، والمشاركة في الحكومة المركزية في الخرطوم من خلال الحركة السياسية لتحرير السودان، الجناح السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وكذلك تنظيم استفتاء في عام ٢٠١١، لتقرير مصير الجنوب في الاستقلال عن السودان. والاتفاق المذكور آنفاً، نص على إنشاء لجنة تحكيم من أجل تسوية وضع مدينة أبيي النفطية نهائياً.

وأعلنت بعض المصادر الصحفية، أن هناك عدة أسباب لاندلاع العنف في أبيي مرة أخرى، منها على وجه الخصوص، التدخلات المباشرة لأطراف دولية على مسرح العمليات، مثل الصين، بعد اكتشاف النفط في أبيي، وبداية استغلال الحقل النفطي من طرف "كونسورسيوم الشركات الصينية ".[1]

ولكن، ثمة احتمال آخر، وهو أن الرئيس السوداني عمر البشير، يسعى بكل ما أوتى من قوة، ليجعل من هذا الحادث" الأمن " سبباً لاستحالة تنفيذ اتفاقية السلام نفسها، علماً، أن الاستفتاء المقرر في ٢٠١١، والذي يعطي الفرصة لجميع سكان

1 - مجلة العصر، مرجع سابق.

الجنوب التصويت لمصلحة البقاء مع السودان أو الاستقلال عنه، على مرمى نظر الخرطوم.[1]

وتختم مجلة " العصر " في هذا الشأن أن المنافسة الدبلوماسية والاقتصادية، بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، من جهة، وبين الصين والهند، والبلدان الآسيوية الأخرى، الباحثة عن مصادر الطاقة والمواد الخام، من جهة أخرى، وتحديداً النفط، فإن السودان سيشهد أزمات متجددة خطيرة وكثيرة في المنظور القريب، سيكون عنوانها " النفط " فقط !![2].

كل ما في الأمر أخيراً، هو أنه بعد مضي أكثرمن ستّة عشر عاماً من انتهاء الحرب الباردة، فإن إفريقيا ما زالت تجذب من جديد اهتمام الدول الكبرى، وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية، الصين والهند لإفريقيا، على أنها خزان المواد الأولية للطاقة لم يتم استغلالها، وتنشط الولايات المتحدة الأمريكية، بصورة رئيسية في خليج غينيا، وهي تتوجس خيفة من نشاط الصين الواسع في إفريقيا عموماً والسودان خصوصاً، مع انعدام الثقة بينهما بسبب اختلاف رؤيتهما السياسية. ولأن بكين، بالنسبة للدول الإفريقية، تعتبر الشريك التجاري الأمثل لها، الذي لا يفرض أية شروط أساسية محددة لمتعامليه، بل يؤمن لها دعماً دبلوماسياً حقيقياً، ولا تهمّها إلا التجارة في هذه المنطقة الغنية بدون مزيج مع الضغوط السياسية.

### ٧) بحر قزوين والتنافس الدولي على النفط :

في الحقيقة إن أهم الدول المتنافسة على مصادر طاقة بحر قزوين هي الولايات المتحدة وروسيا باعتبارها كانت مسيطرة سالفاً أيام الاتحاد السوفياتي على المنطقة مع الصين الوافد الجديد للمنافسة، وأما تركيا وإيران فإن لهما ميراث قديم بين شعوب المنطقة. وللعلم فإن تركيا تحتاج إلى نفط وغاز هذه المنطقة نظراً لقربها منها.

---

1 - نفس المرجع.

2 - حسب صحيفة الفاينا شيال تايمز، اندلعت مواجهات بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة أبيي التي يضخ منها يومياً نصف القدرة الإنتاجية من النفط السوداني الذي تصل قدرته اليومية إلى ٥٠٠ ألف برميل مما يعني أن الاتفاق الذي وقع عام ٢٠٠٥ للتشارك في السلطة عرضة للانهيار، وهو الذي أوقف لفترة حرباً تدور في الجنوب منذ ٢١ عاماً.

إن هذه الدول الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين) لها مصالح حيوية في انسياب النفط والغاز بصفة هامة على المستوى العالمي ولدولها بصفة خاصة. وكلها أرسلت بعض قواتها المحاربة إلى المناطق الغنية بهذه الثروات أو أنشأت لها روابط عسكرية مع الحكومات المحلية، أو زودتها بالأسلحة. فالولايات المتحدة كانت قد زودت لفترة طويلة بالأسلحة والتدريبات العسكرية دول الخليج ثم هي الآن تمد مساعدتها العسكرية إلى حلفائها المتواجدين في بحر قزوين. أما روسيا فقد استمرت في تزويد الجمهوريات التابعة لها سالفاً في كل من القوقاز، وآسيا الوسطى كذلك بالأسلحة . ثم أصبحت من كبار المزودين لإيران بهذه الإمدادات العسكرية على تعدد أشكالها. أما الصين وهي القادم الجديد نسبياً إلى حلبة المنافسة، فإنها تزود إيران بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية كما أنها قامت بتدريبات عسكرية مشتركة مؤخراً مع قرغيزستان. كذلك فإن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا أقامتا قواعد عسكرية لها في بحر قزوين، نظراً للموقع الاستراتيجي للنفط هناك وجلبه للقوات العظمى الثلاثة عبر الشركات النفطية وشركات الأشغال والخدمات. والواقع أن هذه المحاولات للمنافسة بدأت في بداية التسعينات عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وأخذت في التصاعد منذ ذلك الحين.[1]

وهكذا، تندرج المنافسة على هذا النحو في نطاق ما يسمى بالمنافسة الجيوسياسية، وهي نوع من التنافس بين الدول على الأراضي، والمصادر الطبيعية، والمعالم الجغرافية الحيوية مثل الموانئ، والأنهار الهامة، والقواعد الاستراتيجية والطرقات المختلفة فضلاً عن المزايا الاقتصادية والعسكرية.

وقد أصبحت حماية الاحتياطيات النفطية أمراً أساسياً وحاسماً في هذه المنطقة الغنية بالثروات الطاقوية. وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، صار الحصول على نفط المنطقة عنصراً هاماً وحتمياً في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المحاربة، مع العلم أن الإمدادات النفطية كانت من جملة الأسباب التي أدت بالقوات الألمانية تحت حكم هتلر إلى غزو الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٤١ قصد السيطرة على مصادر النفط في منطقة

---

1 - انظر: " التنافس الدولي على الطاقة في قزوين " / د. فوزي درويش، مطابع غباشي، طنطا، ٢٠٠٥، ط ١، ص ٤٤.

القوقاز وبحر قزوين. وبما أنها أخفقت في هذه المحاولة نظراً لصعوبة المناطق وشدة البرد والثلوج بينما كان الجيش الألماني على بعد مئات الكيلومترات من باكو وبحر قزوين، عمد الألمان إلى التقليل من استخدام المركبات من دبابات وشاحنات وطائرات مقاتلة وغواصات تستعمل الديزل، ما جعلهم في موقع حرج وصعب مهمتهم في إدارة المعارك. ذلك مما يؤكد على أهمية النفط في إدارة الحروب كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

وهذه المنطقة هي من المناطق خارج منطقة الخليج التي يكون التنافس حولها أشد تفجراً واهتماماً، وأصبح على حد قول مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي " رقعة الشطرنج الكبرى " هذه الرقعة التي سوف تتنافس كل من واشنطن، وموسكو، وبيكين حولها والنضال للسيطرة عليها.[1]

### ٧-١- دور الولايات المتحدة في المنطقة:

نظراً لبريجنسكي، فإن الولايات المتحدة على إدراك كامل بما يسمونه " معضلة الاعتماد على الخارج " بالنسبة لمصادر الطاقة، فإن الشركات النفطية الأمريكية تظل منذ تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي القوة الرئيسية المسيطرة على هذه المنطقة بحيث ترى فيها المصدر الذي يتسنى لها أن تحقق فيه أكثر من مجرد الأمن الطاقوي بالنسبة لإمداداتها المستقبلية سواء كان ذلك في النفط أو الغاز. كما يتسنى لها أيضاً في هذه المنطقة التي تعتبرها استراتيجية، أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادات الطاقة بالنسبة للدول الأخرى المستوردة للطاقة حتى تصبح موقع تأمين الطاقة لهذه الدول - مثل الدول الغربية واليابان - التي تفتقر لهذه الثروة الحيوية لتطور صناعتها، بحيث أصبح ذلك مرتبطا بالوجود العسكري الأمريكي القوي هناك لتلبية هذه الرغبات الاستهلاكية.

هذا مما يمكن الولايات المتحدة من الحصول على أوراق ضغط سياسية قد تستخدمها للحصول على مزايا أخرى، على سبيل المثال الضغط على أحد حلفائها " إذا بدت منه رائحة التمرد عليها أو مخالفتها في الرأي، أو خروجه على الصف القائم بين

---

1 - انظر: **Michael T. Klare, « Blood and oil, the dangers and consequences of America's Growingdependance on imported petroleum, « pp. 147 – 151.**

التحالف. وفي الحالات المتطرفة، يمكن للولايات المتحدة الإستعانة بهذه السيطرة العسكرية في تلك المناطق الغنية بمصادر الطاقة في قطع الإمدادات عن أية دولة معادية.[1]

### ٢.٧ ـ دور روسيا في المنطقة:

لا ننسى أن روسيا نظراً لشساعة أراضيها ووضعها الجغرافي الاستراتيجي كانت لزمن ليس بعيداً تعتبر الخصم اللدود لأمريكا، وصارت الآن ظلاً باهتاً لإمبراطورية كانت تنافس الولايات المتحدة في السيطرة على العالم، ومع ذلك فإن روسيا لا تزال تحتفظ ببعض خواص القوة العظمى التي كانت تتميز بها أثناء الحرب الباردة والنظام السوفياتي. فسكانها يبلغون الآن نحو ١٥٠ مليوناً ولا تزال فاعلاً جيوسياسياً مهمًّا في قلب أوراسيا. إن روسيا تمتلك الآن ترسانة نووية جبارة ـ تعتبر الثانية في الترتيب بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتمتلك مورداً كبيراً للأسلحة التقليدية والمتطورة، وللتكنولوجيا النووية.

وما هو أكثر أهمية من ذلك هو أنها تسيطر على كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، جنباً إلى جنب مع شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب التي تربط حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى بشرق وغرب أوروبا[2].

ولقد بذل المسؤولون الرّوس منذ مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم جهوداً كبيرة لزيادة النفوذ الروسي في الأراضي التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق والتي استقلت وسميت " جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة " بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وكذلك في الأراضي المتاخمة لروسيا مباشرة، وخاصة حوض بحر قزوين إذ بذلوا هذه الجهود لزيادة النفوذ الروسي فيها.

والجدير بالذكر أن صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي تشكل الشطر الأوفر من الدخل الروسي، إذ تمثل ٥٥% من الصادرات، ونسبة ٤٠% من الدخل الحكومي لسنة ٢٠٠٢ على سبيل المثال، أثناء حكم بوتين.

---

1 ـ د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٦.

2 - انظر، لمزيد من التفاصيل: **Michael Klare, Op. Cit, p 152.**

ولقد اعتمد بوتين على صادرات بلاده من الطاقة لتوثيق روابط البلاد مع مستهلكيها من الأجانب مثل ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة. ولكن جهوده لم تقتصر فقط على الوضع شبه الاحتكاري بالنسبة لنقل نفط وغاز بحر قزوين إلى الغرب (عبر نظام لخطوط الأنابيب تم مدها عبر العصر السوفياتي)، ولكنه بذل جهده أيضاً لعرقلة أية طرق بديلة لنقل هذا النفط والغاز التي تحاول تفادي المرور عبر روسيا.[1]

إن هذه الرغبة للسيطرة على طرق نقل طاقة بحر قزوين قد أدت إلى التصادم مع الطموحات الأمريكية في المنطقة. وهذا التنافس قد وضح جليا في أواسط التسعينات حينما شعرت واشنطن في إقامة علاقات سياسية وعسكرية مع الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي في القوقاز وآسيا الوسطى، ومن ثم مهدت السبيل للاستثمارات من جانب شركات الطاقة الأمريكية الكبرى. هناك انبرت موسكو لتقوية نفوذها السياسي والعسكري مع هذه الجمهوريات وأهمها كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان، وأوزبكستان وذلك رداً على هذا التحرك الأمريكي قرب حدودها، مما أدى بأحد الزعماء الروس، أندريه أورنوف (André URNOV) في وزارة الخارجية بالقول: " لا ينبغي أن يندهش المرء من أن روسيا قد عقدت العزم على مقاومة المحاولات الرامية على التعدي على مصالحها ".

الواقع أن التنافس حول السيطرة على طرق خطوط النفط ليس بالأمر الهين، بالنسبة لروسيا، فإن خطوط الأنابيب ليست مصدراً للدخل فحسب، ولكنها تزود روسيا كذلك بأوراق ضغط على جمهوريات السوفيات السابقة إلى الجنوب من روسيا. وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة قد صممت على تقليل سيطرة روسيا على انسياب الطاقة. فلقد وجدت واشنطن الحل في إنشاء خط أنابيب باكو – جيهان (BTC) ليمر من خلال جورجيا عند تبيليسي.[2]

---

1 - د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٨. وانظر كذلك :

**Ch. CHITOUR : « Les Guerres du Pétrole », Op.Cit. pp 207 – 218 (Les autres guerres du pétrole : la podriére du Caucase)**

2 - د. فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٤٩. وانظر كذلك لمزيد من المعلومات إلى: شمس الدين شيتور.

**« Les Guerres du pétrole ou le droit de la force après le 11 septembre », o.p-Cit. pp 209 –219.**

وقد قال عنه بيل ريتشاردسون Bill RICHARDSON، وزير الطاقة الأمريكي الأسبق في آخر التسعينات: "إن ذلك بمثابة أمن الطاقة الأمريكي الذي يعتمد على تنويع مصادرنا من النفط والغاز، وإنه يحول دون الطرق الداخلية لأولئك الذين لا يشاركوننا في قيمنا ".

لما طالبت إدارة بوش السماح لقواتها بالتمركز في قرغيزستان وأوزبكستان لاستخدام هذه القواعد ضد طالبان في أفغانستان بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فإنها أوضحت أن نشر هذه القوات لن يستغرق أكثر من مدة القضاء على طالبان والقاعدة. ولكن بعد الانتصار على هؤلاء، أبقت الإدارة الأمريكية بقواتها هناك لأجل غير مسمى، مما أزعج المسؤولين الروس وردوا بغضب شديد متهمين واشنطن بخيانة العهد وسوء الثقة لتعزيز وضع الولايات المتحدة الجيوسياسي في المنطقة. مما أدى بالروس لمواجهة هذا التوسع العسكري الأمريكي. كانت أهم ردود الأفعال لما عمدت موسكو إلى إنشاء قاعدة عسكرية بالقرب من بشكيك في قرغيز ستان تتألف من سرب من الطائرات المقاتلة مع دعم عسكري قوامه ٧٠٠ جندي حيث لا تبعد هذه القاعدة كثيراً من القاعدة الأمريكية، وهذا توفيرا للدعم الجوي " لقوة رد الفعل السريع" ( Rapid Reaction Force) التي تم التصريح بإنشائها من قبل زعماء كل من روسيا، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان في إطار معاهدة الأمن الجماعي (Collective Society Organization).

كما عززت روسيا قواتها في طاجيكستان حيث يقوم نحو ١٤٠٠٠ جندي روسي بدوريات حراسة للحدود مع أفغانستان[1].

**٧-٣- دور الصين في المنطقة :**

لقد ظلت الصين في غالبية سنوات الحرب الباردة تنتج من النفط والغاز الطبيعي والفحم ما يكفي احتياجاتها المحلية. وكانت الاستراتيجية الكبرى للصين هي محاولة الاكتفاء الذاتي وذلك حتى حلول عام ١٩٩٣ حينما ارتفع الاستهلاك ليتعدى الإنتاج

---

1 - انظر: د. فوزي دروش، مرجع سابق، ص ٥١.

وكذلك: مايكلا كلاير: **Michael Klare, Ibid, pp 158-159.**

المحلي من الطاقة، وكان على الصين حينذاك أن تعتمد بدرجة أكبر على النفط المستورد.

وفي عام ٢٠٠١ أنتجت الصين نحو ٣,٣ مليون برميل من النفط يومياً، واستهلكت ٥ ملايين برميل حيث تسبب في نقص قدره ١,٧ مليون برميل، مما اقتضى الأمر عليها استيرادها. وحينما تبلغ نسبة ٣٤ % من إجمالي استهلاكها معتمدة على الخارج فإنه يكون أقل من معدل النفط المستورد للولايات المتحدة منسوباً إلى إجمالي استهلاكها وهو ٥٤% . علماً أنّ إنتاج الطاقة في الصين لا يكفي الاستهلاك المحلي. ويتوقع الخبراء أنه في سنة ٢٠٢٥، سيصل صافي استهلاك الصين إلى ١٢,٨ مليون برميل يومياً في حين لن تتعدى الطاقة الإنتاجية من النفط ٣,٤ مليون برميل مما يستلزم استيراد ٩,٤ مليون برميل يومياً أي ما يعادل ٥ مرات مقداره في سنة ٢٠٠١.[1]

ولاشك أن المسؤولين الصينيين بات ينتابهم القلق حول المخاوف التي تراود صناع القرار الأمريكيين حول الاعتماد على النفط الخارجي. ولكن لديهم سبب آخر للقلق يتمثل في أن الولايات المتحدة هي التي تسيطر على منطقة الخليج الغنية بهذه الثروة الآن وبحر قزوين مستقبلاً. ولذا، قد هداهم فكرهم الاستراتيجي لإقامة تواجد لهم في مناطق إمدادات كبرى أخرى، قد تكون اليوم منطقة بحر قزوين بالإضافة إلى المناطق الإفريقية، نظراً للاستثمارات التي تقوم بها مع شركات الطاقة في المناطق المهمة خاصة في إفريقيا وبحر قزوين ونظراً لقربها من الحدود الصينية نسبياً.

ولقد تجلى هذا المدخل الاستراتيجي الصيني على وجه الخصوص في كازاخستان، وإيران، والسودان، ولقد لعبت كازاخستان دوراً هاماً في سياسة الصين المتعلقة بالطاقة، وتلقت كازاخستان الشطر الأكبر من الاستثمارات الصينية، وأهمها الحصة الأكبر في شركة Aktbemuniagas من جانب شركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation ) وهي شركة كانت تمتلكها الدولة وتسيطر على عدد من الحقول الهامة في منطقة آكتوبينسك Aktobinsk .

1 - **Michael Klare, Op. Cit, p 165.**

والواقع أن كازاخستان تعتبر جذابة بالنسبة للصين، نظراً لأن حدودها معها تعتبر بمثابة نوع من الاتصال البحري بين بحر قزوين وشرق آسيا، وتلك ميزة جيوسياسية تسمح بنقل نفط وغاز قزوين إلى الصين عبر طرق داخلية لتفادي الخليج الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. وتقدر الصين هذه الميزة حق قدرها حتى أنها التزمت بإنجاز خط أنابيب تمتد من آبار "أكتوبينسك" حتى سواحل الصين بتكلفة قدرها ١٠ مليارات دولار.[1]

## ٨ـ أمريكا اللاتينية والصراع على نفطها :

تشكل كتلة أمريكا اللاتينية إحدى المناطق الغنية نسبيا بالنفط حيث يقدر ما لديها بنحو ١٢% من الاحتياطيالمؤكد في العالم. وتعتبر فنزويلا أغنى بلدان أمريكا اللاتينية في هذا المجال، حيث ارتفع حجم مخزونها المؤكد بين سنة ١٩٧٤ و١٩٩٨ من ١٤ مليار إلى حوالي ٧٠ مليار برميل، بينما يعتقد أن لديها حالياً مخزوناً كامناً يقدر بأكثر من ١٠٠ مليار برميل وهي عضو مؤسس لمنظمة أوبك منذ ١٩٦٠.

أصبحت دول أمريكا اللاتينية مع الوقت أكثر وعياً بقضاياها ومصالحها الاقتصاديةوالسياسية واتضح ذلك في المعارضة القوية التي أبدتها في مواجهة أمريكا وأوروبا في مفاوضات تحرير التجارة العالمية ولم يقتصر الأمر على هذا بل كان هناك سبب أكثر أهمية للرفض الأمريكي لخروج أمريكا الجنوبية عن الطوق وهو النفط.

ففنزويلا على سبيل المثال تمثل خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وثالث أكبر دولة تمد أمريكا بهذه المادة الطاقوية، حيث تصل الولايات المتحدة إلى ١٥% من إجمالي وارداتها النفطية من فنزويلا.

ليس هذا فقط.. بل يضاف إلى ذلك، على حد تحليلات خبراء الاقتصاد أن " خطر النفط العراقي ليس له نفس أهمية فنزويلا التي تضخ كميات أكبر بكثير مما يضخه العراق إلى الأسواق الأمريكية ". ورغم أن صادرات كل من العراق وفنزويلا تبلغ ٤,٥ مليون برميل بترول يومياً فإن النفط العراقي يصل إلى أمريكا في ظرف ٤٥ يوماً بينما نفط فنزويلا يصل في ٥ أو ٦ أيام فقط.[2]

---

1 - **Michael Klare, Ibid, p 172.**

2 - قد سبق وأن ذكرنا فيما قبل ( في جيوستراتيجية النفط في أمريكا اللاتينية)، الفصل الرابع.

وبالتالي فإن هذا الخطر القريب من قطع النفط الفنزويلي عن أمريكا هو خطر حاضر دائماً في ذهن الولايات المتحدة والتي تمضى علاقتها مع فنزويلا من سيئ إلى أسوأ بتزايد النفوذ الفنزويلي لدى دول أمريكا الجنوبية.

بادرة أخرى هامة في ٢٠٠٥ أعطت دليلاً على الواقع السياسي والاقتصادي المرير الذي ستواجهه الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. فقد ظهر الصدام واضحاً حينما ذهب الرئيس بوش إلى القمة الرابعة لدول الأمريكيتين التي انعقدت في " مار ديل بلاتا " بالأرجنتين، ورغم كل المصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة بأجندة واحدة وهي إقناع دول القمة الـ ٣٤ بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة المعروفة اختصاراً باسم FTAA دون أن يحاول انتهاج دبلوماسية التهدئة والتفاهم.

وقد واجه الاقتراح الأمريكي بإقامة منطقة التجارة الحرة معارضة شديدة من عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية الاشتراكية التي رأت أن إقامة هذه المنطقة سيؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة باقتصادياتها ، وبالتالي فشلت الأجندة الأمريكية في مواجهة " اتفاق ألبا " الذي بدأ يجد أرضية في أمريكا الجنوبية. واتفاق " ألبا " هو اتفاق وقعه الرئيسين كاسترو وشافيز في هافانا بهدف تشجيع البديل البوليفاري لأمريكا وهو مشروع اندماج على مستوى أمريكا اللاتينية رداً على منطقة التبادل الحر للأمريكيتين المدعومة من الولايات المتحدة.[1]

والأكثر أهمية أن قمة الأرجنتين تحولت لمؤتمر لاتيني حافل لمعارضة بوش والسياسات الأمريكية حول العالم وقاد الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز حملة معارضة شعبية ومظاهرات نددت بالولايات المتحدة الأمريكية واعتبر أن سياسات واشنطن هي المسؤولة عن أمراض المنطقة[2].

أمّا المكسيك التي تنتمي لكتلة أمريكا الوسطى فإنّها تحتوي على أكبر مخزون نفطي في القارة الأمريكية، مع كندا وهما تزوّدان الولايات المتحدة بجوارهما. ويعتقد أن لدى المكسيك مخزوناً كامناً طويل الأمد يقدر بأكثر من ١٢٠ مليار برميل، ممّا

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر :

**Oxfam Solidarité : « L'inspiration venue d'Amérique Latine » (Mai, 2006) Site Internet : http://www.Oxfam.sd.be/fr.**

2 - انظر: معتز محمد: " الاشتراكية تغزو أميركا اللاتينية " **www.masrawy.com/news/2004** .

يضعها في المرتبة الثالثة بعد الخليج وبحر قزوين على المدى البعيد. وكنا تطرقنا لهذا البلد فيما سبق.[1]

وهناك كميات قليلة من النفط وكميات أكبر من الغاز في البرازيل ولكنها تستورد نحو ثلث احتياجاتها وكذلك في كولومبيا والإكوادور. كما يشار إلى استخراج الغاز في بوليفيا والبيرو.[2]

ولاشك أن رؤساء الدول الاشتراكية في أمريكا الجنوبية يجدون زخماً شعبياً لمعارضتهم للولايات المتحدة. فمواطني تلك الدول يعيشون في حالة من البؤس والفقر لا تختلف عن الحالة التي يعيشها مواطنو دول العالم الثالث الفقيرة في إفريقيا وغيرها من الدول الفقيرة في آسيا حين يجدون أن الولايات المتحدة تريد فرض اتفاقيات وأوضاع غير عادلة مثل احتكار الشركات الأمريكية للثروات الطبيعية في تلك الدول، فإن هذا يؤجج المشاعر ضدها.

هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة ظلت تتبع في أمريكا الجنوبية لسنوات استراتيجية مليئة بالمتاعب من دعم لانقلابات وقوى معارضة للأنظمة الحاكمة ودعمت " عبر المخابرات المركزية الأمريكية " العديد من المحاولات الانقلابية ضد رؤساء خالفوا السياسة الأمريكية على رأسهم كاسترو وتشافيز لم تكلل بالنجاح، كان آخرها محاولة انقلابية على تشافيز في ٢٠٠٢ فشلت فشلاً ذريعاً واتضح بعد ذلك وقوف المخابرات الأمريكية وراءها .

وكان من الطبيعي أن الولايات المتحدة التي انشغلت لعقود بالحرب الباردة و " الحرب على الإرهاب "، كانت تعتقد أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ طبيعية لا ينبغي القلق بشأنها مع عزل كوبا عن باقي الدول إلا أن الوضع الحالي حال دون ذلك. لكن ما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة لصنّاع القرار في واشنطن أنهم لم يعودوا اللاعب الوحيد في هذا المجال الكوني، كما ظنوا لوهلة في مطلع التسعينات الماضية، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي والتكتل الاشتراكي.

---

1 - راجع الجزء المخصّص " لجيوستراتيجية النفط في أمريكا اللاّتينية " في الفصل الرابع.

2 - د. يوسف خليفة اليوسف: " الدم والنفط " لـ : مايكل كلاير: www.darussalam.a.e/content. 2007/05/10 .

فمنذ العام ١٩٩٣، باتت الصين، وهي حالياً البلد الخامس المنتج للنفط في العالم، تستورد كميات متزايدة من بلدان أخرى، لتلبي حاجاتها المتنامية في ظل صعودها الاقتصادي الصاروخي، المتواصل بوتيرة عالية منذ أكثر من عقدين من الزمن في شتى مجالات الإنتاج. وقد أصبحت الصين المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، والمستورد الثالث له بعد الولايات المتحدة واليابان، التي تستورد تقريباً كل حاجاتها النفطية من بلدان أخرى.

أما الهند، العملاق الأسيوي الثاني بعد الصين من حيث الحجم السكاني، والمرشحة لأن تتجاوزها سكانياً خلال سنوات قليلة، فهي تستورد ٧٥ بالمئة من حاجتها النفطية. ومعظم واردات هذه البلدان الآسيوية تأتي من منطقة الخليج، أي من إيران والدول العربية الخليجية. أما الدول الأوروبية فتستورد نسبة أقل من المنطقة الخليجية، معتمدة على دول أقرب إليها جغرافياً، مثل النرويج، الدولة الثالثة المصدرة للنفط في أوروبا أو روسيا، الدولة الثانية المنتجة والمصدرة في العالم، أو دول الشمال الإفريقي العربية، وخاصة الجزائر وليبيا، أو دول نفطية إفريقية جنوبي الصحراء الكبرى وحتى دول أمريكية الاتينية.[1]

والولايات المتحدة تعتمد بشكل أكبر على وارداتها من دول القارة الأمريكية، وخاصة من جارتيها كندا والمكسيك، اللتين تأتيان في المرتبتين الأولى والثالثة بينما تأتي السعودية في المرتبة الثانية، وتأتي فنزويلا في المرتبة الرابعة. وتعتبر واشنطن أن تنمية الواردات من دول قريبة نسبياً أسلم لها على الأمد الطويل، أولاً بسبب تكاليف الشحن الأقل، وثانياً بسبب كون المنطقة الخليجية المشرقية منطقة مضطربة وغير مستقرة سياسياً من وجهة نظرها. وهو ما لا يعني إطلاقاً أن مصير الخليج ومناطق النفط الأخرى غير مهمة بالنسبة لواشنطن. مع العلم أن بعض التقديرات ترى أن تلبية مجمل هذا التزايد في الطلب لن تكون ممكنة، مما سيقود إلى مزيد من ارتفاع أسعاره.

كل ذلك يأتي، إذن في سياق التنافس المتزايد بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المرشحة لدور كوني متصاعد في السنوات القادمة، وخاصة الصين وروسيا، وإلى

---

1 - داود تلحمي " دراسات أمريكية رسمية... حروب النفط والصراعات على منابعه "
**www.amin.org/look (2008/06)**

حد ما الهند، وبلدان أخرى أقل حجماً كالبرازيل مثلاً. وتتمتع روسيا بمكانة القوة العظمى في مجال الطاقة، لما لديها من مستوى إنتاج وحجم احتياطي من النفط والغاز والفحم، تستخدمها حالياً في محاولة لاستعادة دور عالمي لها يقترب مما كان للاتحاد السوفياتي في عصره الذهبي بعد الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، تتواصل الحروب من أجل النفط والثروات الطاقوية والمعدنية وقد بدأت منذ أوائل القرن العشرين وتواصلت أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم ازدادت ضراوة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية للحصول على الإمدادات وضمان استمرارها. ولكنها اشتدت بكل قساوة بعد أن صارت الولايات المتحدة تستورد هذه المادة الضرورية وبعدما كانت هي تصدرها لغيرها، عن طريق الشركات العملاقة. وعلى هذه الخلفيات، نشهد على كلّ في السنوات الأولى من دخول القرن الجديد احتداماً للصراع العالمي والتنافس الشديد بعد دخول عضوين بارزين في المعركة، وقد أشرنا إليهما سابقاً وهما الصين والهند، إذا استثنينا في الوقت الحالي روسيا التي لا زالت تنعم بهذه الثروة وقد تدخل هي الأخرى في العراك الدائم بعدما ينفذ نفطها وهي اليوم لا زالت مصدرة له.

كل هؤلاء العاملين الكبار في الساحة النفطية يريدون السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مصادر النفط وعلى ممراته الاستراتيجية، بحيث تحول هذا الصراع إلى ما يشبه الحرب الكونية، وهي حرب ساخنة في بعض الحالات كما نشاهدها يومياً في العراق وأفغانستان[1] وفي مناطق أخرى مضطربة ومشتعلة، مثل السودان، والصومال، والتشاد، ونيجيريا، وأنغولا، والمزنبيق، والشيشان وبعض دول القوقاز، ليست توتراتها ببعيدة عن رائحة النفط، مهما كانت المبررات الأخرى.

---

1 - أشارت بعض المصادر الصحفية الأوروبية والأمريكية إلى أن الرئيس الأفغاني الذي نصبه الأمريكيون بعد احتلالهم أفغانستان بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حامد كرزاي، عمل لفترة من الزمن مستشاراً لشركة يونوكال. كما أن السفير الأسبق في العراق ما بعد صدام ولواشنطن في الأمم المتحدة، زلماي خليلزاد، هو من أصل أفغاني أيضاً: شارك في إعداد دراسة متعلقة بمشروع شركة يونوكال لمد خط أنابيب الغاز من تركمنستان عبر أفغانستان إلى باكستان.

## المطلب الثاني: مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية في المناطق النفطية

إن مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية في الخليج أو المناطق النفطية الأخرى هي قديمة قدم اكتشاف النفط، بل هي مرتبطة بالنفط ارتباط محرك السيارة بوقودها. وليست بحاجة إلى بيان أو إفصاح، فهي علاقة دائمة مستمرة بحيث يتوقف كل منهما على الآخر، ما دام الضمان الأكيد والأمن لاستمرار تدفق هذه الثروة الحيوية، مما يجعل هذا الاستمرار ضرورياً بمعناه الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري.

إن هذا التأكيد يزداد ما دامت الحاجة إلى تدفق هذا النفط في منطقة واقعة لا محالة تحت سيطرة الدول التي تحتاجه، ومن هنا يبدو جلياً أن هذا الموقف يؤثر بجلاء على شدة وكثافة الصراعات الدولية من أجل ضمان المصالح النفطية. وهكذا يحتفظ الخليج العربي بأهميته الخاصة كمصدر للثروة النفطية ويظل منطقة قيّمة وحساسة تتصارع فيها القوى الغربية العظمى من أجل الحفاظ على مصالحها.

يشير لؤي بكر الطيّار إلى أن " التطورات الدولية قد برهنت على أن منطقة الخليج مليئة بالتحديات، ولكن في عالم اليوم المعقد لا توجد دولة واحدة خالية من التدخل الدولي، ومن ثم فإن مثل هذا التدخل من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى لم يعد مثيراً للخلاف ما لم يتخذ شكل الجيوش الغازية التي تعبر حدود دول أخرى بدون موافقتها، وخلافاً لذلك، فإن الرأي العالمي يتغاضى على نحو متفاوت عن الجوانب البشرية للتدخل".[1]

من هنا يظهر جلياً أن منطقة الخليج النفطية هي منطقة ذات أهمية حيوية للعالم، ولكنها تواجه تهديدات وأطماعاً تتسم طبيعتها بأوضاع غير مستقرة. لذلك، أعطيناها الأهمية البالغة حيث ترى القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، الوقوف أمام المخاطر التي تهدد هذه المنطقة الغنية بثرواتها لتحديد سبل مواجهتها حفاظاً على مصالح هذه القوى بالدرجة الأولى.

---

1 - لؤي بكر الطيار: " أمن الخليج العربي "، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، بيروت ١٩٩٩.

على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة أخلاقياً وإيديولوجياً بحماية ونصرة إسرائيل أولاً وقبل كل شيء، فإن هدفها الأساسي يدور حول ضمان الحصول على نفط عربي رخيص من منطقة الخليج.

وحسب أنتوني كوردسمان (Anthony Cordesman) فإن " خسارة نفط الخليج يمكن أن تكلف اضطرابات اقتصادية وسياسية عالمية جسيمة وتبقى الحقيقة أن الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج "[1].

وعلى الرغم من الوعود والتغييرات التقنية التي تبنتها الولايات المتحدة منذ السبعينات، فإنها ما تزال متأثرة بشدة بالتقلبات في سوق النفط العالمي. ومعروف أن الاقتصاد العالمي، كيف ما كان، يحركه النفط كما "يحرك الدم جسم الإنسان "[2]، بل ذهب بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء في ميدان النفط إلى أن أعمدة الأمن الأمريكي في المنطقة تتكون خاصة في تدعيم إسرائيل ودول الخليج، بل قد تعتبر هذه البلدان بلداناً حساسة تصنع السياسة الخارجية الأمريكية نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي قد يهدد أو يضمن المصالح الحيوية الأمريكية.[3]

ولا ننسى أن الولايات المتحدة كانت قد توعظت وأخذت درساً ثميناً بعد حرب رمضان (أكتوبر ١٩٧٣) إثر الحظر النفطي وتلاحم صفوف العرب، من جهة وكذا بعد سقوط شاه إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية. تبين حينئذ أنه على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير في سياستها تجاه المنطقة إثر التضامن في الصفوف العربية وتلاحمها من جهة وانتصار الثورة الإسلامية في إيران من جهة أخرى. وكان الرئيس الأمريكي نيكسون جعل من مبدئه مراعاة المصالح الأمريكية ضمن " الأعمدة الثلاثة ": إسرائيل، وإيران، والعربية السعودية الضامنة للأمن الأمريكي في المنطقة، وكانت إيران تعتبر آنذاك حصناً ضد التوسع السوفياتي. " فكان سقوط الشاه ، وهو حليف

---

1 - **Anthony Cordesman, « the Gulf and the Search of Strategic Stability – Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance ". Boulder co. London, Westview Press, 1984, p 3.**

2 - هذه المقولة ذكرها جورج كليمونسو في بداية القرن العشرين للتأكيد على ضرورة النفط.

3 - **F. Gregory Gauss III : « Oil monarchies, Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States, New-York, Council on Foreign Relations Press, 1990, pp 129 – 135.**

عسكري أمريكي رئيسي، والغزو السوفياتي لأفغانستان نكسة كبيرة وتهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي الأمريكي في المنطقة "[1].

وفي نظر الأمريكيين، فإن موقع الولايات المتحدة بكامله في هذه المنطقة الغنية والاستراتيجية بدا قلقاً ومزعجاً، ونتيجة لذلك فقد أصدر الرئيس كارتر في سنة ١٩٨٠ مبدأه الذي اعتبر أية محاولة من قوة خارجية للسيطرة على الخليج بمثابة هجوم مباشر على الولايات المتحدة نفسها[2].

وشكل كارتر قوة الانتشار السريع تستخدم كحلف دفاعي إقليمي لتدعيم الأمن في الخليج، كما أعاد بمبادرة رئاسية تأكيد أهمية الخليج كمسرح حيوي للولايات المتحدة مبرراً بذلك الحاجة لوجود عسكري أمريكي دائم وهائل في كل من مصر، وعمان، والصومال، وكينيا، وإسرائيل[3].

من خلال هذا كله، يتضح أن الحشد العسكري الأمريكي الهائل كان إشارة إلى أمن نفط الخليج وكان قد اتخذ أهمية بالغة قسطاً رئيسياً في السياسة الخارجية الأمريكية، مما يرشح الأحداث لأن تتصاعد في ظروف مستقبلية قد تمهد لبسط القوة الأمريكية عسكرياً على المنطقة، وذلك ما شاهدناه في سنة ١٩٩١ في حرب الخليج وفي سنة ٢٠٠٣ بعد الاحتلال المباشر للعراق.

وهكذا، لقد أظهر الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة ودول الغرب التي ساندت إسرائيل سنة ١٩٧٣، ومجيئ آية الله الخميني على رأس السلطة الإيرانية سنة ١٩٧٩ والغزو السوفياتي لأفغانستان في نفس السنة، أظهر كل ذلك المعنى الحقيقي للارتباط بكل وسيلة بين النفط والسياسة والدين والأمن العالمي ارتباطاً وثيقاً بهذه المنطقة الحساسة للغرب وما تحتويه من أهمية قصوى ولم يتم نسيان الدروس من قبل صناع القرار والساسة الأمريكيين بعد هذه الأحداث التي مست مصالحهم وحيرت عقولهم وجعلتهم يخططون لضمان وحماية مصالحهم في المنطقة بكل ما لديهم من قوة حتى لا تفلت الفرص أمامهم في المستقبل. ولقد خصصنا لهذا الموضوع الفصل السادس

---

1 - انظر أونتوني طوردزمان، المصدر السابق، ص ٥٧.

2 - المصدر نفسه، ص XIX

3 - المصدر نفسه، ص ٢٠٦ و٢٠٧.

الخاص بالاستراتيجية النفطية بين الفرص والقيود حيث درسنا فيه على وجه الخصوص حال الدول العربية.

فمن جملة ما خططت له الولايات المتحدة لحماية مصالحها:

**أولاً:** حفزت أحداث التسعينات المضطربة الولايات المتحدة على إقامة علاقة " الزبون – الراعي" الوثيقة مع العربية السعودية على غرار التحالف الأمريكي – الإيراني السابق[1]. وكما يقول كوانت: " لم يستفد أي بلد آخر من العلاقات مع العربية السعودية كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

**ثانياً:** إن النفط الخليجي معرض حسب تكهنات الساسة الأمريكيين نظراً لأحداث السبعينات، لهزات واضطرابات سياسية واجتماعية ودينية، ولذلك ليس من المستغرب أن يدرك المسؤولون الأمريكيون الحاجة لوضع قوات عسكرية بشكل دائم في الخليج للرد على حالات الطوارئ ومراقبة التطورات الداخلية والخارجية عن كثب[3].

**ثالثاً:** النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة تعي كل الوعي عن القلق الشديد الذي أبدته في مجال السياسة الخارجية بخصوص ظهور بعض أصوات المعارضة داخل العربية السعودية وخارجها وفي البلدان الخليجية الأخرى نظراً للمشاعر المعادية للأمريكيين لا سيما بعد حوادث اغتيال بعض الكوادر والخبراء الأمريكيين في الرياض وفي الظهران والدمام سنة ١٩٩٥ و١٩٩٦، وحتى في الكويت بعد الاجتياح الأمريكي للعراق.

**رابعاً:** بعد أن أدرك صناع القرار الأمريكيون أن المصالح النفطية في الخليج متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي – الاسرائيلي ، قدّروا الحاجة للجمع بين أمرين متناقضين: مساندة إسرائيل من جهة، والحفاظ على علاقتهم مع البلدان العربية المحافظة والمعتدلة، وذلك لئلا يتركوا القضية الفلسطينية تؤدي إلى إضعاف التحالف السعودي

---

1 - انظر: **Cordesman : « The Gulf and the Search for Strategid Stability ».**

**مرجع سابق، ص ١.**

2 **- William Baur Quandt : « Saudi Arabia in the 1980's : foreigpolicy, Security and il (Washington, D.C, Brookings Institution, 1981), p 139.**

3 - **د. فوزي جرجس: " السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.**

الأمريكي، خصوصاً وأن الرئيس العراقي صدام حسين كان قد ربط حل الأزمة الكويتية بالقضية الفلسطينية.

ومهما يكن من أمر، فإن كل التطورات لعمليات السلام العربية الإسرئيلية تثير الشك بشأن التزام الولايات المتحدة ورغبتها في القيام بدور أمريكي فعال لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يخدم المصلحتين العربية والإسرائيلية. إذ أن كل ما في الأمر هو اهتمام الولايات المتحدة بمصالحها بالدرجة الأولى والحفاظ على أمن إسرائيل في المنطقة وفصل هذه القضية عن اعتبارات النفط.

*وخلاصة القول*، أنه لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية فإن حصول واشنطن على نفط الخليج هو آمن نسبياً من التهديدات الخارجية. فحرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١ واحتلال العراق في مايو ٢٠٠٣ كانتا مصحوبتين بانهيار الاتحاد السوفياتي وانقسام الوطن العربي، ذلك كله قد جعل الولايات المتحدة القوة المهيمنة بلا منافس في المنطقة، فرضت سيطرتها بصفة أحادية، فرضت سيطرتها بصفة أحادية.

obeikan.com

# المبحث الثاني

# الصراع في مجال الإنتاج والتسعير

استمر نمو إنتاج النفط عبر العالم بسبب النمو الاقتصادي والصناعي للدول العظمى، وكذلك بسبب الدور المتصاعد للشركات النفطية متعددة الجنسيات في عمليات توفير تدفق هذه المادة الحيوية وفق نظام " معولم " متكامل يخدم مصالح هذه الدول تحت إدارتها وسياسة حكوماتها.

من أجل ذلك، اعتمدت هذه الشركات على ضمان الحصول على الموارد الطاقوية وتشجيع المنتجين على اعتماد سياسة تراها " مسؤولة " لدعم اقتصاد عالمي متنام، وتقليص تقلب الأسعار في سوق النفط مما تراه يخدم مصالحها.

لقد أسفرت التوترات السياسية الدائرة حول العالم عن زيادة المخاطر التي تتعرض لها عمليات إنتاج وصناعة النفط في العالم. فمن التهديدات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى هجمات الجماعات المسلحة في دلتا النيجر في نيجيريا، إلى قرار بوليفيا تأميم قطاع المحروقات، إلى عمليات تخريب الأنابيب النفطية في العراق وتهريب هذه المادة إلى البلدان المجاورة (لاسيما تركيا)، مع الهجمات المترددة على المصافي العراقية، إلى عمليات المضاربة والتوترات المختلفة... كل ذلك تسبب في نقص الإنتاج بكميات معتبرة، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، ونقص في الاستثمارات الخاصة بالإنتاج.

إذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كأول دولة اكُتشف فيها النفط وأول دولة منتجة في العالم كمثال للمقارنة، فإن هذه الدولة تصنف ضمن الدول التي يفترض أن تكون لها أكبر نسبة في الاحتياطيالنفطي، لكن احتياطيها لا يتجاوز ٢% عالمياً وهي أيضاً أكبر دولة مستهلكة له تمثل ¼ الاستهلاك العالمي.

وحسب الأرقام الصادرة مؤخراً عن وزارة الطاقة الأمريكية فإنها تستهلك نحو ١٩ مليونا و٣٦٦ ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ربع إجمالي استهلاك العالم من النفط الخام. وسيرتفع إلى نحو ٢٦ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠، تستورد منه ١١ مليونا و٦٠٠

ألف برميل يومياً، أي ما يعادل ٥٤ % من مجمل استهلاكها من النفط، وذلك نتيجة اتجاه الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة إلى الانخفاض لنحو يقدر بخمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ بسبب نضوب الحقول الحالية وعدم اكتشاف حقول جديدة.[1]

لذلك فإن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق هدفين معاً هما: الأول: تأمين حصولها على النفط ضمن ظروف وشروط تدعم النمو والازدهار الاقتصادي الأمريكي، والثاني: ضمان عدم ارتهان صادراتها من النفط للدول المنتجة.

إن الولايات المتحدة تسعى بكل ما أوتيت من نفوذ وقوة للاستحواذ على النفط في العالم ووضع اليد بعيداً عن مصالح الدول وشعوبها البائسة. فالولايات المتحدة لا تسعى إلى تأمين إمدادات متعددة ومستقرة من النفط على أسواقها والأسواق العالمية كما تزعم، وفي إطار حفظ حقوق جميع الأطراف، وإنما تسعى إلى السيطرة على مكامن النفط الرئيسية في العالم أينما وجدت لتمسك بهذا السلاح الاستفزازي وتضغط على مختلف الدول بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية دون مراعاة لمصالح غيرها بما في ذلك مصالح الدول المنتجة. لذلك فمن المتوقع أن تشهد المناطق المزيد من الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية في ظل أجواء السيطرة والاستحواذ السائدة حالياً.[2]

لقد أكدت حكومة الولايات المتحدة، " الناطق الرسمي" للشركات النفطية العملاقة أنها ستكون موجودة حيثما يوجد مركز الثقل النفطي العالمي. وبالتالي تدرك تماماً أن هذا المركز سيتمحور خاصة في منطقة الخليج الغنية بثرواتها الطاقوية لفترة طويلة قادمة بعدما كانت تستجيب له ولايات تكساس وكاليفورنيا وخليج المكسيك لما يقارب قرن من الزمن واحتفظت هذه المناطق بالأهمية والصدارة النفطية. لكن مع بداية السبعينات من القرن الماضي، بدأ إنتاج هذه الولايات وغيرها بالانحدار، ومن ثم تراجع الاحتياطي النفطي ككل. ثم بعد ذلك أخذت الهيمنة الأمريكية الأحادية على الإنتاج والصناعة النفطية العالمية في التراجع إلى أن حققت بعض الآمال في الشرق

---

1- عبد الكريم حمودي: " النفط الإفريقي والأهداف الاستراتيجية الأمريكية "، شبكة المشكاة الإسلامية. **http.www//meshkat.net/new/contents (19/07/2008)**

2 - نفس المرجع..

الأوسط لاسيما بعد اجتياحها واحتلالها العراق ثاني احتياطي عالمي للنفط، وكانت قلقة من احتمال انقطاع هذه المادة الضرورية لاقتصادها. وهذا الاحتمال سيظل يطارد أمريكا والدول الصناعية الغربية بشكل متواصل ومستمر، لتلبية حاجتها من نفط الآخرين.

ولاشك أن الولايات المتحدة هي اليوم أكثر الدول الصناعية حاجة لهذا النفط وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي الذي يصل حد الإسراف والهدر، وكل المعطيات تؤكد على استمرار حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لنفط دول النظام الإقليمي الخليجي، ولا يمكن، كما يقول إدوارد كرابلز " فعل أي شيء لوقف هذه الحاجة المتزايدة ".[1]

وهكذا، لقد اتضح حسب دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أن الطلب العالمي سيعرف في السنوات القادمة ارتفاعاً كبيراً قد يتجاوز الثلث ابتداء من مطلع ٢٠٠٨. وأما العرض، فلا يستطيع تلبية تلك الزيادة إلا إذا ارتفع الإنتاج من جهته بحوالي ٨٥% للشرق الأوسط وحده، اللهم إذا لم يتم التحكم في طاقة بديلة قد تعوض هذا الفرق.

## المطلب الأول: الصراع في مجال العرض والطلب وانعكاساته على التسعير

لقد أصبح ثابتاً منذ صدمة النفط الأولى ( حرب أكتوبر ١٩٧٣) أن أسعار النفط بعد أن تحررت بفضل ما كان يُسمّى بـ " ثورة أوبك " آنذاك، خرجت من الهيمنة الأمريكية وسيطرة الشركات النفطية، الأمر الذي جعل مشكلة الطاقة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قضية سياسية ساخنة غيرت طبيعة العلاقات النفطية الجديدة وأثرت على سياسة العرض والطلب إلى يومنا هذا. كيف ؟

1 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، مرجع سابق، ص ٨٧. انظر كذلك

١) لقد أثارت زيادات أسعار النفط الخام جدلاً واسع النطاق، حول القوانين التي تحكم هذه الأسعار في السوق. وبرزت، في صفوف الدول المستهلكة، إدعاءات بأن هذه الزيادات كانت غير مستندة إلى أسس ثابتة، لأنه لا يعقل، في رأيها، أن تؤدي قوى السوق العفوية إلى مثل هذه الزيادات في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة، أي منذ مطلع القرن الجديد، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣. وقد انطلقت هذه الدول، من تلك الإدعاءات لتحميل الدول المنتجة للنفط وبخاصة العربية منها، مسؤولية الأزمات التي تعصف باقتصاديات النظام الرأسمالي العالمي.

ولا يخفى على أحد أن هذه الادعاءات لم تكن قائمة على أسس علمية واضحة، ذلك أن الدول المستهلكة وشركات الاحتكار النفطي الدولي تناست، وما تزال، أن معظم نظم تسعير النفط خلال العقدين الأخيرين كانت متحيزة وخاضعة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وبالتالي ضد المصالح المشروعة للدول المنتجة للنفط، ولو ارتفع سعره. ولم تفطن الدول المستهلكة إلى التحدث عن " موضوعية " نظم التسعير إلا حين استعادت الدول المنتجة زمام المبادرة، في سوق النفط وولجت طريق الانعتاق من الخضوع والتبعية.[1]

٢) قد يحصر معظم الاقتصاديين الغربيين أسباب الضعف والوهن، في أسعار النفط في الستينات بقوانين السوق، أي بخصائص العرض والطلب، وكأن قضية الأسعار هي قضية عرض وطلب فقط. والواقع أن المسألة أعمق وأكثر تعقيدا من ذلك، إذ أن قوانين العرض والطلب، فضلاً عن صعوبة تطبيقها في ظل سيادة الاحتكار، تختلف من دولة رأسمالية صناعية إلى دولة متخلفة تابعة. إن الدول الرأسمالية المتقدمة تكيف العرض لمستلزمات نموها وتطورها، استناداً إلى آلية التراكم الداخلية، بينما الدول المتخلفة مضطرة، من حيث تبعيتها إلى إخضاع إنتاجها (أي العرض) إلى هذه الآلية بالذات، وليس إلى آلية الاقتصاد الكلاسيكية المعروفة في السلع الأخرى.

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر:

**- Pierre Jacquet et Françoise Nicolas:«Pétrole, crises, marchés, politiques», IFRI, Dunod, Paris, 1991.**

بصفة أخرى، إنّ الدول الصناعية الرأسمالية لا تتحكم في دالة إنتاجها فقط " Fonction de production " إنما تتحكم في دالة إنتاج الدول التابعة، مما يفقد قوانين السوق العفوية جوهرها ويضعف من تأثيرها في عملية تحديد أسعار النفط، ويجعل الدول المنتجة غير قادرة على التحكم في إنتاجها.

٣) ينطبق هذا الوضع، في صورة بارزة، على الدول العربية المصدرة للنفط، التي وجدت نفسها، منذ اكتشاف النفط، أمام ضرورة ضخه وإنتاجه وتصديره، بكميات هائلة، إلى الدول الرأسمالية، وبما يلبي حاجات هذه الدول أكثر مما يستجيب لمصالح الدول المنتجة ذاتها.

وعلى ذلك الأساس، وبسبب سيطرة الاحتكار النفطي، أصبح التبادل الدولي، في مجال النفط، تبادلاً غير متكافئ، أدى إلى نزف مستمر في ثروات الدول التابعة، لما فيه مصلحة الدول الرأسمالية الصناعية.[1]

٤) إلا أن الدور في صدد أسعار النفط لا يتوقف عند مقولة العرض والطلب. وثمة من يتحدث، في الأوساط الاقتصادية البترولية، عن قيمة النفط، بدل التحدث عن أسعاره، إلا أن البعض يعتمد المفهوم الذاتي " Subjectif " للقيمة في حين يتبنى البعض الآخر المفهوم الموضوعي " Objectif " للقيمة، الذي يتحدد بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج برميل من النفط.

وثمة من يربط أسعار النفط في المدى المتوسط والمدى الطويل بتكاليف إنتاجه، ويتوصل إلى أن ثمة علاقة سببية إيجابية بين الظاهرتين، خلافاً لما هو شائع في الظاهر.[2]

وبذلك، تتضح لنا الأسباب والمبررات التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتباع استراتيجية استثنائية جديدة لمعالجة الوضع المتفاقم والمتدهور لاقتصادها، أي استراتيجية البحث عن مصادر النفط الخام ومنابعه في شتى أنحاء العالم لسد احتياجاتها المتزايدة من المواد الطاقوية، ولتغطية العجز في ميزانها التجاري، فكل تلك الأرقام والإحصائيات تدق ناقوس الخطر لنهاية الإمبراطورية الأمريكية. وبالتالي فلابد من التوصل إلى حل جذري لإنهاء هذه الأزمة الخانقة قبل أن تسفر عن دق مسمار النهاية في نعش هذه الدولة

---

1 - المرجع السابق.

2 - نفس المرجع.

التي تربعت على عرش السيادة العالمية لمدة قرنين من الزمن، ولن تقبل أن تتنازل عن تلك السيادة ببساطة وسهولة.

والبديهي في الأمر فإنّ الولايات المتحدة تسعى في ميدان الطاقة، عبر شركاتها العظمى إلى البحث عن مصادر قد تغنيها عن المصادر الاستراتيجية المعروفة في منطقة الخليج، والإلتفات إلى ثروات النفط الموجودة في آسيا مثلاً لتنويع سوقها وضمان طلبها المتزايد.

لذا، تعتبر القارة الأسيوية، من نواحٍ عديدة، الطريق السهل والسريع للتربع على دفة السيادة العالمية، نظراً لما تملكه من مقومات جيوستراتيجية وجيوسياسية تؤهلها لتكون الكنز الضائع للعديد من الطامحين للوصول إلى دفة الهيمنة الدولية والسيادة على العالم، وعلى رأسها المخزون الطبيعي من " الذهب الأسود " القابع في بطن الأرض الآسيوية والذي ينتظر الخروج إلى وجهها ليغير نوعية الحياة وكيفيتها للعديد من الدول والشعوب. وحسب المحللين الاقتصاديين، فإن هذه القارة تسيطر على النسبة الأكبر من مخزون النفط العالمي الذي يعتبر اليوم أهم عامل اقتصادي لتحريك عجلة الصناعة والتجارة الدولية. ومن أبرز العوامل السياسية الهامة في وقتنا الراهن، ما يمثله من صمام أمان للعديد من الدول في وجه المتغيرات التي قد تحصل على صعيد التحولات الاقتصاديةالدولية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاحتكار العالمي والتحكم في أسعار النفط ومشتقاته.[1]

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تنبهت لتلك الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية للقارة الأسيوية ككل مثلها مثل القارة الإفريقية، وما ستشكله فيما بعد من قوة عالمية بسبب امتلاكها لذلك المخزون الهائل من النفط، وغيره من الموارد الطبيعية والاقتصادية الهامة، ولكون ارتباط الاقتصاد الأسيوي بالاقتصاد والتجارة الأمريكيين ارتباطاً وثيقاً جداً. فوجدت في احتلاله بالطرق الدبلوماسية والتبادل التجاري أولاً، وبالقوة العسكرية ثانياً الحل الخيالي لذلك الاقتصاد المنهار أو المقبل على الانهيار، بحيث أنه لا مناص من التعامل مع السوق الآسيوي، هذا السوق الذي يعتبر من أكبر الأسواق التجارية العالمية للتبادل التجاري،

1 - محمد بن سعيد الفطيسي: **www.arabrenewel.com/index.phpa1&a10**

ومن أكبر المستهلكين للسلع الأمريكية، حيث تتزايد أهمية اقتصاد آسيا – كل يوم – بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والعالم. فعلى سبيل المثال، في العام ١٩٩٦ كانت حصة آسيا ٥٨% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع مجمل أنحاء العالم، فصادرات الولايات المتحدة إلى الصين نمت بمعدل ١٣% في التسعينات، وتضاعفت استثمارات الولايات المتحدة فيها ثلاث مرات مع نهاية القرن الماضي. وعلى هذا الأساس تعمل الإمبراطورية الأمريكية في تعاملها مع الدول الأسيوية، باعتبار أن سيناريو آسيا هو البديل المناسب والسريع للخروج من الأزمة، والطريق الوحيد للسيطرة على ثرواتها بما فيها بحر قزوين الغني بالنفط.

ولإلقاء النظر على الاستراتيجية الأمريكية الحديثة للسيطرة على القارة الآسيوية ككل، لابد لنا من تقسيم تلك الاستراتيجية إلى قسمين هامّين، أولها الطرق السلمية والتدخلات الدبلوماسية تحت مسوغات التبادل التجاري والمساعدات الخارجية ونشر الديمقراطية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية كستار فاضح لتلك الاستراتيجية، للتّدخل من خلالها إلى تلك المنطقة كما فعلت في أنحاء عديدة من العالم، بهدف دعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلدان جنوب القوقاز وآسيا الوسطى.[1]

والقسم الثاني من تلك الاستراتيجية ينحصر في التدخلات العسكرية طويلة أو قصيرة المدى، أي حسب الحاجة، بنفس الأعذار السابقة كنشر الديمقراطية وتحطيم عروش الديتكتاتوريات وإنقاذ الضعفاء من الحكومات الجائرة والمستبدة والمحافظة على الأمن والسلم العالميين ومكافحة الإرهاب، كما حدث ذلك في أفغانستان والعراق وغيرها من الدول الآسيوية، رغم انكشاف تلك المسوغات أمام الجميع أن تلك التدخلات ليست سوى مبررات للاستعمار السياسي والاقتصادي. ويشير إلى تلك الاستراتيجية مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية السابق هنري كيسينجر في كتابه " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ " حيث يقول: إنه " ينبغي على السياسة الأمريكية في آسيا أن تحرر نفسها من الشعارات السطحية وتبدأ بالأفعال على أساس بعض المبادئ العملية

---

1 - انظر: محمد بن سعيد الفطيسي: " الإمبراطورية الأمريكية واستراتيجية السيطرة على النفط الأسيوي "، المرجع السابق.

التالية: أن أفضل طريقة لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن آسيا - عن مصالحها بوجه خاص - ضد أي تهديد معاد ترسيخ تواجد عسكري متفوق وممارسة سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية للدول الأسيوية الرئيسية ذات الأهداف المتوافقة مع أهدافنا".[1]

ويشير كذلك إلى نفس الاستراتيجية السابقة مخطط آخر للسياسة الأمريكية ولكن وبشكل أكثر صراحة ودقة ألا وهو مستشار الأمن القومي السابق في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر " زبيغنيو بريجنسكي " حيث يشير إلى " أن المساعدات الخارجية الأمريكية ومسوغات نشر الديمقراطية والحرية الأمريكية في أفغانستان لم تكن سوى كذبة كبيرة أريد من خلالها استجلاب الاتحاد السوفياتي السابق إلى المصيدة الأفغانية بحيث تكون مقبرته الأخيرة وبالتالي بروز الإمبراطورية الأمريكية كدولة منفردة لا نظير لها في المنطقة ".

ولنبدأ أولاً بالخيارات العسكرية " السرية " لتطبيق المنهجية الاستراتيجية الأمريكية نحو ممارسة الهيمنة والسيادة على العالم من خلال السيطرة على القارة الآسيوية أو بالأحرى على مواردها الاقتصادية وخيراتها وثرواتها الطبيعية منذ مدة طويلة وخصوصاً خطوط ومنابع النفط الرئيسية في العالم، متخذين من أفغانستان والعراق، أقرب مثالين حيين لفهم أوسع وأدق لتلك المنهجية الاستعمارية للإمبراطورية الأمريكية على هذه البقعة من العالم. فأفغانستان على سبيل المثال والذي اتخذت منه الإمبراطورية الأمريكية ذريعة لغزو آسيا بعد اتهام تنظيم القاعدة بتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تحت ذريعة " مكافحة الإرهاب " وتخليص الشعب الأفغاني من حكم طالبان " المستبد ". فقد تأكد في ما بعد أن الوقائع تشير إلى أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان في أكتوبر كان قد خطط لها بمعزل عن اعتداءات ١١ سبتمبر. فبدلاً من أن تشكل الحرب رداً على هذه الاعتداءات، إنما يبدو أن هذه

---

1 - هنري كيسنجر: " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية. نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين. ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بدون ط / ٢٠٠٢، ص ١٠٦ – ١٠٧.

الاعتداءات شكلت ذريعة تتسلح بها الولايات المتحدة لتبرر تنفيذ الخطط المعدة سابقاً للقيام بتدخل عسكري.[1]

كنا قد أشرنا فيما سبق أنّ بحر قزوين يعتبر من أهم خطوط النفط الاستراتيجية في العالم. فالدراسة التي حررها خبيران من ألمع خبراء آسيا الوسطى، وهما مايكل كرواسان وبولنت أراس والتي نشرتها في لندن مطبوعات كرواسان في عام ١٩٩٩ تحت عنوان " النفط وعلم السياسة الطبيعية في منطقة بحر قزوين"، لتدل على الأهمية لهذا الخط، حيث وصفه المؤلفان بالمنطقة النفطية في غاية الأهمية، مما يجعلها هدفاً للمصالح الحالية المتضاربة للدول المحيطة به ولقوى الغرب. وفي العام ١٩٩٧ ذكر خبير في الطاقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى ما يلي: " تقتضي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تشجيع نمو طاقة بحر قزوين ويكمن مرد تلك السياسة في تشجيع استقلال هذه الدول الغنية بالنفط للحد من سيطرة روسيا على نقل النفط من هذه المنطقة، وبصراحة لترويج أمن الطاقة الغربي من خلال تعدد مصادر التموين.[2]

ومن هنا نرى بأن الحرب على أفغانستان لم تكن سوى ذريعة واهية ترتكز على اهتمامات أكثر شمولية وتوسعية متعلقة بتعزيز الهيمنة الأمريكية من خلال السيطرة على أوراسيا، وآسيا الوسطى، بحيث نستطيع أن نقول بأن تلك الحرب لم تكن سوى جزء من مخططات السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى والمستمدة من إطار إمبريالي واسع والذي ترمي من خلاله إلى دعم مصالحها العملية واستثماراتها في المنطقة وخصوصاً في مجال الطاقة.[3]

---

1 - نفيز مصدق أحمد: " الحرب على الحرية"، معهد الأبحاث والتطوير السياسي، الأصل بالإنجليزية، دار الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٨٩ – ٩٠.

2 - انظر: إيلي كراكوفسكي: " الدوامة الأفغانية ": معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، القدس، أبريل ٢٠٠٢.

3 - المرجع السابق.

أما بالنسبة للعراق وهو الشريك الآخر والضحية الثانية لتلك الطموحات والأطماع الأمريكية التي حولت العراق إلى بلد منهار جراء سنوات من الحصار والحرب، فهو كذلك لم يكن سوى ذريعة واهية لمحاولة السيطرة على ثرواته النفطية، والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، وتحت ذريعة إحلال الديمقراطية وترسيخ العدالة والمساواة وتخليص الشعب العراقي من النظام " الدكتاتوري السابق ". أما الحقيقة فهي أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وقد أشار إليها لورانس ليندساوي حينما كان يشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق. وقد كان ذلك يشكل صراحة غير معتادة من المسؤولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي والحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيداً عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع " أسلحة الدمار الشامل " أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديمقراطي وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل غيرها أنها غير صحيحة. أما إسقاط النظام العراقي فإنه لا يمكن أن يكون هدفه بناء نظام ديمقراطي في العراق، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، والإدارة الأمريكية الراهنة تعمل بشكل مطرد ومنظم على تقويض الحريات المدنية في الولايات المتحدة ذاتها كما رصدت تقارير منظمات أمريكية عديدة لحقوق الإنسان كلجنة المحامين لحقوق الإنسان بنيويورك ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى غيرها من المنظمات. وما فضائح سجن أبو غريب في العراق وسجن العار في غوانتانامو إلا أدلة دامغة على ذلك.[1]

إلا أن أمريكا كانت تعلم بأن مخزون العراق من النفط قد يكون عزاء لخسائرها الفادحة، ومنقذاً لاقتصادها المتدهور، وحلاً أخيراً لكارثة انهيار الإمبراطورية الأمريكية، وضربة قاصمة لمحتكري هذه الطاقة من الدول الآسيوية والعربية وخصوصاً منظمة أوبك. وإزالة لأي قدرة عربية على التحكم في صادرات النفط أو استخدام النفط سلاحاً سياسياً كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وفي هذا السياق قال مدير المخابرات الأمريكية الأسبق ويلسي: " إن لدينا مصالح حقيقية في هذه المنطقة وفي السيطرة على آبار النفط المنتشرة بأكبر مخزون استراتيجي في العالم فيها. ولقد

1 - انظر: نفيز مصدق أحمد " الحرب على الحرية "، مرجع سابق.

اعتقدنا دوما أن معيار قوة أنظمة الشرق الأوسط تكمن في أنها تستطيع أن تمنع عنا النفط في الوقت الذي تريده كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأن الرسالة القوية والواضحة التي سننقلها هي أننا لن نسمح بمثل هذه الأعمال مطلقاً، وأن من يجرؤ على ارتكاب مثل هذه الأخطاء الاستراتيجية في منع النفط عن أمريكا لابد أن يعاقب وبدون تردد، وأن قواتنا العسكرية ستكون جاهزة للتحرك في أي مكان في منطقة الشرق الأوسط من أجل تأمين مصالحنا الاستراتيجية ".[1]

أما بالنسبة للاستراتيجية الأخرى والتي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقها سواء على القارة الآسيوية ككل أو منطقة الشرق الأوسط، فهي استراتيجية الحلول والمسوغات السلمية التي ترددها دائما كإحلال الديمقراطية في المنطقة، ومكافحة الإرهاب وكان من أهمها على الإطلاق مشروع طريق الحرير في عام ١٩٩٩، أي قبل أحداث ١١ سبتمبر بعامين تقريبا، والذي يهدف إلى دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي لدول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ويتم تحرير الشعب العراقي من النظام الديكتاتوري السابق ". إلى غير ذلك، كما يتردد في أكثر من تصريحات للسياسة الخارجية الأمريكية.

وفي النهاية يمكن أن تلخص الرهانات الخفية " السلمية والعسكرية " من وراء الأهداف الأمريكية للسيطرة على القارة الآسيوية ككل والشرق الأوسط بشكل خاص في كلمة واحدة وهي النفط الآسيوي ومشتقاته التي تشكل صمام الأمان للاقتصاد الأمريكي في السنوات القادمة، والمخرج الأسرع من المأزق الاقتصادي الذي يلف الإمبراطورية الأمريكية برباط خانق يوشك أن تنهار على إثره أكبر إمبراطورية عسكرية عرفها التاريخ الحديث، وهي على استعداد لخوض معارك لا نهاية لها من أجل الاستحواذ عليه، والبقاء أطول مدة ممكنة ومهما كلفها الأمر لذلك.

1 - محمد بن سعيد الفطيسي، مرجع سابق.

## المطلب الثاني:

### آثار ارتفاع الأسعار بالنسبة للدول المصدرة وبالنسبة للشركات المحتكرة

كان يعتمد تسعير النفط الخام ومنتجاته على نظام ما كان يسمى " النقطة الأساسية " (essential point) في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة والمكسيك، هما أكبر دولتين مصدرتين للنفط، كان من الطبيعي أن تؤثر أسعار النفط في هذه المنطقة على أسعار بقية المصدرين الصغار في السوق العالمية.

وقد أدى هذا إلى إيجاد نظام " النقطة الأساسية " لصناعة النفط العالمية، بمعنى أن الأسعار كانت تحسب في جميع أنحاء العالم وكأنّ النفط هو مادة مستخرجة من خليج المكسيك فقط، بصرف النظر عن مكان استخراجه في نقطة أخرى من العالم وكانت تفرض أسعار معادلة للأسعار في خليج المكسيك حيث كانت توجد أكبر آبار الولايات المتحدة الأمريكية، مضافاً إليها ما يعادل أسعار الشحن من ذلك الخليج إلى مكان تسليم النفط، بصفة أخرى. فإنه حين كان النفط يصدر من إيران إلى بومباي (الهند)، فإن المشتري كان يضطر إلى دفع مصاريف شحن "وهمية " بالإضافة إلى الثمن الأساسي ومصاريف الشحن الفعلية، وكأنه نفس السعر للنفط المستخرج من خليج المكسيك.[1]

وعليه، فإن الأسعار كانت تتزايد جغرافياً كلما اتجهنا بعيداً عن خليج المكسيك حتى تصل إلى أقصاها على الجانب الآخر من العالم وكان الخط الذي يمر بالمناطق التي يصل فيها السعر إلى أقصاه يسمى " خط تقسيم السعر " تشبّهاً في ذلك بما يفهم من " خط تقسيم المياه في الجغرافيا الطبيعية ". وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية، يبدأ في المحيط الهندي، جنوب بورما عادة، متخذاً له مساراً تقريباً على الشمال والجنوب. وعندما برزت فنزويلا إلى الميدان كبلد رئيسي منتج للنفط في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، لم يؤدِ ظهورها ولا ظهور أي بلد منتج آخر إلى أي تغيير في هذا النمط، ولو كان ذلك حتى من رومانيا عندما تقررت في نفس الفترة " نقطة أساس " أخرى في ميناء كونستانزا (Constanza) لصادرات النفط من رومانيا، لم

---

1 - د. عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣، ص ١٧٣.

يؤدي ذلك إلى أي اضطراب في النظام القائم إلا في حالات متفرقة كانت تحدث من وقت لآخر في حوض البحر المتوسط وفي أوروبا الوسطى.

وكان سبب ذلك أن حجم صادرات رومانيا لم يحدث أبداً أن زادت مجرد جزء صغير من حجم تجارة النفط العالمية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أنه كما كانت شركات النفط العملاقة تملك حصصاً كبيرة في إنتاج رومانيا، فإن المعروض في كونستانزا لم تكن أسعاره مستقلة تماماً عن أسعار الولايات المتحدة، إذ كانت تميل بصفة عامة إلى مسايرة تغيرات أسعار النفط الأمريكي في خليج المكسيك.

وقد تعرضت العوامل التي تتم بها تسعيرة النفط لتغييرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربي الذي كان يمثل المورد الرئيسي للسوق العالمية قد تضاءلت، في حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق، ولم يكن هناك مفر من أن يؤدي هذا التغير في الإنتاج وميزان السوق العالمية إلى تأثير حتمي على النظام السائد، أي " النقطة الأساسية ".[1]

وخلال الحرب العالمية الثانية، لما تزايدت شحنات النفط لأغراض عسكرية وطاقوية ماسة، من الشرق الأوسط الذي كان يستغل من طرف الشركات متعددة الجنسيات، أخذ ضيق الحكومة البريطانية يتزايد من جراء تكاليف الشحن " الوهمية " المفروضة على صادرات النفط، وانتهت المفاوضات مع الشركات إلى تحديد نقطة أساس جديدة سنة ١٩٤٥، تقع في الخليج العربي، بأسعار تطابق، من الناحية العملية أسعار خليج المكسيك، مضافاً إليها نفقات الشحن من أقرب مصدر للتوريد، وبتطبيق هذا النظام، تكون أسعار نفط الشرق الأوسط أقل من نظائرها في نصف الكرة الغربي.

وفي أوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، أدى اكتشاف احتياطيات جديدة هائلة في الخليج العربي، ونظراً للقلق المتزايد من خشية نفاذ احتياطيات الولايات المتحدة، وتزايد احتياجات أوروبا من استعمال الطاقة بعد تطور التكنولوجيا والاستعمال المستمر لوقود السيارات والطائرات ووسائل النقل الأخرى، أدى هذا كله إلى ضخ أكثر فأكثر للنفط وارتفاع الإنتاج في هذه المنطقة "الخصبة" من الخليج، حيث استلزم هذا

1 - انظر: المرجع السابق، ص ١٧٤

ضرورة خفض السعر النسبي لنفط الشرق الأوسط، كي يتمكن من التنافس مع نفط نصف الكرة في أوروبا الغربية.

وعليه، فإنه عندما رفعت أسعار خليج المكسيك في فترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ بمقدار ١,٣٢ دولار للبرميل، بلغت ٢,١٨ دولار للبرميل، وما إن ظهرت سنة ١٩٤٨ حتى كانت كل الشركات متعددة الجنسيات في الخليج العربي قد وضعت سعراً موحداً للنفط العربي قدر بـ ٢,١٨ دولار، وهو سعر يؤدي ( بعد إضافة سعر الشحن) إلى تعادل السعرين الأساسيين لنفط خليج المكسيك ونفط الشرق الأوسط في لندن، وفي ماي ١٩٤٨ خفضت أسعار الخليج العربي إلى ٢,٠٢ دولار، وكان الغرض من ذلك تمكين نفط الخليج العربي من التنافس مع نفط فنزويلا في أوروبا الغربية.[1]

وعندما أدى ضعف الأسواق إلى خفض الإنتاج في الولايات المتحدة وفنزويلا سنة ١٩٤٩ وتحت الضغط الذي فرضته إدارة التعاون الاقتصادي التي كانت تمول توريد النفط الخام إلى أوروبا، خفضت أسعار الشرق الأوسط في أفريل من تلك السنة بمقدار ١٥ سنتاً، فأصبح السعر ١,٨٨ دولار للبرميل. ثم حدث تخفيض آخر قدره ١٣ سنتاً في بداية الصيف، مما أتاح لنفط الشرق الأوسط أن ينافس نفط فنزويلا على ساحل الولايات المتحدة حيث أدى إلى تساوي الأسعار في نيويورك على أساس أسعار الشحن في ذلك التاريخ. وقد ظل هذا النظام سارياً آنذاك، وإن كانت أسعار التسليم والأسعار المحققة قد تأثرت بالتغييرات التي طرأت على أسعار الشحن.

وهكذا، بعد إنشاء النقطة الأساسية للخليج العربي، جرى تسعير كميات النفط الصغيرة التي كانت تنساب من العراق عبر خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط على نحو تنافس فيه أسعار نفط الخليج العربي، أي أن أسعارها زادت بما يعادل أسعار الشحن من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك رسوم العبور في قناة السويس.

كما أن هناك نقطة أساساً أخرى اعتمدت في أندونيسيا بحيث تتعادل أسعار تسليمها مع أسعار النفط المستورد من الشرق الأوسط إلا أن كميات النفط الأندونيسي كانت ضئيلة في ذات الفترة مقارنة مع الكميات الضخمة المتدفقة من الخليج العربي، مما كان يجعل تأثيرها محدوداً نوعاً ما.

---

1 - انظر: عيسى عبده، مرجع سابق، ص ١٧٤ وما يليها.

ثم جاء سعر النفط الجزائري بعد اكتشاف آبار حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية، فنظراً لقربه من أوروبا، قد تحدد له سنة ١٩٥٩ سعر جديد أدى إلى خفض السعر بحوالي ٥% من السعر القائم. كان قد تحدد على أساس أسعار الخليج العربي مضافاً إليها أسعار الشحن إلى هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط، إلا أن شركات النفط ادعت أن هذه التخفيضات أجريت بهدف مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفياتي وشركات النفط المستقلة[1].

ولكن التخفيض الصغير الآخر في أسعار نفط فنزويلا من ٥ إلى ١٠ سنتات الذي حدث في شهر افريل ١٩٥٩ لم يعقبه تخفيض مناظر في الشرق الأوسط حتى شهر أغسطس ١٩٦٠. وقد كانت هذه التخفيضات في الأسعار موضعا للنقد الشديد من جانب حكومات الدول المنتجة للنفط، التي قامت في أعقاب ذلك بإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) OPEC في سبتمبر ١٩٦٠ والتي خصصنا لها مبحثاً كاملاً نظراً لأهمية هذه المنظمة ونظراً للدور الذي لعبته إلى يومنا هذا في سياسة تسعير النفط وتحديد حصص الإنتاج للدول المصدرة للنفط.

من المعلوم أن المحللين المختصين بشؤون النفط يضعون افتراضات حول مستقبل أسعار النفط ويستخدمونها للتنبؤ بحجم الطلب ويتم استقاء هذه الافتراضات من توجيهات الماضي، ومن القدرة الإنتاجية الإضافية المتاحة، والنظرة الذاتية لخبراء التنبؤ حول سلوك مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية في الفترة موضوع الدراسة، وبعد ذلك يتم توظيف التقديرات المستقبلية للعرض والطلب لتأكيد معقولية الأسعار المفترضة.

يقول هوشانج أمير أحمدي[2]، المتخصص في التخطيط الإقليمي وشؤون النفط: "في النماذج الأكثر ديناميكية، يدرس خبراء التنبؤ افتراضات مختلفة حول العلاقات ما بين

---

1 - لمزيد من التفصيل، راجع كتاب: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي "، أيان تليدج، ترجمة مازن الجندي Arab Scientific Publishers، بيروت ٢٠٠٦، ص ٧٢ – ٨٥.

2 - هوشانج أمير أحمدي، خريج جامعة كورنيل الأمريكية، وقد ساهم في تأسيس مركز الأبحاث والتحليلات الإيرانية قبل أن يرأس قسم التخطيط المدني والتنمية الدولية بجامعة روكوز (نيوجرسي) بالولايات المتحدة الأمريكية.

السعر والطلب، بهدف التوصل إلى قيم معقولة لطرفي العلاقة المتغيرين (أي أنه لا يصح دائماً الافتراض بأن أحدهما متغير تابع والآخر متغير مستقل). وتعتبر القدرة الإنتاجية الإضافية، عادة، من بين العوامل في التنبؤ بأسعار النفط ".[1]

"ومن بين التنبؤات الستة المنشورة التي قام بها جون ليختبلاو ( John Liechtblau)، والتي تغطي الفترة ما بين ١٩٩١ – ٢٠٠٠ و٢٠٠٠ – ٢٠١٠ )، هناك خمسة تنبؤات تتوقع زيادة في الأسعار الحقيقية، وتتراوح هذه الزيادات بين المعتدلة والحادة لكلتا الفترتين. أما الدراسة السادسة فتنبأ بأسعار حقيقية مستقرة[2].

ويضيف هوشانج: " إذا أخذنا متوسط الأسعار الستة، بدولارين سنة ١٩٩٢، فإننا نجد أن سعر النفط سيكون ٢٣ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٠، و٢٩ دولاراً للبرميل عام ٢٠١٠".

وحسب هوشانج ونظرائه من المحللين والمتخصصين في التخطيط والإحصاء، فإن المتفائلين حول أسعار النفط، يبنون تنبؤاتهم على التوجه العام للنمو في الطلب العالمي على النفط، وبرغم تفاؤلهم، فإنهم يبدون قدراً من التشاؤم حول إمكانية وقدرات منظمة أوبك من رفع مستوى الإنتاج أو بناء القدرة الإنتاجية الإضافية المطلوبة. ويقولون إنه إذا ارتفع الطلب على النفط، ستسعى المنظمة لتحقيق عائدات عالية وإن لم يتحقق ذلك، فإنها ستعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتوسيع القدرة الإنتاجية، علماً أن احتمالات توافر استثمارات أجنبية على المدى المتوسط لا زالت محدودة ".

ويرى المتفائلون في ارتفاع أسعار النفط حول القدرة الإنتاجية أن منظمة أوبك ستستمر في تلبية الطلب حتى إذا انخفضت الأسعار بفضل ما تمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة، وانخفاض كلفة الإنتاج وتنامي الحاجة إلى الإيرادات، وتلاشي آمال الدول

---

1 - " النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة " لـ هوشانج أمير أحمدي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ١٩٩٦، ص ١٦

2 - **J. H . Liechtblau : « forcasting oil trends : best guesses to 2010 « . Middle east executive reports 16, n° 11 (1993), 9 & 20 – 24.**

المصدرة حول تحقيق عوائد ضخمة كتلك التي حققتها في الماضي (في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات).[1]

هناك دراسات افترضت أن الأسعار الحقيقية (بدولارات ١٩٩٣) سترتفع من ١٧ دولاراً للبرميل في ١٩٩٤ إلى ٢٥ دولاراً سنة ٢٠٠٥، أي أقل من السعر المتوقع من قبل وكالة الطاقة الدولية (AIE) والبالغ ٢٨ دولاراً ثم سيبقى مستقرا حتى سنة ٢٠١٠. وفي الواقع، لم يتدن السعر الحقيقي للنفط منذ سنة ١٩٧٣، وأمر كهذا لا يمكن أن يستمر، حسب رأي هؤلاء. ويشير هوشانج بأن تقديرات وكالة الطاقة الدولية في أسعار النفط الحقيقية سترتفع إلى ١٨ دولاراً في سنة ٢٠٠٠ ،وستبقى ثابتة حتى نهاية سنة ٢٠١٠.[2]

حسب هذه الدراسة، فإنه إذا صار سعر النفط يساوي أقل بكثير من ١٨ دولاراً، فلن تستمر تغطية الطلب على النفط، لأنه من الطبيعي أن يقل الحماس لزيادة حجم العرض بالسرعة المطلوبة. أما إذا استقرت الأسعار حول ١٨ دولار، مع وجود نمو في الطلب، فسيضطر بضعة منتجين إلى زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وبدون إبطاء، ونظراً للالتزامات المالية الضخمة والفورية التي تتطلبها استراتيجية الزيادة الكبيرة والسريعة في الإنتاج، فإنه من غير المرجح أن تحدث مثل هذه الزيادات الكبيرة والسريعة في الإنتاج، وبالتالي من غير المرجح أن تحدث مثل هذه الزيادة في الأسعار.

كما أنه يترقب أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد تفترض وضعاً ما بين التشاؤم والتفاؤل في رفع الأسعار، ولا ترغب في أن تكشف عن افتراضاتها فيما يخص وضع المستقبل في سعر النفط.

قد يتساءل أكثر من سائل عمّا إذا كانت هناك ضغوط تؤدي إلى رفع الأسعار لهذه المادة الطاقوية، قد يجيب البعض أنه لن تحدث أي ضغوط في المدى القريب لأن الدولتين الرئيسيتين، السعودية وإيران توليان اهتماماً لحصصهما في السوق النفطية أكثر من الاهتمام بمستوى الأسعار، بينما يذهب البعض إلى أنه ستحدث هناك ضغوط لرفع

---

1 - انظر: هوشانج أمير أحمدي، مرجع سابق، ص ١٩.

2 - هذا ما لم يحصل حسب هذه التنبؤات بحيث فاجأ سعر البرميل كل المتفائلين والمتشائمين إذ ارتفع إلى أكثر من ٤٠ دولاراً وإلى ١٠٠ دولاراً في فترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.

الأسعار على الرغم من أن التوسع المطلوب سيأتي بصورة رئيسية من الشرق الأوسط وفنزويلا، حيث يتميز العائد الاستثماري بكونه مناسباً حتى إذا وصل السعر إلى ١٢ دولاراً للبرميل.

وهكذا، لم تكن أسعار النفط تحدد في الماضي تبعاً لكلفة الإنتاج في دول أوبك، بل كان أقل المنتجين أهمية في الولايات المتحدة وبحر الشمال هم الذين يحددونها، وهذا ما ساعد منظمة أوبك على تحصيل فوائد ضخمة لم تكن تترقبها، حسب صايروس بينا[١] Cyrus Bina.

وحسب هذا الأخير، هناك خمسة أسباب ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في العقد القادم.

١ ـ احتمال حدوث فجوة زمنية بين التوسع في القدرة الإنتاجية ونمو الطلب.

٢ ـ زيادة قدرة أوبك على ضبط حصص الدول الأعضاء نتيجة تراجع القدرة الإنتاجية الإضافية.

٣ ـ انخفاض قدرة السعودية على إغراق السوق النفطية بهدف المحافظة على الأسعار وتقلص رغبتها في ذلك.

٤ ـ استخدام الولايات المتحدة للنفط كسلاح ضد العراق وإيران وليبيا.

٥ ـ زيادة احتمالات التعرض لصدمات وهزات غير محسوبة في غياب القدرة الإنتاجية.[٢]

أما العوامل التي ستضع حداً لارتفاع أسعار النفط على المدى البعيد في حسب المحلل الاقتصادي كان هيرش (Ken Hersh) :[٣]

١ – الاستثمارات الجديدة

٢ ـ تطوير التكنولوجيا

---

1 - **Cyrus Bina, " the internationalisation of the oil industry : simple oil shocks of structural crisis?" Review 11. N° 3 (1988), PP 329 – 370.**

2 - قد أدلى بهذا التصريح

3 - **The Energy Analyst, Ken Hersch, made the remark to Richards Teitelboum, author of "your last big play in oil", Fortune Magazine 132,N° 9, (1995): p 104.**

٣ ـ تطوير بدائل النفط

٤ ـ ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية

٥ ـ ضغوط حركات حماية البيئة التي تقلص الطلب على النفط

٦ ـ عودة العراق الحتمية إلى سوق النفط

٧ ـ الصادرات النفطية من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

باختصار، فإن العوامل التي تدفع إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط حسب هؤلاء المحللين المتخصصين في الميدان كانت تتمحور في أسباب تقلب أسواق النفط العالمية التي كانت شديدة التذبذب عند اختلال توازن العرض والطلب، وكان هؤلاء المحللون وخبراء وكالة الطاقة الدولية يعتمدون على تقديرات كانت توحي إلى تحسين مستوى النقل وتطور التكنولوجيا ـ ونشوء سوق العقود الآجلة التي قد تقلل من حجم المخاطرة الناجمة عن التعامل في أسواق النفط.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الافتراضات لم تشكل أساساً متيناً ولا ملموسا لتحديد التوجهات العامة لأسعار النفط في المستقبل حيث أنها لم تعكس حقيقة الواقع بالسعر الحقيقي الذي هو ساري المفعول. فإلى يومنا هذا ونحن بصدد كتابة هذا البحث، تجاوز سعر النفط في سنة ٢٠٠٨ المائة دولار للبرميل، بل بقي مستقراً بين ٩٠ و٩٧ دولاراً لمدة خريف ٢٠٠٧ كله، إذ كان يتراوح ما بين ٦٥ و٨٠ دولاراً طوال صيف ٢٠٠٧، ليبقى يتدحرج ما بين ٩٨ إلى ١١٠ دولارات في بداية ٢٠٠٨ ليصل بارتفاعه الضخم إلى ١٤٠ دولاراً،[1] رقم قياسي لم يصله أبداً .

إذن، كيف نحكم على التقديرات السابقة الذكر وقد أسفرت التوترات السياسية الدائرة حول العالم عن زيادة المخاطرة والمضاربة والتهديدات بالحروب والمشاكل الجيوسياسية التي يتعرض لها استغلال النفط. وقد ألح على ذلك الدكتور

---

1 - انظر: العدد ١٧ من صحيفة " العرب الأسبوعي " المنشور في ٢٧ / ٠٥ / ٢٠٠٨ بقلم غسان إبراهيم مدير تحرير الجريدة والذي صدر في موقع (Alarab Online) (11/11/ zzz.alarab.co.uk

شكيب خليل، وزير الطاقة الجزائري بصفته الرئيس الحالي لمنظمة أوبك في الفترة الراهنة.[1]

وفي مقال نشر في جريدة العرب الأسبوعي، يشير غسان إبراهيم في مقاله المعنون: " ١٥٠ دولاراً أو أكثر ... ما توقعناه حصل ... وهذا توقع آخر لسعر برميل النفط: " اليوم، يحق لنا أن نقول أن توقعاتنا للفترة الحالية حتى نهاية ٢٠٠٧ صدقت، فقد ارتفع سعر النفط إلى مستوى قياسي بلغ ٩٨,٦٢ دولار... أما الفترة المتوقعة حتى ٢٠١٠ فقد بدأت دلائل تحققها تلوح في الأفق، يضيف غسان.

التحليل الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة ـ حسب غسان إبراهيم ـ بني على أساسين رئيسيين:

**الأول**: هو القيمة الوظيفية للنفط كمصدر للطاقة، وهنا يقول مدير الجريدة – قدمنا البرهان على أن سعر النفط ليس عادلاً على الإطلاق، وإنه " أرخص بالفعل من الكوكاكولا ".

**والثاني**: ـ يضيف نفس الكاتب ـ هو تجاذب قوى العرض والطلب والسعر الذي تم توقعه اتخذ على أساس آلية العرض والطلب التي تقول إن السعر سيستمر في الارتفاع طالما أن الطلب في تزايد على حد يزيد على طاقات الإنتاج والتكرير (أي العرض).

وبما أن قدرة الدول المنتجة محدودة فيما يخص توسع طاقة إنتاجها كما هو مطلوب منها، بحيث تتطلب استثمارات طائلة غير متوفرة لديها، فإن الطلب المتزايد، وخاصة من جانب قوى اقتصادية ناهضة مثل الهند والصين، سوف يدفع إلى تصاعد متزايد في الأسعار.

وهذان العاملان ما يزالان قائمين حتى الآن. وسيواصلان التأثير على الأسعار حتى يصل ما يقارب ١٥٠ دولاراً في غضون السنوات المقبلة.[2]

ويذهب غسان إبراهيم في تحليله لتوقعات ارتفاع أسعار النفط إلى عوامل رئيسية أخرى صدق تحقيقها اليوم، حيث نشاطره ونؤكد ذلك من خلال ما نعيشه اليوم من

---

1 - الجريدة الجزائرية **Liberté** (٢٧ / ٠٧ / ٢٠٠٨ ).. ترجمة الباحث.

2 - غسان إبراهيم، نفس المرجع.

تطورات في الميدان. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار التراجع المستمر لقيمة الدولار[1]. فإن ارتفاعاً إضافياً موازياً في سعر برميل النفط سيكون هو المعادل الموضوعي الوحيد لتراجع قيمة الدولار.[2] ويحسن الأخذ بعين الاعتبار أن ارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار ليست بالضرورة شيئاً ضاراً للولايات المتحدة وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

١ – إن برميل النفط بقيمة ١٥٠ دولاراً سيجعل من الاحتياطيات الضخمة للقار " الثقيل " في الولايات المتحدة مثمرة من الناحية التجارية. مما يتيح للولايات المتحدة تعويض الخسائر من مكان بربح من مكان آخر.

٢ – إن الذين يدفعون ثمناً غالياً للنفط ويحققون خسارة " نسبية " هم المستوردون الآخرون الذين ليست لديهم احتياطيات تصلح للتعويض.

٣ ـ إن تراجع قيمة الدولار يعني تراجع قيمة الديون الأمريكية، وعلى سبيل المثال، فإنّ الصين تملك سندات خزانة أمريكية بقيمة ١,٤ تريليون دولار، وعندما تنخفض قيمة الدولار بنسبة ٢٠ % مثلا، فإن قيمة هذا الدين سوف تتراجع بنسبة مماثلة، أي أن الصين هي التي ستخسر ٢٨٠ مليار دولار من قيمة أصولها. وكذلك الحال بالنسبة لجميع الدائنين الآخرين مثل اليابان ودول جنوب شرق آسيا الأخرى، التي تجد نفسها اليوم تدفع ثمناً أكبر للنفط، وفوق ذلك، فإن قيمة الأموال التي دفعتها للولايات المتحدة تتراجع.

ويذهب مدير تحرير " العرب الأسبوعي " إلى خلاصة القول بأنه يجب إعادة النظر في استراتيجية الإنتاج بحيث تتماشى والمصالح المشتركة للدول المنتجة والمستهلكة على السواء بحيث يجب أن يكون هناك تعاون دولي من ناحية الاستثمار في الإنتاج، وأنه لابد من التعامل بسلة عملات متنوعة للخروج من " سعر الوهم " إلى " سعر الحقيقة ". ويقول في الختام، وهذا هو المهم ونحن نشاطره في القول: " المشوار نحو سعر عادل يتجاوز ١٥٠ دولاراً أصبح قريباً... وعندما نصل إلى ذلك تذكرونا !" بالطبع، نتذكره اليوم ونحن

---

1 ـ قيمة الدولار صارت تساوى في أواخر ٢٠٠٧ والسداسي الأول من ٢٠٠٨: ٣/٤ أورو بعدما كان الدولار تقريباً يساوي نفس قيمة الأورو في السنوات ما قبل ٢٠٠٦.

2 - انظر: محمد ختاوي: " مقال نشر في أسبوعية (العرب الأسبوعي) ، تحت عنوان: " العوامل المؤدية إلى رفع وخفض أسعار النفط...من أين وإلى أين؟، العدد ، لندن، أغسطس ٢٠٠٨. وذلك ردّا على مقال غسان إبراهيم.

متأكدون من تذبذب سعر البرميل الذي وصل بالفعل إلى سقف ما توقعه الأستاذ غسان أي أقترب من ١٤٧ دولاراً، ونحن في صيف ٢٠٠٨ في الفترة التي نكتب فيها هذه الدراسة حيث بات يتدحرج من جديد بين ١٤٠ إلى ١٤٤،[1] وسوف لن يستقر في هذا السقف بل سيتصاعد من جديد ونحن نتابع تأثير المضاربة التي يروجها المحتكرون والمستفيدون من الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة. ويظهر ذلك في تأثير السياسة الخارجية للدول العظمى والغربية وتهديدها المتواصل لشن ضربات على إيران فيما يخص برنامجها النووي. أضف إلى ذلك التقلبات الجوية المضطربة في خليج المكسيك والعواصف الشديدة التي تهدد تلك المنطقة حيث تتواجد ربع المنشآت النفطية الأمريكية. زد إلى ذلك الصراع الأهلي على النفط في نيجيريا الذي يهدّد الإنتاج النفطي في منطقة دالتا النيجر في نيجيريا التي تعد الدولة السادسة في الإنتاج على المستوى العالمي، والأولى إفريقياً بمعدل إنتاج يصل إلى حوالي ٢,٦ مليون برميل يومياً، بسبب الهجمات التي تشنها العصابات المسلحة ضد المنشآت النفطية في المنطقة، والتي تسجل خسارة أكثر من ٦٠٠ برميل يومياً. مما أدى إلى انخفاض صادرات نايجريا من النفط إلى ٤٠٥ ألف برميل يومياً فقط، بحسب بيانات المجموعة النفطية الهولندية " رويال دوتش شل " (Royal Dutch Shell). وقد أعلنت هذه الشركة العملاقة التي تنتج ٤٣% من النفط النيجيري أنها صارت تخسر نحو ١٠% من إنتاجها اليومي بسبب هذه الهجمات المسلحة على المنشآت النفطية.[2]

ومع التهديد اللامتناهي لشن هجمات على إيران، ثاني منتج حالياً للنفط على المستوى العالمي، بعد مباحثات جينيف التي لم تثمر على شيء مع الدول الست (٥ دائمة العضوية زائد ألمانيا) التي أعطت مهلة لإيران لتوقيف تخصيب الأورانيوم قبل أن تشدد من العقوبات المفروضة عليها في هذه الحالة، مما سيجعل الأمور أكثر تعقيداً. وقد هددت إيران بدورها بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة واستهداف إسرائيل في عمقها مع التهديد بغلق مضيق هرمز حيث تمر ٤٠% من السفن الناقلة للنفط والمواد المختلفة للحركة الملاحية.[3]

---

1 - انظر: محمد ختاوي: نفس المقال.

2 - محمد ختاوي: المصدر السابق.

3 - محمد ختاوي: نفس المصدر.

وفي مجال النقل، سواء النقل البري أو البحري أو الجوي، يبدو أن المعاناة ستكون أكثر ولربما تنخفض حركات السفر والنقل الجوي والشحن للحمولات والبضائع إلى أدنى مستوى، كما سترتفع أكثر فأكثر أسعار المنتوجات الصناعية والزراعية التي ستزداد تكاليفها كلما حلقت أسعار إنتاج النفط واستهلاكه. وكلما ارتفع سعر النفط سيتطلب ذلك تغييرات على مبيعات الأطعمة والأغذية لأن المستهلكين سينظمون طرق غذائهم بما يتناسب مع مداخيلهم مع الاعتماد على زراعة أقل تطوراً وأقل تكلفة في الوقود والبحث عن مواد بديلة وحتى الزراعية منها التي نراها تستعمل اليوم في كثير من دول أمريكا الجنوبية، وحتى في أوروبا.

في كلتا الحالتين، ستبقى الأوضاع مضطربة مع أسعار النفط في ارتفاع مستمر، ولا غرابة في استفسار التصريحين اللذين أدليا بهما مسؤولان كبيران في منظمة أوبك، وهما الوزير الجزائري للطاقة والمناجم ورئيس المنظمة أوبك في الفترة الراهنة حيث حذر من أن سعر النفط سيصل ما بين ١٥٠ إلى ١٧٠ دولاراً للبرميل إذا ما بقيت المضاربة والاضطرابات الجيوسياسية تفرض رأيها نافياً كل الادعاءات عن نقص في كميات الإنتاج أو التخزين التي تبدو أنها جد كافية لتلبية الطلب العالمي. أما المسؤول الثاني، فهو هوجو شافيز، رئيس فنزويلا الذي لم يستغرب من جهته أن يصل سعر البرميل إلى ٢٠٠ دولار في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠٠٨ نظراً للأوضاع الجد مضطربة التي يعيشها العالم " بسبب السياسة الخارجية الأمريكية المتدهورة ".[1]

ولكن كل ذلك لم يحصل لأنه ما فتئ آخر فصل للسنة أن ينتهي حتى انحدرت الأسعار إلى ٤٠ دولاراً، وذلك انعكاساً للأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة، حيث انعكس كل ذلك على الطلب الذي انخفض بصفة معتبرة.

1 - جريدة " Liberté " (٢٠٠٨/٠٧/٢٧)، مرجع سابق.

## المطلب الثالث : تأسيس منظمتي أوبك وأوابك

### ١ - تأسيس منظمة أوبك : (OPEC)

يعتبر معظم المختصين في ميدان النفط أن المؤتمر العربي الأول للنفط الذي انعقد في أبريل من سنة ١٩٥٩ في القاهرة كان بمثابة " أول خطوة جادة على طريق توثيق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات البترولية بين الدول العربية المصدرة للبترول كي يتسنى لها مواجهة تكتل شركات البترول الأجنبية. وقد أيقنت الدول المشتركة في هذا المؤتمر تبادل الآراء والخبرات بشكل دوري حول الإنتاج والتصدير حتى تتمكن من تنسيق مواقفها وبالتالي تصريف إنتاجها من النفط بشكل منتظم وسليم في الأسواق العالمية[1].

وتمخض عن المؤتمر مشروع تأسيس جهاز دائم للشؤون النفطية تُدرس فيه وجهات النظر للدول العربية فيما يختص بإنتاج وصناعة النفط مع وسائل التكرير والتسويق مع توصيات ملزمة لكل الدول الأعضاء.

وذلك ما أدى إلى صدور بيان مشترك عن المؤتمر يطلب من الشركات النفطية العاملة في البلدان المصدّرة للنفط عدم إجراء أي تعديلات على أسعار النفط إلا بعد الحصول على الموافقة من طرف الدول المصدرة[2]. رغم كل ما تمخض عن هذا المؤتمر العربي من توصيات هامة قررت الشركات النفطية الأجنبية في التاسع من أبريل ١٩٦٠ وللمرة الثانية خلال سنة ونصف تخفيض أسعار النفط الخام. مما أدى إلى ردود أفعال عنيفة من طرف الدول المصدرة التي رأت في هذا الإجراء ابتزازاً جديداً لمشاعرها ومساساً لسيادتها وأهم مصادرها المالية.

وعليه، كرد فعل لهذا المساس من طرف الشركات النفطية التقى وزير النفط في كل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا في ١٣ مايو ١٩٦٠ حيث ورد في البيان الختامي لجلستهما قرار تكوين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من أجل حماية مصالح الدول المصدرة الشرعية[3].

---

1 - انظر: د: أحمد البار: " التطورات في سوق البترول "، ط ١. دار الفنون للطباعة والنشر، جدة ١٩٨٦.

2 - قرار البيان رقم ٥٩/١١١.

3 - د. أحمد البار. المرجع السابق، ص ٣٩.

فاجتمع إثر ذلك في بغداد في الفترة ما بين ١٠ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ مندوبون عن كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، وفنزويلا. وحضر مندوب من قطر كمراقب. وفي أعقاب هذا الاجتماع الهام، قرر الحاضرون تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط قصد تمكين هذه الدول من تحديد مواقفها داخل هيئة رسمية منظمة بصورة دائمة.

والجدير بالذكر أن منظمة أوبك لم تنبثق عن اتفاقية دولية وإنما عن قرار اتخذه مؤتمر بغداد في ١٤ سبتمبر ١٩٦٠، وصادق عليه مؤتمر كاراكاس في يناير ١٩٦١، إلا أنه يمكن اعتبارها منظمة دولية، وتمتلك الأهلية الدولية التي تتيح لها مثل بقية المنظمات الدولية التمتع ببعض الحقوق والمزايا وممارسة بعض الواجبات على الصعيد الدولي. وقد تم إيداع نظامها التأسيسي لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٦ نوفمبر ١٩٦٢ وفقاً للمادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة [1].

وهكذا تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط (السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا)، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النفطية النامية لرعاية مصالحها. وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو " التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى ".

وانضمت قطر التي كانت عضواً مراقباً في المؤتمر الأول (القاهرة) في سنة ١٩٦١، تبعتها أندونيسيا وليبيا سنة ١٩٦٣، ثم الإمارات العربية المتحدة، والجزائر سنة ١٩٦٧، متبوعتين بنيجيريا سنة ١٩٧١، وأخيراً الإكوادور، والغابون سنة ١٩٧٣،

إلا أن هاتين الدولتين انسحبتا على التوالي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. ولذلك تضم المنظمة حاليا ١١ دولة عوض ١٣ دولة التي كانت تسيرها في ما قبل. ويوجد مقرها بـ: فيينا عاصمة النمسا.

وقد نص النظام الأساسي للمنظمة على الشروط التي ينبغي توافرها في العضو الجديد وتتلخص هذه الشروط فيما يلي :

---

1 - نفس المرجع، ص ٣٩.

١ ـ أن يكون حجم صادراتها النفطية كبيراً.

٢ ـ أن يكون هناك قاسم مشترك بين مصالح طالب العضوية والمصالح الأساسية للدول الأعضاء في الأوبك.

٣ ـ أن يحظى طلب الدول التي ترغب في الانضمام كموافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك الأعضاء المؤسسون. وبمعنى آخر، فإنه لا يحق لأي من الأعضاء المؤسسين إيقاف انضمام طالب العضوية باللجوء إلى التصويت ضد انضمامه[1].

## أجهزة المنظمة:

تتمتع المنظمة بثلاثة أجهزة رئيسية هي:

**١ ـ المؤتمر:**

ويتكون من وفود الدول الأعضاء، ولا تصبح اجتماعات المؤتمر قانونية إلا بحضور مندوبين يمثلون ¾ الأصوات الكلية للدول الأعضاء. وينعقد المؤتمر مرتين كل سنة، ويجوز استدعاؤه في دورات استثنائية بطلب من أي دولة عضو تبلغ طلبها إلى سكرتير عام المنظمة الذي يتشاور مع رئيس المؤتمر ومع الدول الأعضاء لاستدعاء الدورة الاستثنائية. وينعقد المؤتمر عادة في مقر المنظمة (بفيينا) كما أنه يجوز الانعقاد في أي بلد عضو يتم الاتفاق عليه.

ومن مهامه الرئيسية ما يلي:[2]

١,١ ـ وضع السياسة العامة للمنظمة وتحديد الوسائل الكفيلة لتحقيقها.

١. ٢ ـ النظر في طلبات الانضمام واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

١. ٣ ـ النظر في تعديل النظام الأساسي.

١. ٤ ـ المصادقة على الترشيحات التي تتقدم بها الدول لعضوية مجلس المحافظين.

---

1 - نص النظام الأساسي الأول (كاراكاس في يناير ١٩٦٢) على أنه يجوز للدول المؤسسة فقط حضور اجتماعات مجلس المحافظين. ومنذ مؤتمر الرياض ( في نوفمبر ١٩٦٢)، اقر حق الدول الأعضاء كلها في الاشتراك في كافة المؤتمرات، سواء كانوا مؤسسين أو غير مؤسسين.

2 - انظر: د. محمد يوسف علوان، مرجع سابق، ص ٢٤٤ – ٢٤٩.

١. ٥ ـ تعيين كل من رئيس مجلس المحافظين والسكرتير العام والسكرتير العام المساعد للمنظمة.

١. ٦ ـ تكليف مجلس المحافظين بإعداد التقارير وعرضها على المؤتمر وكذلك دراسة كافة القضايا التي تهم المنظمة.

١. ٧ ـ معالجة أي موضوع لا يدخل في نطاق اختصاص الأجهزة الأخرى للمنظمة.

**٢ـ مجلس المحافظين :**

يتكون من محافظين ترشحهم الدول الأعضاء لمدة سنتين ولا يباشرون مهامهم إلا بعد صدور موافقة المؤتمر على ترشيحهم. وينعقد المجلس مرتين في السنة. وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة، ويتم تعيين رئيس المجلس من قبل المؤتمر، وتؤخذ بعين الاعتبار أقدمية عضوية الدولة التي ينتمي إليها رئيس المجلس عند تعيينه في هذا المنصب.

*من مهامه ما يلي:*

٢. ١ ـ إدارة سير العمل بالمنظمة.

٢. ٢ ـ دراسة كافة التقارير التي يحيلها إليه سكرتير عام المنظمة ومنشآتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

٢. ٣ ـ إعداد التقارير والتوصيات بشأن القضايا التي تتعلق بالمنظمة تمهيداً لعرضها على المؤتمر.

٢. ٤ ـ إعداد الميزانية السنوية للمنظمة ودراسة تقرير المراجع القانونية قبل عرضه على المؤتمر.

٢. ٥ ـ تعيين السكرتير العام المساعد الذي يتم تسميته فيما بعد بقرار من المؤتمر.

٢. ٦ ـ الموافقة على تعيين رؤساء الإدارة بالسكرتارية الذين ترشحهم الدول الأعضاء في هذا الشأن.

٢. ٧ ـ إعداد جدول أعمال المؤتمر بالاشتراك مع السكرتير العام.[1]

---

1 - أحمد البار، المرجع السابق، ص ٤٣.

**٣ ـ سكرتارية المنظمة**: تمارس السكرتارية للمنظمة مهامها كجهاز إداري تنفيذي ولكنها تقوم أيضاً بالتنسيق فيما بين الأجهزة الأخرى. وتتكون من السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وعدد من الموظفين. وتنقسم إلى ٥ إدارات: الإدارة الاقتصادية، والإدارة القانونية، والإدارة الفنية، وإدارة المعلومات، وإدارة الشؤون الإدارية.[1]

وينتخب السكرتير العام من قبل المؤتمر لمدة سنة وفقا لمبدأ التناوب الهجائي للدول الأعضاء (المادة ٢٨)، ويُمكن تجديد فترة هذا الأخير ثلاث مرات، وهو المسؤول عن السكرتارية أمام المؤتمر ومن مهامه إعداد الدراسات وكذلك متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن المؤتمر.[2]

إن تأسيس منظمة أوبك جاء كرد فعل على الانخفاض المستمر في أسعار البترول الخام الذي فرضته شركات الكارتل البترولية الأجنبية. ولذا فقد كان الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذه المنظمة هو الحرص والحفاظ على استقرار الأسعار في سوق النفط. وقد ورد التأكيد على هذا القول في القرار الذي صدر عن المؤتمر الأول للأوبك والذي أعلن فيه ميثاقها، فبعد أن استعرض القرار التأسيسي الإجراءات المنفردة التي اتخذتها الشركات الأجنبية لتخفيض الأسعار أوضح أن صادرات النفط تشكل أهم مصدر لتمويل برامج التنمية وميزانيات الدول الأعضاء. وأضاف القرار أنه كي تستمر الدول الأعضاء في تحقيق معدلات عالية لنموها الاقتصادي والصناعي فإنه يتحتم عليها الاستمرار في الاعتماد على العوائد البترولية. وأشار إلى أن الدول الأعضاء لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تراجع الأسعار، وعلى ضوء ذلك فإنه ينبغي على شركات البترول عدم إجراء أي تعديلات جديدة على نظام الأسعار دون التشاور مسبقاً مع الدول المصدرة وشرح الأسباب التي تبرر ذلك[3].

والجدير بالذكر أن المنظمة، مع مر الزمن، واكتساب الخبرات لا سيما في السبعينات، اعتمدت سياسة شاملة حددت فيها أهدافاً رئيسية جديدة منها:

---

1 - محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

2 - انظر كذلك: صالح جواد الكاظم: " المنظمات الدولية "، بغداد ص ٣٢٥.

3 - قرار البيان رقم ١١١ / ٥٩ (المؤتمر الأول).

١) تنسيق وتوحيد السياسات البترولية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى تحديد الوسائل الضرورية لحماية مصالحها الفردية والمشتركة.

٢) بحث الوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في السوق الدولية للبترول الخام.

٣) ضمان استقرار إيرادات الدول المنتجة.

٤) تزويد البلدان المستهلكة بمتطلباتها من البترول بشكل مرضٍ واقتصادي.

٥) ضمان عوائد عادلة على الاستثمارات البترولية في الدول المصدرة.[1]

والسؤال المطروح هو :

هل سجلت منظمة أوبك إنجازات باعتبارها أسست من أجلها للحفاظ على مصالح دولها الأعضاء؟ وهل حققت أرباحاً ومكانة في عالم النفط مع فرض وجودها إلى حد الآن؟

هناك العديد من التعقيبات على ذلك. نذكر منها ما ورد عن مختصين في ميدان النفط عن قناة الجزيرة الإلكترونية [2].

❖ حاولت منظمة أوبك عام ١٩٦٥ أن تؤثر على أسعار النفط الخام وذلك بتحديدها لسقف زيادة الإنتاج، وحددت لكل دولة حصة إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك.

❖ في يناير ١٩٦٨ أي بعد حرب الأيام الستة، تمكنت المنظمة من إيجاد اتفاق مع الشركات الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع.

❖ في أكتوبر ١٩٧٣ تم التوصل إلى اتفاق في وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران واتبعهما في ذلك باقي الدول، ودخل سلاح النفط المعركة العربية الإسرائيلية وأقيم حصار على الدول المؤيدة لإسرائيل.

---

1 - المادة الثانية من النظام الأساسي الجديد.

2 - WWW.aljazeera,net/NR/exeres.. (29 / 12 / 2007 ).

وقد تمثل استخدام سلاح النفط يومها في إجرائين رئيسيين :

١ ـ تخفيض إنتاج النفط وصادراته.

٢ ـ فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة دعمها غير المشروط لإسرائيل في المجالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وشمل هذا الحظر أيضاً هولندا لمواقفها المنحازة لإسرائيل.

وللتعرف على الأهداف التي رسمت لسلاح النفط أو التي يؤمل منه تحقيقها، نذكر أن قرارات وزراء النفط العرب نصت على أن إجراءات الحظر ستستمر حتى يتم الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والحقيقة أن الأهداف التي يمكن تحقيقها واقعياً من استخدام سلاح النفط يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ إشعار الرأي العام العالمي بالقضية الفلسطينية وحشد التأييد من أجل حل عادل.

٢ ـ الضغط على دول أوروبا الغربية واليابان للضغط على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية حليفها الأول.

٣ ـ الضغط على الولايات المتحدة بصفة مباشرة لدفعها إلى مواقف متوازنة وعادلة تخدم الطرفين.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تحققت أهداف سلاح النفط ؟

تضيف الجريدة الإلكترونية: إن الهدف الأساسي من استخدام سلاح النفط هو انسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس، وهذا الهدف لم يتحقق ناهيك عن تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[1]

إننا نرى أن الدول العربية وقعت في أخطاء استراتيجية خطيرة تضيف الجريدة الإلكترونية، نذكر منها ما يلي:

ـ أدت أزمة عام ١٩٧٣ إلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك.

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر، قناة الجزيرة الإلكترونية، المرجع السابق (٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٧).



obeikan.com

ـ كما أدت إلى بناء الدول الصناعية لمخزون استراتيجي من النفط تستخدمه في الأزمات وللتأثير على سعر النفط.

ـ أدت هذه الأزمة أيضاً إلى دفع الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على النفط.

ـ في السبعينات جرت الدولة المنتجة للنفط وراء أسعار كبيرة بدون تحليل ودراسة مما أدى إلى بناء مخزون احتياطي استراتيجي لدى الدول الصناعية وحذر كبير من سياسة الدول المنتجة ومحاولة كسب موارد أخرى قد تعوض مكانها أو على الأقل الوصول إلى الحد من فعالية هذه الدول في استخدامها النفط كسلاح ضغط في المستقبل.

ـ أدى هذا الحدث إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم ١٨ فبراير ١٩٧٤ "[1].

❖ من المحطات المهمة أيضاً في السبعينات صدمة النفط عام ١٩٧٩ ( 2nd Oil Shock) الناتجة عن قيام الثورة الإسلامية في إيران وتوقف الصادرات العراقية مما أدى إلى زيادة كبيرة في سعر البرميل ليصل في بعض الأحيان إلى ٤٠ دولاراً للبرميل، وفي نفس العام نشبت الحرب العراقية الإيرانية.

❖ وفي مارس ١٩٨٢ تم تحديد أول سقف للإنتاج من طرف منظمة أوبك، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم به تماماً.

❖ في أكتوبر ١٩٨٤ تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك.

❖ في يناير ١٩٨٥ انخفضت الأسعار ولم تكن هناك أسعار رسمية، وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء.

❖ في أبريل ١٩٨٨ اجتمعت الدول الأعضاء في المنظمة مع منتجين للنفط خارج المنظمة (أنغولا والصين وكولومبيا ومصر وماليزيا والمكسيك وعمان)، لكن لم يكن هناك اتفاق محدد.

---

1 - كان ذلك رد فعل عنيف تجاه منظمة أوبك. وسنخصص لهذه المنظمة الغربية جزءاً خاصاً في هذا البحث نظراً لأهميتها. (الفصل الخامس الخاص بـ " تأثير النفط وصراع المصالح النفطية ).

❖ في أغسطس ١٩٩٠ اندلعت حرب الخليج الثانية وفرض الحظر التجاري على العراق من طرف الأمم المتحدة، ولذلك تم إقصاء العراق من سقف الإنتاج المحدد من طرف المنظمة.

❖ وفي نوفمبر ١٩٩٧ اجتمعت دول أوبك في جاكرتا ورفعت إنتاجها بنسبة ١٠% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط بنسبة قدرها ٤٠%.[١]

### ٢ ـ تأسيس منظمة أوابك : (OAPEC)

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)[٢] على يد ثلاث دول عربية (السعودية، الكويت، وليبيا) في بيروت بتاريخ ٩ يناير ١٩٦٨ في أعقاب ظروف عربية صعبة للغاية تلت هزيمة يونيو ١٩٦٧.[٣]

كانت هناك عدة محاولات للتجمع النفطي العربي على غرار ما أُسّست عليه منظمة أوبك، ففي سنة ١٩٥١، أنشئت لجنة خبراء النفط العربي في إطار الجامعة العربية، ثم بعد ذلك، أنشئ مكتب دائم للبترول سنة ١٩٥٦ وإدارة لشؤون النفط عام ١٩٥٩. وانعقد أول مؤتمر للبترول العربي في مدينة القاهرة سنة ١٩٥٩ هدفه بلورة فكرة إنشاء منظمة عربية تعمل في شؤون النفط.

وصدر عن مؤتمر البترول العربي الخامس الذي انعقد في مدينة القاهرة عام ١٩٦٥ قرار بإنشاء مثل هذه المنظمة. وكلف المؤتمر الجمعية المصرية للبترول بإعداد مشروع اتفاقية للمنظمة المقترحة. وقد أرادت الدول الثلاثة المنشئة للمنظمة إبعاد النفط عن السيطرة، وذلك بعدما تزايد الاتجاه نحو تسييس النفط في إطار جامعة الدول العربية.[٤]

---

1 - المرجع السابق (٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٧ ).

2 - اعتمد هذا الاصطلاح على الأحرف الأولى للغة الإنجليزية.

**Organization Of The Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC).**

3 - انظر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الاتفاقية.

4 - **Abdelkader MAACHOU : L'OAPEC, Organisation Internationale de Coopération Economique, et Instrument d'Intégration Régionale. Mémoire pour le D.E.S en Sc. Politiques, Univ. de Paris, 1980, p 16.**

وبعد تأسيس المنظمة، انضمت إليها كل من أبو ظبي والبحرين، والجزائر، ودبي، وقطر عام ١٩٧٠. وقد عدلت المادة السابعة من الاتفاقية عام ١٩٧٢ لفتح باب العضوية لدول عربية أخرى يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي وليس مصدراً رئيسياً كما كان في السابق.[1] وبعد هذا التعديل، انضمت كل من العراق، وسوريا، ومصر، وانسحبت حكومة دبي بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة لأنها من ضمن الاتحاد.

انحصرت أهداف المنظمة في ثلاثة مجالات أساسية:

١ ـ تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالح هذه الدول مجتمعة ومنفردة.

٢ ـ تنمية القدرات العربية في مجال إدارة منشآت النفط في التدريب وتبادل المعلومات والدراسات.

٣ ـ الاستفادة من الموارد مجتمعة لتأسيس مشاريع كبرى مشتركة في مجال النفط.

ولعل الغاية من تأسيس منظمة " أوابك " وأهدافها المعلنة في المادة الثانية من اتفاقية إنشائها، حاجة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى التنسيق والتعاون والتكامل في مجال الصناعة النفطية للوقوف بشكل جماعي في وجه شركات النفط الاحتكارية التي تمادت في السيطرة على ثروة العرب النفطية.

والحقيقة أن منظمة " أوابك " قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال تشجيع وتبادل الخبرة والتدريب والدراسات الفنية في مجالات صناعة النفط كافة. كما قامت خلال عقد السبعينات بخطوات مهمة في بناء المشروعات المشتركة في مجال النفط.[2]

**١- ١- أجهزة المنظمة:**

تمارس المنظمة اختصاصاتها ومسؤولياتها من خلال أربعة أجهزة وهي مجلس وزراء المنظمة، والمكتب التنفيذي، والأمانة العامة، والهيئة القضائية.

---

1 - عمرو كمال حمودة: منظمة الأوابك.. إلى أين؟ "، مركز دراسات العالم الإسلامي، سلسلة دراسات السياسة والاستراتيجية رقم (٩)، مالطا ١٩٩٣، ص ١١.

2 ـ أحمد الجداوي: " الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثاني، الأوابك، ١٩٧٦.

١- ١- ١- ويتكون المجلس من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول، والمجلس هو السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها. وله بوجه خاص البت في طلبات الانضمام للمنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات وإبداء المشورة فيما يتعلق بالسياسة العامة للمنظمة وإقرار ما تتوصل إليه من مشروعات اتفاقيات وإصدار اللوائح اللازمة وتعديلها وإقرار مشروع الميزانية السنوية للمنظمة وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين (م/٩، ١٠). ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنوياً. ويجوز له أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء أو الأمين العام. ويتولى ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة المجلس بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة (م/ ١٣).[1]

وفيما يتعلق بقواعد التصويت في المجلس، يلاحظ أن لكل عضو من أعضاء المنظمة صوتاً واحداً. غير أن الاتفاقية اعترفت للأعضاء المؤسسين بامتيازات لا يتمتع بها الأعضاء المنضمون. إذ يشترط لاكتمال نصاب المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعاً، على أن يكون من بينهم عضوان مؤسسان على الأقل. كما أن اللوائح والقرارات الموضوعية التي يصدرها المجلس تصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء جميعاً على أن يكون من بينها صوتا عضوين مؤسسين على الأقل.

أما في الأمور الإجرائية، فإن قرارات المجلس تصدر بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعاً دونما تمييز وكذلك الأمر بالنسبة لتوصيات المجلس ومشوراته.[2]

**١- ١- ٢- المكتب التنفيذي:**

يتكون من ممثل واحد من كل قطر من الأقطار الأعضاء يعينه القطر المعني. ويختص بالنظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها. كما يرفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس بشأن الأمور التي تدخل في نطاق الاتفاقية. وهو يقر نظام موظفي الأمانة ويجري ما يراه مناسباً من تعديلات عليه وذلك بعد التشاور مع الأمين العام، وينظر في مشروع الميزانية السنوية

---

1 - انظر المادة رقم ٩ – ١٠ و١٣ من اتفاقية الأوابك.

2- انظر: محمد يوسف علوان: المرجع السابق، ص ٢٥٦ وما يليها، وكذلك المادة ١١ و١٢ من اتفاقية أوابك

للمنظمة ويرفعها للمجلس مشفوعاً بملاحظات الأمين العام، ويعدل جدول أعمال المجلس، ويقوم بما يعهد إليه من اختصاصات أو مهام أخرى (م/١٤، ١٥).

وتصدر قرارات المكتب بأغلبية ثلث أصوات الأعضاء جميعاً ودونما تمييز بين الدول المؤسسة والدول المنضمة.[1]

**١- ١- ٣- الأمانة العامة:**

وتضطلع الأمانة العامة بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة.

ويعين الأمين العام بقرار من المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة وهو الممثل القانوني لها وهو مسؤول عن مباشرة مهام وواجبات منصبه أمام المجلس (م/١٨). ويضطلع الأمين العام بإدارة الأمانة وتوجيهها والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها وتنفيذ ما يعهد إليه المجلس به من مهام. والأمين العام والأمناء المساعدون، وكافة موظفي الأمانة هم موظفون دوليون يمارسون وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للأقطار الأعضاء في المنظمة. وهم لا يطلبون ولا يتلقون تعليمات من أية جهة حكومية أو غير حكومية. ويتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء في المنظمة بكافة الحصانات والامتيازات (م/٢٠).[2]

**١- ١- ٤- الهيئة القضائية:**

وأخيراً، استكملت المنظمة إطارها التنظيمي وذلك بتوقيع بروتوكول لإنشاء الهيئة القضائية في ٢٥ مايو سنة ١٩٨٠، وهي بمثابة " محكمة عدل " المنظمة والتي تبت - من جملة مهامها – في قضايا تسوية النزاعات والاتفاقيات الدولية إلى غير ذلك من الشؤون القانونية. من هذه الناحية، فإن المحكمة أو هذه الهيئة " الجديدة " تعتبر في الحقيقة أمراً جديداً بالقياس مع المنظمات الإقليمية لدول العالم الثالث.

---

1 - انظر المادة ١٤ و١٥ من اتفاقية الأوابك.

2 - المادة ١٨ و٢٠ من نفس المصدر.

يقول عبد القادر معاشو: " إن تحليل وظيفة المحكمة وهيأتها يبين طبيعتها فوق القومية، وتكوين المحكمة واختصاصها ومصادرها القانونية يعطيها ميزات ليس لها، باستثناء الجماعات الأوروبية، مثيل في تاريخ القضاء الدولي ".[1]

وأخيراً، يحق لنا أن نقول في الخلاصة أن الأوابك تمتلك صفات الشخصية القانونية الدولية والإطار المؤسسي وسلطة اتخاذ القرار. وهي تجمع عشر دول منتجة للنفط تمتلك رصيداً ضخماً على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الثروات الطبيعية. فالواقع أن هذه المنظمة تعمل بشكل عادي في الحقل السياسي على جميع المستويات. إذ يجتمع المكتب التنفيذي مجلس الوزراء دورياً. وتلعب الأمانة العامة دورها كاملاً وبكل كفاءة لتنمية التعاون بين الأقطار الأعضاء، كما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام السنوي.[2]

ولكن المنظمة تُظهر من وقت لآخر بدائل على تعثر انطلاقها. ورغم كل المظاهر، فإنها تعطي الانطباع بأنها تتقدم ببطء، خاصة في بعض الميادين التي تتأثر بالعوامل السياسية. غير أنها عرفت كيف تصمد أمام التوترات التي حاقت بها. على أنها رغم كل ذلك، استطاعت، في إطار تعاون الأقطار الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في ميدان النفط، أن تحقق الكثير من أهدافها، لا سيما في إنشاء مشروعات عربية مشتركة في ظل الأوابك، مثل الشركة العربية البحرية لنقل البترول (A.M.P.T.C)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (A.S.R.Y)، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (A.P.I.C.O.R.P)، والشركة العربية للخدمات البترولية (A.P.S.C) إلى غيرها من الشركات الأخرى التي سنتطرق إليها بكل تفصيل لاحقاً.

إلا أنه إذا كان موضوع أسعار النفط هو العامل المباشر في تأسيس منظمة أوبك، فإن فكرة التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي في المجال النفطي والخدمات النفطية، كانت وراء إنشاء منظمة الأوابك من قبل الأقطار العربية المصدرة للنفط.

---

1 - عبد القادر معاشو " L'OAPEC " المرجع السابق، ص ٦٥.

2 - انظر تقرير الأمين العام السنوي لعامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩.

# المبحث الثالث

# ضمان أمن المنا ـق النفطية

اكتسب النفط من خلال ما ذكرناه، علاقة هامة اصطبغت بها صناعته منذ مهدها، وهي علاقة مرتبطة بالسياسة قبل أن تكون علاقة اقتصادية وتجارية وتكنولوجية وتنموية. فقد أصبح النفط من غيره من المواد الأولية الأخرى محلاً للمنافسة على الإستئثار به من قبل الدول الكبرى وإظهار القوة، فاحتدم الصراع بينها منذ أوائل القرن العشرين للسيطرة على مناطق النفط في العالم. وزاد هذا الصراع باندلاع الحرب العالمية الأولى، التي أملت على حكومات تلك الدول اتخاذ قرارات من شأنها الاستحواذ على النصيب الأكبر من هذه المناطق حيث توجد هذه الثروة الحربية، وخاصة حينما تأكدت تلك الحروب من ضرورة النفط وإدارة هذا الكون اقتصادياً وعسكرياً أكثر من أي وقت مضى.

وترجمت المطامع السياسية للدول الكبرى فيما سمي " بدبلوماسية النفط " تنشط على استراتيجيات تهدف إلى السيطرة على مناطقه مهما كلف الثمن ذلك وبسط يدها عليه خوفاً من أن يستحوذ عليه الآخرون.

وفي سبيل انتهاج هذه السياسات، لم تتوان هذه الدول في مساندة شركاتها التي خرجت من أراضيها للعمل في مناطق الشرق الأوسط خاصة بعدما اكتشفت فيها النفط بكميات هائلة. وفي سنة ١٩٢٦، اتفقت المملكة المتحدة وفرنسا في مؤتمر SAN-REMO على اقتسام مناطق النفط في العراق، وأعقب ذلك مؤتمر LAUSANNE في ١٩٢٣ الذي ضم الدول المنتصرة في تلك الحرب، وقسمت مناطق النفوذ بينها تقسيماً يكاد أن يكون نفطياً [1].

1 ـ د. على حافظ منصور " اقتصاديات البترول "، مذكرات غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

وشجع ذلك تقسيم الشركات النفطية على التمركز على نقاط جغرافية أخرى خارج أوطانها لاستغلال هذه المادة الثمينة، وانخرطت في إطار دبلوماسية حكوماتها بعمق بالغ.

## المطلب الأول: قوة التأثير السياسي

رغم أن الولايات المتحدة كانت تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وتعد الدولة الرئيسية له آنذاك، إلا أنه يتزايد إنتاجها لتوسع الطلب على النفط في السوق العالمية، أصبح وضع هذه الاحتياطيات قلقاً إلى حد كبير، ودخلت المنافسة مع باقي الدول الكبرى الأخرى، فأعلنت واشنطن سياسة " الباب المفتوح "، (OPEN DOOR) وذلك لفتح ثغرة في المعاهدة التي صفّت الإمبراطورية العثمانية.[1]

ونجحت سياسة " الباب المفتوح "، الذي ما لبث أن أغلق بمجرد دخول الشركات النفطية الأمريكية كطرف في الاتفاقات التي عقدت بشأن هذه المادة. وتوسع حينئذ نفوذ الشركات الأمريكية حينما استأثرت بالمناطق النفطية في السعودية في أواخر الثلاثينات، وذلك طبعاً بعد هزيمة دول المحور التي كانت بدورها تهدف إلى الاستيلاء على هذه المناطق الغنية بالنفط.

ولم تغب كذلك أهمية النفط بالنسبة للجانب السياسي للاتحاد السوفياتي رغم اعتباره هو الآخر دولة مصدرة، لها وزنها في الساحة النفطية حتى أوائل السبعينات. وكانت تسيطر على حقول النفط في رومانيا والمجر بعد طرد الشركات البريطانية والأمريكية، وذلك نظراً لتزايد الاستهلاك النفطي في دول مجلس المعونة المتبادل (COMECON) مقابل تدني نسب الاحتياطي لديها، ومسؤولية الاتحاد السوفياتي في الإمداد النفطي لهذه الدول، أضف إلى ذلك استغلال نفط بحر قزوين.

وتدخل التقديرات الخاصة بحاضر ومستقبل مصادر النفط وحجم الإنتاج في صلب الأبعاد الجيوسياسية للنفط. ولا داعي للتذكير أن دول الخليج هي التي تحتوي اليوم على أكبر احتياطي للنفط في العالم، وستكون ـ حسب معظم المحللين والخبراء ـ في الغالب أكبر المنتجين. وعلى الرغم من أن المنافسة وقوى السوق لعبت دوراً بارزاً في تجارة

---

1 - احتكار أجهزة النفط "، خلاف عبد الجبار خلاف، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥.

النفط، سيسعى المنتجون، كما فعلوا في الماضي، فقامت تحالفات سياسية مع حكومات الدول المستوردة للنفط من أجل ترسيخ استقرار الأسعار وزيادة إمكانية التنبؤ بحجم الإيرادات، كما سيسعى بعض المنتجين للتأثير في الأسعار باللجوء إلى وسائل أخرى، بما في ذلك أعمال التكتل والاحتكار (الكارتل)، خاصة إذا تناقص عدد الدول الأعضاء في منظمة أوبك[1].

لما عرض أمير أحمدي هذا التحليل في أواسط التسعينات، كانت الأمور شبه هادئة اقتصادياً وعسكرياً بعد حرب الخليج مع أسعار النفط شبه متحكمة والدولار بقيمته المرتفعة نسبيّا وكانت قوة التأثير السياسية بدأت تعرف بعض عوامل التدخل الأجنبي في صنع القرار السياسي للمنطقة، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما كانت دول منظمة الأوبك في حاجة إلى التفكير في مسألة الاستقرار السياسي بعد الاضطرابات والأزمات التي عرفتها المنطقة بحيث كان من المرتقب أن تشهد دول منطقة الخليج تغيرات سياسية تتبع التغيرات الحربية والاضطرابية. كان كذلك من المرتقب أن الدول الغربية المستهلكة للنفط والمتعلقة بهذه الثروة في هذه المنطقة ستعمل جاهدة لضبط هذه التغيرات لصالحها والتحكم بمسارها. فبالنسبة لهذه الدول القوية التي تسعى دائماً للحصول على هذه الثروة لبلادها من أجل ضمان تنميتها وتطوير التكنولوجيا، يعتبر الاستقرار السياسي العامل الرئيسي والمهم في منطقة الخليج.

إنه من الصعب، حسب المحللين الاقتصاديين وصناع القرار، تقدير حجم الآثار والعواقب المحتملة لحالة عدم الاستقرار السياسي على تدفق النفط. فبعد سقوط شاه إيران وقيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، انغلقت الدولة الإيرانية على نفسها " مانعة الاستعمار الأجنبي " من الوصول إلى مواردها الغنية وقطعت علاقاتها وكل صلة مع الولايات المتحدة التي سمتها " الشيطان الأكبر ".

وقد صار الغرب من جهة أخرى ينظر إلى حالة الاستقرار السياسي على تدفق النفط بصفة التخوف على مصالحه، لا سيما على استقرار المملكة العربية السعودية التي يعتمد عليها لتزويد العالم الغربي بالنفط، مع أن بعض الدلائل كانت تشير إلى احتمال حدوث اضطرابات ومشاكل مشابهة في المملكة العربية السعودية، وذلك بالفعل

1 - هوشانج أمير أحمدي : " النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ٥٠.

ما جرى سنة ١٩٩٥ وسنة ١٩٩٦، وحتى سنة ٢٠٠٥ حيث ضربت بعض المصالح الأمريكية في المملكة من قبل جماعات مسلحة، كما أن الإعلام الغربي مع بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت تروج أخباراً عن تهديدات محتملة نتيجة التوتر القائم بين العالمين الغربي والإسلامي تعتبر العلاقة بين هذين العالمين علاقة عدائية متأصلة يجب الحذر في التعامل معها نظراً لما كان بعض المغرضين الغربيين أمثال المحافظين الجدد في البيت الأبيض يسمونه "بالتهديد الإسلامي " للوضع السياسي الراهن والمصالح النفطية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ولقد أشرنا فيما سبق إلى أن ثلاثة أرباع احتياطي النفط العالمي يوجد في العالم الإسلامي حيث تواجه بعض الدول ضوائق اقتصادية وبؤر التوتر ومشاكل سياسية، كما يعتبر الخبراء، حسب أمير أحمدي، أن احتياطيات الخليج النفطية التي تتميز بكلفتها الإنتاجية الأقل في العالم، لفترة تتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ عام. وهذا يعتبر، حسب المؤلف، أطول عمر لاحتياطيات النفط العالمية المعروفة بحيث سيظل الغرب معتمداً على هذا النفط طوال عقود كاملة في المستقبل يضمن احتياجاته مع التكنولوجيا المتنوعة. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الغربي عرضة للخطر في حال انقطعت الإمدادات النفطية من هذه المنطقة الغنية التي يجب الحفاظ عليها بأغلى الثمن وبجميع الوسائل المتاحة.[1]

هنا تظهر قوة التأثير السياسي للنفط لأنه بالمقابل، يجب أن ننظر إلى اعتماد الغرب على تدفق النفط من دول الخليج آخذين بعين الإعتبار اعتمادها على إيرادات النفط بنسبة تتراوح ما بين ٩٠ إلى ٩٩% كمصدر للعملة الصعبة. بما أنها تستعمل هذه الإيرادات النفطية لتسديد فواتيرها المتزايدة من أغذية، وأجهزة، ووسائل نقل مختلفة وماكنات، وحتى الأسلحة والالتزامات الخارجية الأخرى.

إذا نظرنا إلى التبادل من منظوره الاقتصادي والتنموي نرى أن كل الدول العربية والإسلامية المنتجة للنفط ابتداء من المملكة العربية السعودية، والإمارات، ودول الخليج الأخرى، مروراً بسوريا، ومصر، والجزائر، والعراق، وإيران، وليبيا، نجد أن الاعتماد على الإيرادات النفطية في هذه البلدان يصل إلى درجة تجعل من المستحيل على أي منها، حتى المتطرفة منها (مثل ليبيا وإيران)، استعمال النفط كسلاح سياسي ضد الغرب أو

1 - أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٢

اعتبارها قوة اقتصادية مستقلة لوحدها دون التفاعل مع سياسة الغرب، بل ذهب أمير أحمد إلى القول: " من المفارقات الغريبة، أن الولايات المتحدة هي التي تستخدم النفط كسلاح سياسي في هذه الآونة، ويتجلى ذلك في الحظر الاقتصادي الذي تفرضه على كل من العراق وإيران وليبيا[1].

إذن، قوة التأثير السياسي على منطقة النفط يتماشى مع أمن هذه المنطقة للسيطرة على مواردها سيطرة القوي على الضعيف. فصار كل واحد محتاجاً للآخر. الولايات المتحدة والدول الغربية محتاجة للنفط لتسيير شؤونها التنموية والتكنولوجية المتعلقة به. والدول العربية والإسلامية محتاجة للعملة الصعبة لتسيير شؤونها الاقتصادية والإجتماعية بما أنها تمثل الدخل الرئيسي لهذه البلدان الغنية بهذه الثروة.

وبالرغم من أن كل دولة منتجة من هذه الدول تبحث عن سبيل من السبل لزيادة الإنتاج والتصدير، لا تزال إجراءاتها السياسية والأمنية تشكل مصدر إحباط لأي محاولة ربط لمصالحها المشتركة على المدى البعيد إذ لا يمكن لأي من هذه الجوانب الجيوسياسية للطلب العالمي على النفط أن تختبئ وراء قناع قوى السوق.

وينظر أمير أحمدي أنه " ليس من المتوقع في المستقبل المنظور حدوث سيناريوهات عدوان خارجي أو تصاعد النزاعات المحلية بشكل يدفعها نحو حالة حرب مفتوحة ...، لذلك – يضيف – ما لم يحدث تغيير جذري في الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الغرب سيكون بمأمن من أي تهديد إسلامي لمصالحه النفطية ".[2]

ولقد رأينا فيما بعد من منظور الأمن النفطي أن الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن المحافظة على الوضع السياسي الراهن هو أمر منطقي، وأن أي بديل غيره لن يخدم مصالحها، بل يهددها لأن مصالحها مرتبطة بهذا النفط.

---

1 - كان هذا التصريح لأمير أحمدي سنة ١٩٩٦، حيث كانت عراق صدام حسين لا زال تحت الحظر، وكذلك الشأن لليبيا قبل أن يقرر القذافي التقرب إلى الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين

2 - أمير أحمدي، المرجع السابق، ص ٥٣.

ويرى برنارد لويس (Bernard LEWIS) أن " أي ضغط مبكر سيؤدي إلى زعزعة الوضع السياسي ليس على أيدي معارضة ديمقراطية، وإنما على أيدي قوى أخرى تتجه بعد ذلك لإقامة ديكتاتوريات شديدة التصلب والقسوة "[1].

ومن ناحية أخرى، ترى جوديث ميلار (Judith MILLER) "ضرورة زيادة المشاركة السياسية في الحكم، والحاجة إلى صحافة أكثر حرية، وإلى حرية الرأي في جميع دول المنطقة ".

وفي حين، يرغب فيه الناصحون بسياسة بسط الديمقراطية بعد الحرب الباردة قصد استقرار سياسي ضامن لأمن دول الخليج، كان يرى صناع القرار والساسة الأمريكيون من المحافظين الجدد في البيت الأبيض أنه من الضروري بسط سياسة العصا الغليظة على كل من لا يستجيب لطلباتها ورغباتها في المنطقة حتى ولو التزم الأمر فرض الإصلاحات السياسية بالقوة العسكرية لأمن مصالحها. وذلك ما جرى في عملية غزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين وإلقاء القبض عليه ومحاكمته ثم اغتياله على مرأى ومسمع العالم كله.

فالسؤال المطروح إذن: هل يمكن لهذه القوة أن تتصرف هكذا وأن يبقى هذا الوضع مستمراً على المدى البعيد ؟

الجواب يرجح أن يكون بالإيجابي ما دامت الولايات المتحدة قوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظيمة في العالم، أحادية القطب من دون منافس بحجمها العسكري مقابل جامعة عربية فقدت من قوتها وتضامن أعضائها ومنظمة المؤتمر الإسلامي لا تأثير لها على الواقع الميداني وحتى منظمتي أوبك أو أوابك، لا حول ولا قوة لهما في أي تأثير قد يؤدي إلى فرض ضغوط على الدول، سواء كانت منتجة أو مستهلكة.

1 - **Bernard LEWIS, quoted in Judith Miller, « the Challenge of Radical Islam », Forign Affairs 72, N° 2 (1993).**

## المطلب الثاني : قوة الكارتل في فرض هيمنتها اقتصادياً وعسكرياً

قوة الكارتل هي قوة ما يسمى بالشركات النفطية الاحتكارية. فشركات الاحتكار النفطي أو الشركات النفطية الاحتكارية أو ما يسمى بـ " الشقيقات السبع " هي التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة شاملة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، وكانت تمتلك حوالي ٨٠ % من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة والمجموعة الاشتراكية سابقاً)، وتسيطر على أكثر من ٧٠% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط[1].

وتتمتع هذه الاحتكارات بقدرات وإمكانات تفوق قدرات الدول المنتجة، كما تتلقى الدعم من الحكومات التي تنتمي إليها عند الضرورة. وكنا قد تطرقنا لهذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا البحث حيث عرفنا الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة والشركات النفطية العملاقة بصفة خاصة، وهي الشقيقات السبع، خمس منها أمريكية والشركتان السادسة (Shell) هولندية- بريطانية، والسابعة بريطانية وهي بريتش بتروليوم (BP)، مع العلم أنه انضمت فيما بعد إليها الشركة الثامنة وهي فرنسية (CFP).

إن قوة هذه الشركات العظمى تساهم ليس في الضغط على وفرة النفط وتحديد سعره فقط، وإنما في رسم السياسات وصنع القرار والتأثير المباشر على الدول والسوق العالمية بدون منافس في العالم.

ولم تظهر هذه الشركات دفعة واحدة، وإنما ظهرت تباعاً حسب نمو ظاهرة تركيز الصناعة البترولية من ناحية، وتطور الاكتشافات من ناحية أخرى. منها ما تأسس باسمها الأصلي، أو بأسماء غير التي تعرف بها في وقتنا الحاضر، ومنها من تغير

---

1 - راجع ما كتبه د. أنطوان منّى في صحيفة السفير، في ٢٩ / ٠٨ / ١٩٩٠، وراجع كذلك ما ورد في كتاب أنتوني سابسون " الشقيقات السبع "، مرجع سابق، ص 81 w–97.

اسمها أكثر من مرة، وما تبع ذلك من تغير في الأوضاع القانونية نتيجة حركة الاندماج بين الشركات أو الخروج لتندمج في شكل آخر أو تستقل، إلى غير ذلك[1].

سنحاول في هذا المطلب إظهار البعد الاستراتيجي للدول الصناعية الكبرى للحد من فعالية الدول المصدرة للنفط في استخدامه كأداة ضغط على الدول المنتجة، وكذلك على الدول المستهلكة بالدرجة الأولى لأن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تتخلى عن هذه السلعة الضرورية والاستراتيجية. ويتجلى ذلك من خلال السيطرة الكاملة على عمليات التنقيب والإنتاج والتوزيع والتسويق ضمن جميع المراحل الحيوية والحساسة لفرض قوتها.

تتسم هذه الشركات الاحتكارية بعدة سمات منها :

- ارتفاع التكاليف بحيث أن التكاليف الثابتة تكون نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف التي تتحملها الشركات في ميدان صناعة النفط وهي واضحة بالنسبة لجميع العمليات من إنتاج، ونقل، وتكرير، وتوزيع، إلخ ...

- ضخامة رؤوس الأموال المستخدمة: من المعلوم أن النفط لا يستعمل كمادة خام، وبالتالي فإن عمليات البحث عنه واكتشافه وتصنيعه واستهلاكه بكميات كبيرة جداً يتطلب إقامة مشاريع ضخمة مع الدول المنتجة تتطلب رؤوس أموال ضخمة. وبالتالي لا يستطيع أي كان الولوج في هذه الصناعة، غير أنه في الوقت الراهن وبعد زيادة أسعار النفط وعائدات الدول المنتجة ساعدها على الدخول في أي مشروع يحتاج إلى مثل رؤوس الأموال الضخمة هذه.[2]

- عزل هذا القطاع في الدول التي تعمل بها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإدارة هذا القطاع بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي حدث تطور كبير فيه بينما خيم الركود على باقي القطاعات الأخرى. كما حرصت هذه الشركات على إقامة جميع الصناعات البترولية التكاملية الأخرى من تكرير وتحويل المواد، وصناعات بتروكمياوية في دولها أو الدول الغربية المجاورة ذات التكنولوجيا العالية والتي تتعامل

---

1 - انظر ميشال تانزر: " الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة ". ترجمة جمال عون، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤، .

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر: حميد القيسي: " دور الشركات العالمية المتغير، أساسيات صناعة النفط والغاز، جزء II، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٠٠ – ١٠١.

معها الشركات في إطار صفقات معينة غالباً لحسابات مالية واقتصادية. وذلك من أجل السيطرة الكاملة على هذه الصناعة وإبعادها قدر الإمكان عن محاولة اكتسابها من قبل الدول النامية المنتجة.[1]

- انفرادها بالسيطرة على كل مراحل الإنتاج داخل الدول المصدرة وخاصة فيما يخص تحديد ومراقبة الإنتاج وحجمه.

- بناء طاقات إنتاجية ضخمة لاستعمالها حين الحاجة سواء للضغط بها على التحكم في الأسعار أو بزيادة الإنتاج إذا زاد الطلب، أو وضعها كاحتياطي قصد استعمالها في حالة نقص الإمدادات.

- انفرادها في تحديد السعر وبالتالي تحدي نصيب الدول المصدرة ومشاركتها في ضبط السوق.[2]

والجدير بالذكر أن سياسة الشركات النفطية لم تتوقف عند حدود صناعة النفط والتحكم في تكنولوجيتها وفرض هيمنتها عليها فحسب، بل امتد نفوذها إلى حكومات الدول المستهلكة ذاتها وأصبحت سياستها جزءاً من سياسة حكومات الدول المستهلكة[3]. فقد ساندت هذه الشركات سياسة حكوماتها ولو بطريقة غير مباشرة، حيث مارست ضغوطات على الدول المصدرة المضيفة مستعملة كافة الوسائل الخاصة بميدان النفط من تخفيض للإنتاج وتخفيض للأسعار متى تراه مناسباً، وحتى الأمور " السرية " المتعلقة بعدم الإفصاح عن الاحتياطيات بدقة إلى غير ذلك من النفوذ والهيمنة، مقابل حماية حكومة دولتها بالدفاع عنها سواء بالضغوط السياسية على البلد المضيف أو حتى عن طريق التهديد العسكري. وقد قامت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وقبلها بريطانيا في الشرق الأوسط، أكثر من مرة بعمليات انقلابية على الأنظمة التي لا تساعدها في الإنصات إلى إملاءاتها وتعليماتها.

---

1 - المرجع السابق، ص ١٠٠.

2 - المرجع السابق، ص ١٠١.

3 - خلاف عبد الجابر: " احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٥، ص ٥٧.

وهكذا، أصبحت الشركات النفطية الذراع المنفذ لسياسة حكومات الدول الغربية من جهة، والتوفير المتواصل والمتزايد للنفط عبر الأسواق التي تتحكم فيها من جهة أخرى، كما هو الشأن كذلك في استقرار الإمدادات وضمان الحصول عليها بأسعار رخيصة تخدم مصالحها الاقتصادية. وهذا ما عزز أهمية هذه الشركات وساعد على نموها المتزايد والسريع إلى بداية السبعينات وفرض سياسة الأسعار من طرف دول الأوبك.

أما سياستها بعد حرب رمضان ١٣٩٣ (أكتوبر ١٩٧٣) أو ما سمي بثورة الأسعار[1] فقد تغيرت وفقاً للتغيرات التي حدثت، وحسب النتائج التي كانت تتوقع حدوثها في المستقبل، وهكذا رسمت سياسة تعتمد على:

- سياسة سعرية مناسبة تساعد على الانتقال إلى مصادر طاقوية أخرى.
- سياسة تكامل رأسي تخص مراحل الصناعة النفطية اللاحقة للإنتاج.

وبعد " الصدمة النفطية " وما ترتبت عنها من ثورة الأسعار بعد حرب رمضان وقرار أوبك (في ١٩٧٤)، حاولت الشركات أن تغير من سياستها، وخاصة بعد إنشاء وكالة الطاقة الدولية، واعتماد التشاور والتنسيق بينهما، وبالتالي لم يعد نشاط الشركات النفطية مقتصرا على الصناعة النفطية فقط، بل اتسع ليشمل مجالات أخرى.[2]:

ومن الأسباب التي جعلت هذه الشركات تسلك هذا الاتجاه، هناك - حسب خلاف عبد الجابر - سببان رئيسيان، سبب عام وسبب خاص :

١) سبب عام: يرجع إلى التحولات التي عرفتها الصناعة النفطية وخاصة بعد أزمة ١٩٧٣، وما نتج عنها من آثار كبطء النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ودخول الدول المصدرة ميدان الصناعة النفطية وسيطرتها على جزء منها، مما أدى إلى فقدان الثقة في بعض الاستثمارات القائمة، وما نتج عنها من تحول لرؤوس الأموال إلى البحث في مجالات أخرى لزيادة عائداتها، واعتماد وكالة الطاقة الدولية على الشركات النفطية لتحقيق أهدافها. كل ذلك أدى إلى تغيير هيكل الشركات استثماراتها تغييراً كبيراً

---

1 - انظر في هذا الشأن لمزيد من التفاصيل:

**J. M. Chevalier : « le Nouvel enjeu pétrolier », Edition Carman Levy, Paris 1975.**

**2 - Jean Carrie, « Vers une Nouvelle stratégie des compagnies pétrolières internationales », Pétrole, marchés et stratégies, Economica, Paris, 1987, p 196.**

بعدما كان نشاطها يتسم بالتخصص في الميدان الذي أسست من أجله. وقد ساعدها في هذا التغيير في تنوع الاستثمارات ما يلي:[1]

١- ١- انخفاض مستوى التكاليف في بعض الصناعات.

١- ٢- خاصية الحجم المالي للشركات والذي يمكنها من الاستثمار داخل أوطانها أو خارجها.

١- ٣- الاستفادة من ميزة الاحتكار الذي في زمن ما ساد الصناعة النفطية على يد هذه الشركات حيث كانت وحدها في الميدان، مما جعلها تدخل أي مجال من الصناعات دون الخوف من الخسارة.

٢) سبب خاص: يرجع بالأساس إلى ما طرأ على قطاع النفط من تغيرات، منها على الخصوص:

٢- ١- سيطرة دول أوبك نسبياً على مرحلة الإنتاج التي تعد الحلقة الرئيسية الثانية بعد التنقيب في سلسلة صناعة النفط، مما جعلها تبقى حريصة على باقي العمليات اللاحقة لضمان استمرار تزويد الدول الغربية المستهلكة عبر شبكاتها، وضمان استيعاب خروج مرحلة الإنتاج وتسييرها لصالحها.

٢- ٢- العلم التام باحتياطي النفط العالمي وتوزيعه الجغرافي، وبالتالي عمر هذا الاحتياطي وكذلك ما طرأ من تغير في الاتجاه نحو تركيبة مصادر الطاقة التي تصبو إليها الدول الغربية المستهلكة للنفط والذي لن تستطيع أن تتخلى عنه بأي ثمن.

هذا، وقد انتهجت الشركات النفطية سياسية جديدة بعد أن حدث تغيير جذري منذ سنة ١٩٨٠ حيث بدأ استهلاك الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة ينخفض شيئاً ما وبعد ظهور مناطق جديدة منتجة للنفط كبحر الشمال، والنرويج، وألاسكا، وبحر قزوين، مما أدى إلى انخفاض إنتاج الدول المصدرة، وبالتالي أثّر بشكل أساسي على

---

1 - انظر: خلاف عبد الجابر: " احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة "، دار النهضة العربية، مصر ١٩٨٥.

سعر النفط حتى وصل إلى أدنى مستوى في صيف ١٩٨٦[1]، حيث انخفض سعره إلى ٠٩ دولارات أو أقل من ذلك للبرميل الواحد. مما أدى بالشركات النفطية إلى تغيير سياستها من جديد والعودة لتحديث نشاطها النفطي. وقد تركزت هذه السياسة على ثلاثة محاور رئيسية[2]:

**أ - التخلي عن النشاطات غير النفطية:**

فيما يخص هذا المحور فقد تم تخلي بعض الشركات عن مجموعة كبيرة من النشاطات غير النفطية، فمثلا شركة EXXON باعت فرعها المختص في التجهيزات المكتبية، وتخلت عن مساهمتها في الكيمياء، والميكانيك. وفي سنة ١٩٨٣ كانت العملية متقدمة في كل المجموعات النفطية، بحيث أصبحت معظم الشركات الأمريكية يمثل النشاط النفطي فيها أكثر من ٨١% من رقم أعمالها ووافق سياسة التخلي هذه عن النشاطات غير النفطية حركة في التركيز على المناطق الجديدة للإنتاج.

**ب - إعطاء دفعة قوية لعمليات الاندماج داخل قطاع النفط :**

لقد تعددت في السنوات الأخيرة عمليات الاندماج والامتصاص فيما بين الشركات، مثلاً اشترت شركة موبل بـ ٥,٧ مليار دولار ٧٥% من سبريور أويل Superior Oil وكل هذه العمليات تشهد على عملية تركيز كثيفة داخل قطاع الصناعة النفطية (التكامل الرأسي). إن التخلي عن سياسة التنويع والاستثمار في المجالات المختلفة دفع بالشركات البترولية إلى إعادة تكوين احتياطيات نفطية ضخمة في العديد من الأماكن الأخرى عبر العالم.[3]

---

1 - عبد الرزاق فارس الفارسي: " أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، المستقبل العربي، عدد ١٤٥، مارس ١٩٩٣، ص ٢٤.

2 - انظر : **Amar Khellif : « le marché pétrolier face aux nouvelles stratégies » CREAD, Alger, 1989**

3 - **Jean Carrie : « Vers une nouvelle stratégie des compagnies pétrolières internationales », p 200.**

**جـ - إعادة هيكلة قطاع النفط:**

كامتداد لحركة إعادة التركيز على النشاطات النفطية والتخلي عن المجالات الأخرى، قامت الشركات البترولية بعملية إعادة هيكلة لأصولها في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. وتمحورت عملية إعادة الهيكلة هذه حول ثلاثة محاور:[1]

**المحور الأول**: التركيز على فروع القطاع الهامة مثل التنقيب والإنتاج مع مراعاة تحقيق هدف التكامل.

**المحور الثاني**: تحديث أدوات الإنتاج في فروع التكرير بواسطة إحداث استثمارات ضخمة فيها لوضع طاقات تحويل فائضة تستعمل حين الحاجة إليها.

**المحور الثالث**: التخلي عن القطاعات ذات المردودية القليلة والتي تتعرض للمنافسة. وهذا التخلي يكون بشكل خاص في قطاع التكرير والتوزيع المنتشرين بكثرة.

إن ما يمكن استنتاجه من استعراض لتطور سياسة الطاقة للشركات النفطية العالمية الكبرى هو أن هذه الشركات قد عادت بقوة، إلى قطاع النفط بعدما كانت قد بدأت بالاستثمار في فروع الطاقة المختلفة الأخرى، وذلك لإحكام سيطرتها من جديد على صناعة النفط، هذا من جهة. ومن جهة ثانية نستنتج من هذا التطور مدى أهمية النفط في المستقبل ومدى أهمية الدور الذي سيلعبه، بالإضافة إلى أن الاستثمارات في ميادين الطاقة الأخرى تكون قد كلفتها أكثر مما جنت من أرباح، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة في حقول نفط الشمال وآلاسكا والنرويج وبحر قزوين وفي أمريكا اللاتينية.

## المطلب الثالث: إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (I. E. A)

أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته " بأزمة الطاقة "، أو " الصدمة النفطية " والتي تلت إقدام الدول العربية المصدرة للنفط في أواخر سنة ١٩٧٣ على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب رمضان ١٣٩٣ هـ / أكتوبر ١٩٧٣ م.

---

1 - **Jean Carrie , Op-Cit, p 202.**

والواقع أن هذه لم تكن المرة الأولى التي تقرر فيها الدول الصناعية المستهلكة لمادة النفط انتهاج سياسة موحدة للطاقة. فقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) سنة ١٩٧٥ على برنامج خاص لاقتسام النفط بين الدول الأعضاء.[١]

كما أن إنشاء الوكالة لم يكن رد الفعل الوحيد لهذه الدول على "أزمة الطاقة"[٢]

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في إنشاء الوكالة الدولية للطاقة. في ذلك شعرت الولايات المتحدة، أكبر مستهلكة للنفط في العالم، أن أمنها القومي مهدد، فهرع كيسنجر، وزير الدولة للخارجية آنذاك إلى مصر ليشرح للرئيس السادات مدى الضرر الذي أحدثه فرض الحظر على تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة والخطر الذي يؤثر على مصالحها الاقتصادية، ووعد بالمقابل بحل مشكلة الشرق الأوسط، السبب الرئيسي لهذه الأزمة، ولكن لم يفلح في الكثير من مهمته.

فقام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في التاسع من يناير ١٩٧٤ بتوجيه رسائل إلى رؤساء دول وحكومات ثمان من الدول الصناعية الغربية[٣]، يدعوهم فيها إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة قضايا الطاقة. وعقد المؤتمر فعلاً في واشنطن في الفترة ما بين ١١ و١٣ فبراير ١٩٧٤ بحضور ثلاث عشرة دولة[٤]. وفي ١٥ نوفمبر من نفس السنة، قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء " وكالة دولية للطاقة " وذلك " كهيئة مستقلة في إطار المنظمة ". ويثور التساؤل حول الطبيعة القانونية للوكالة، وفيما إذا كانت منظمة دولية مستقلة جديدة تستند إلى معاهدة دولية، أم هيئة مستقلة

---

1 - انظر:

**Pierre Desprairies : « Les politiques nationales de l'énergie, la nécessité d'une concentration internationale », 4eme colloque intern. Univ. Laval, 29–31/10/ 1979.**

2 - انظر في ردود فعل الدول الصناعية على أزمة الطاقة :

**Philppe Manin : « les réactions des Etats victimes de la crise de l'énergie », in la crise de l'énergie et le droit international. Colloque de caeu. Ste . Fse . pour le droit iinternat, Edition A. Pedrone, pp 137 – 190.**

3 - هي: كندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة.

4 - وهي الدول السابقة الذكر بالإضافة إلى كل من: بلجيكا والدانمارك وأيسلندا ولوكسمبورغ والدول المضيفة.

منشأة في إطار منظمة قائمة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD). والواقع هو أن الوكالة قد أنشئت وبدأت العمل على أساس قرار المنظمة المذكورة. وهي على هذا الأساس ليست منظمة دولية جديدة، وإنما هيئة مستقلة منشأة في إطار هذه المنظمة[1].

فقامت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن لمناقشة قضايا الطاقة، فانتقدت الدول الصناعية الكبرى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وواجهت هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدول المصدرة بطريقة علمية مدروسة في عدة اتجاهات، بدأت باقتراح هنري كيسنجر بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة. ضمنت في عضويتها كل دول مجموعة التنمية والتعاون الاقتصادي باستثناء فرنسا التي عارضت أهداف هذه الوكالة ورأت أنه من الضروري إجراء حوار مع الدول المصدرة بدلاً من المواجهة، وذلك نظراً لسياستها العربية المتوازنة والمواقف التي كانت تعرف بها في شأن القضية الفلسطينية آنذاك.[2]

وهكذا أقامت الوكالة الدولية بوضع وتنفيذ ومتابعة سياسات الطاقة للدول المستوردة للنفط، وأصبحت لها سياسة مشتركة من خلال هذه الوكالة ومن خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسوق الأوروبية المشتركة. وبالرغم من صعوبة إيجاد توازن بين مصلحة الدولة الواحدة ومصلحة مجموعة الدول الصناعية المستوردة للنفط، تمكنت هذه الدول من تنسيق وتوحيد بشكل مباشر لتوجيه أنماط استهلاك الطاقة خلال الأجلين القريب والبعيد.[3] وانتهجت منذ ذلك التاريخ سياسة تهدف إلى خفض الاعتماد على نفط أوبك، وفرض ضرائب على المنتجات النفطية ورفع أسعارها، والاشتراك في مشاريع الأبحاث والتطوير لاستخدام بدائل للنفط واستخدام تقنية للحفاظ على هذه البدائل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبرمجة التطوير كمّاً وكيفاً وربط معدلات الطلب بمعدلات النمو الاقتصادي، وكثافة استخدام الطاقة بالناتج القومي

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر: **Philippe Manin - OP- Cit, P 137 – 190.**

2 - د. شكري غانم : " معهد الإنماء العربي "، طرابلس مجلة البترول والغاز العربي، يناير ١٩٧٩ / ع ١.

3 - انظر: **Md El Hocine Benissad : « Eléments d'économie pétrolière – OPU, Alger, 1981.**

الإجمالي، واستخدام جهاز الأسعار للحد من معدلات زيادة الطلب على المنتجات النفطية، فضلاً عن تزايد المخزون الاستراتيجي لاستخدامه في أوقات ارتفاع الأسعار أو انقطاع الإمدادات النفطية.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي:[1]

**أولاً**: وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو الانقطاع في الإمدادات البترولية (المخزون الاستراتيجي).

**ثانياً**: رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارج الوكالة والمنظمات العالمية.

**ثالثاً**: البحث عن مصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كلياً على مصادر هذه الأخيرة.

**رابعاً**: متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة لدول الوكالة.

**خامساً**: تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها.

**سادساً**: دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.

وهكذا ، حسب المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط، أدت الإجراءات التحفظية في الاستهلاك وعدم الاعتماد على النفط المستورد خارج دول الوكالة إلى النتائج المرجوة، تجاوبا مع تعليمات ونصائح الوكالة.

فقد انخفضت حصة النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة من ٥٣% إلى ٤٢% خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٥) بسبب الاتجاه نحو إحلال بدائل طاقوية جديدة مثل الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة وإن ارتفاع أسعار النفط قد حسن من مركزه كمصدر طاقوي.[2]

أما الطاقة النووية فقد أصبحت أكثر جاذبية من غيرها في محطات توليد الكهرباء رغم كل المحاذير والمخاطر التي تواجهها من قبل المعارضين لاستخدامها.

---

1 - **IEA / Statistics Oil Information, PP 1 – 2.**
2 - **Oil Information (edition 2000), p. IV, 25.**

فقد خفضت الدول الصناعية من استهلاك النفط دون تخفيض ملموس في النمو الاقتصادي وهذا ما لاحظناه من خلال قرائتنا للجداول الموالية حيث يبين استهلاك النفط من قبل دول الوكالة الدولية للطاقة بين الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٩٩ حيث نلاحظ أن هناك استقراراً نسبياً في استهلاك النفط، وهذا يعني أن الوكالة نجحت في التأثير على جانب الطلب، إلا أن النفط ما زال يتمتع بميزة طاقوية كبيرة لهذه المجموعة.

على جانب هذا فقد انخفضت حصة أوبك في الإنتاج العالمي من ٦٧% إلى ٢٩% خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٥) وانخفضت حصتها من سوق الصادرات العالمية من النفط من ٨٧% إلى ٥٣% من نفس الفترة[١]، وهذا بسبب الاكتشافاتالنفطية الجديدة خاصة حقول نفط الشمال.

1 - ماجد عبد الله المنيف: "النفط والتعاون العربي"، ١٩٩٩، عدد ٨٩، ص ٢٨.



obeikan.com

## جدول رقم (١٧)

### استهلاك النفط للوكالة الدولية للطاقة من فترة ١٩٧٣ إلى ١٩٩٩

### الوحدة : (ألف طن)

| السنوات / البيان | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع OECD | ١٩٥٧٤٣١ | ١٨٨٣٢٧٤ | ١٨١١٦٨١ | ١٩٣٦٠٩ | ١٩٩٩٣٢٠ | ٢٠٥١٩٣٩ | ٢٠٥٠٠٩٤ |
| أمريكا الشمالية OECD | ٩٣٣٨٠٢ | ٩٠٣١٣٥ | ٨٧١٣٥٩ | ٩٣٤٨٦ | ٩٩٥٥٨٨ | ١٠١١٩٤٥ | ٩٨٨٣٦٢ |
| الباسيفيك OECD | ٢٩٢٦٣ | ٢٨٩٣٧٥ | ٢٧٥٠٢٠ | ٢٨٩٣١٤ | ٣٠٦٧٦٤ | ٣١٣٥٤٥ | ٣١٧٩٥٦ |
| أوروبا OECD | ٧٣٠٦٦٦ | ٦٩٠٧٦٤ | ٦٦٥٣٠٢ | ٧٠٧٤٤٩ | ٦٩٦٩٦٨ | ٧٢٦٤٤٩ | ٧٤٣٧٧٦ |
| الوكالة الدولية للطاقة IEA | ١٦١٦٦٧١ | ١٨٢٣٤٨٢ | ١٧٤٦٨٤٢ | ١٨٥٩٨٧٦ | ١٩٢٠٦٢٧ | ١٩٦٥٩٩٧ | ٩٥٨٤٢٨ |
| الاتحاد الأوروبي | ٥٤٤٧٧٤ | ٦٢٧٩٧٠ | ٥٩٨٩٥١ | ٦٣٦٩٥٤ | ٦٢١٠١٥ | ٦٤٧٤٣٦ | ٦٦٧١٩٧ |

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

| 1986 | 1985 | 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 | السنوات / البيان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1749968 | 1695443 | 1724397 | 1685679 | 1718898 | 1805968 | 1912017 | مجموع OECD |
| 689655 | 841225 | 844503 | 818894 | 839384 | 881024 | 920704 | أمريكا الشمالية OECD |
| 266181 | 260922 | 273777 | 265098 | 263674 | 276251 | 291606 | الباسيفيك OECD |
| 614132 | 593296 | 606117 | 601687 | 615840 | 648693 | 699707 | أوروبا OECD |
| 168852 | 1587673 | 1619148 | 1584099 | 1616671 | 1704808 | 1813841 | الوكالة الدولية للطاقة IEA |
| 537302 | 518252 | 532974 | 529428 | 544775 | 575575 | 623564 | الاتحاد الأوروبي |

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

oselkan.com

| السنوات / البيان | ١٩٨٧ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجمـــــــوع OECD | ١٧٧٧٣٠٠ | ١٨٣٩٠٧٣ | ١٨٦٠٧٢٣ | ١٨٥٩٥٥٣ | ١٨٦٩٨٦٨ | ١٩١٦٦٥٠ | ١٩٢٨١٧٥ |
| أمريكا الشمالية OECD | ٨٩٠٠١٤ | ٩٢٢٣٠٣ | ٩٢٨٢٧٠ | ٩٠٢٦٨٥ | ٨٨٤٧٦٨ | ٩٠١٤٩٦ | ٩١٤٠٩٠ |
| الباسيفيك OECD | ٢٧١٥٨٩ | ٢٩٤٧٧٩ | ٣١٠١٠٩ | ٣٣١٣٤٠ | ٣٤٣٧٠٩ | ٣٦١٧١٠ | ٣٦٣٢٧٤ |
| أوروبا OECD | ٦١٥٦٩٧ | ٦٢١٩٩١ | ٦٢٢٣٤٤ | ٦٢٥٥٢٨ | ٦٤١٣٩١ | ٦٥٣٤٤٤ | ٦٥٠٨١١ |
| الوكالـــــــة الدولية للطاقة IEA | ١٦٦١٨٢٧ | ١٧١٧٠٧٨ | ١٧٢٨٧٣٩ | ١٧١٨٠٤٠ | ١٧١٦٦٥٥ | ١٧٥٠١٧٦ | ١٧٥٥٧٤١ |
| الاتحاد الأوروبي | ٥٣٥٨٠٤ | ٥٤٤١٨١ | ٥٤٤١٣٣ | ٥٤٩٨٥١ | ٥٦٨٨٣٣ | ٥٧٨٥٢٦ | ٥٧٢٧٦٥ |

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

obeikan.com

| السنوات / البيان | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع OECD | ١٩٨٩٩٨٤ | ١٩٩٨٨٠٤ | ٢٠٤٨٣٩٩ | ٢٠٧٨٣٩٥ | ٢٠٨٦٨٩٨ | ٢١٠٥٣٨٣ |
| أمريكا الشمالية OECD | ٩٤٢٣٠٦ | ٩٣٣١٣٣ | ٩٦٠٩٩٩ | ٩٨٣٢٦٦ | ١٠٠٧١٦٦ | ١٠٢٠٦٠٣ |
| الباسيفيك OECD | ٣٨٦٩٨٥ | ٣٩٧١٨٩ | ٤٠٦٤١٤ | ٤١٢٩٩٩ | ٣٨٥٦١٠ | ٣٩٥١٠٢ |
| أوروبا OECD | ٦٥٥٦٩٨ | ٦٦٨٤٨٢ | ٦٨٠٩٨٦ | ٦٨٢١٣٠ | ٦٩٤١٢٢ | ٦٨٩٦٧٨ |
| الوكالة الدولية للطاقة IEA | ١٧٩٨٧٨٥ | ١٨١٠٦٥٦ | ١٨٥٤٦٤٩ | ١٨٧٠٧٧٤ | ١٨٩١٣٨٥ | ١٩٠٤٧٤١ |
| الاتحاد الأوروبي | ٥٧٨١١٥ | ٥٨٧٢٥٦ | ٥٩٥٧٤٠ | ٥٩٦٨٩٣ | ٦٠٧٢٨٥ | ٦٠٣٢٢٦ |

المصدر: Oil Information (2000 Edition), p IV. 25

وهكذا، على ضوء ما تقدم من معلومات حول أسباب نشأة وكالة الطاقة الدولية ودورها في العالم الغربي ودول منظمة OECD بصفة عامة، تبين مفهوم الحظر النفطي سنة ١٩٧٣ على هذه الدول، والفوضى الاقتصادية العالمية التي نتجت عن هذا الحظر الذي فرضته منظمة OPEC، فضلاً عن التخوف الناجم عن الثورة الإيرانية الخمينية، وإلى أي درجة كان قد اعتمد الاقتصاد الأمريكي والغربي على واردات النفط العربي على الخصوص بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول كانت تعرف جيداً أن النفط كان ولا يزال مصدراً ناضباً غير قابل للتجديد، وبالتالي يكون تزويده محدوداً. وستكون الاستجابة العقلانية على شكل جهود صيانة وضمان أمن طاقوي مستمر واستثمارات من أجل استراتيجية ستؤمن تخزين هذه المادة الحيوية من أجل كل حدث طارئ لمواجهة كل الأزمات التي قد تهز أسواق الطاقة العالمية. ولدى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مجتمعة حوالي ١,٣ مليار برميل من الاحتياطيالاستراتيجي، أي ما يعادل وارداتها خلال ١٢٠ يوماً. كما يوجد في احتياط النفط الاستراتيجي الأمريكي حول ٧٠٠ مليون برميل أي حوالي نصف مجمل الاحتياطي الاستراتيجي العالمي.